جامعة الأزهر

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا

المجـــلة العلميـــة

حاشية العلامة الشيخ حسن الخفاجي الدمياطي المسماة بـ (روح البيان) على رسالة العلامة شمس الدين محمد الجوهري المسماة بـ (إتحاف الرفاق في بيان أقسام الاشتقاق)

دراسة وتحقيق

إعداد

د/ أحمد زين الدين محمد أحمد

مدرس أصول اللغة

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا

(العدد الحادي والعشرون إصدار ديسمبر ٢٠٢٤م)

حاشية العلامة الشيخ حسن الخفاجي الدمياطي المسماة بـ (روح البيان) على رسالة العلامة شمس الدين محمد الجوهري المسماة بـ (إتحاف الرفاق في بيان أقسام الاشتقاق) دراسة وتحقيق

أحمد زين الدين محمد

قسم أصول اللغة، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: Ahmedzaineldein.4119@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

هذا تحقيق علميٌّ لحاشية الشيخ حسن الخفاجي المسماة بـــ (روح البيان) على رسالة (إتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق) لابن الجوهري، والشيخ الخفاجي – رحمه الله– لم يكن معنيًّا بالتأليف عنايته بالتدريس والقيام على شؤون شيخه الأنبابي العلمية، كتابة وترتيبًا وتبويبًا وإخراجًا، فلم يُؤْثر عنه من المؤلفات غير تقريراته على حاشية الصبان على ملوي السلم، وهذه الحاشية على رسالة الإتحاف لابن الجوهري، ورسالة الإتحاف للجوهري رسالة جليلة نافعة ذائعة الصيت كما يذكر الخفاجي في بيان سبب تأليف حاشيته، وقد قسمها ابن الجوهري إلى ثلاثة أقسام، تنبيه: قسم فيه الاشتقاق إلى علمي وعملي، وكلًّا منهما إلى قائم بالفاعل وقائم بالمفعول، وتقسيم: قسم فيه الاشتقاق إلى صغير وكبير وأكبر، وتذييل: نبه فيه إلى بعض المسائل الأصولية، منها مسألة وجوب تحقق التغيير في الاشتقاق ولو تقديرًا، وقيام الوصف بمن اشتق له من لفظه اسم، ومذهب المعتزلة في الصفات إلخ.

أما الحاشية فإنها– مع التزام مؤلفها الإيجاز الذي لا يكاد يجاوز حد البيان؛ ولذا تكرر في شرحه عبارات مثل (فتنبه) (فتفطن) (فتدبر) (حرره إن شئت) (فليتأمل) (فعليك بصدق التأمل)– خليقة بتحقيقها وإبرازها للقراء؛ حيث إنها تمثل البيان الوحيد لمتن إتحاف الرفاق لابن الجوهري، كما أنها عالجت الاشتقاق من زوايا مختلفة، تحريرًا لمفهومه وعلاقاته، وبيانًا لأقسامه وما يدخل تحت كل قسم،

وإبرازًا لأثره الأصولي، بالإضافة إلى كثرة القضايا والفروع اللغوية والأصولية المتعلقة بالاشتقاق التي عالجها الشيخ الخفاجي أو نبه إليها في هذه الحاشية، كما يبدو ثراء حاشية الخفاجي في دقة أسلوبه، كاستعماله "في الجملة" و"بالجملة"، وتفريقه بين دلالة "في الحروف الأصلية"، و"بالحروف الأصلية"، هذا فضلًا عن تعدد مصادره اللغوية والأصولية، واستدراكاته على ابن الجوهري في الحدود والمسائل.

الكلمات المفتاحية: **حاشية، روح البيان، رسالة، إتحاف الرفاق، أقسام الاشتقاق.**

Hashiyat Al-Allama Al-Sheikh Hassan Khafaji Al-Dumyati Al-Musammah Bi-Ruh Al-Bayan Ala Risalat Al-Allama Shams Al-Din Al-Sheikh Muhammad Al-Jawhari Al-Musammah Bi-Itihaf Al-Rifaq Fi Bayan Aqsam Al-Ishtiqaq. - A Study and Verification

Ahmed Zain El-Din Muhammad
Department of Linguistic Roots, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys in Qena, Al-Azhar University, Egypt.
Email: Ahmedzaineldein.4119@azhar.edu.eg

Abstract:
This is a scholarly verification of Sheikh Hassan Khafaji's margin titled *Ruh Al-Bayan* on the treatise *Ithaf Al-Rafaq Fi Bayan Aqsam Al-Ishtiqaq* by Ibn Al-Johari. Sheikh Khafaji – may Allah have mercy on him – was more concerned with teaching and organizing the scientific matters of his teacher, Al-Anbabi, than with writing his own books. His known works are limited to his commentaries on Al-Sibyan's *Al-Mulwi Al-Salam* and this margin on Ibn Al-Johari's treatise. The *Ithaf Al-Rafaq* by Ibn Al-Johari is a valuable and famous treatise, as Khafaji mentions in the preface of his commentary. Ibn Al-Johari divided it into three sections:

- **Note: In one section, he divided *Ishtiqaq* into scientific and practical, each further divided into the active form and passive form.**
- **Classification: Another section divides *Ishtiqaq* into small, large, and greatest forms.**
- **Appendix: In this section, he pointed out several fundamental issues, including the necessity of ensuring a change in *Ishtiqaq*, even if hypothetical, and the establishment of the description through the derived form of the word, along with the views of the Mu'tazila on attributes, etc.**

As for the margin, Khafaji adhered to a concise style, often repeating phrases such as "Pay attention," "Reflect," "Consider carefully," "Clarify if you wish," and "Think deeply." This concise approach warrants its study and presentation to the readers as it represents the sole explanation of Ibn Al-Johari's *Ithaf Al-Rafaq*. Additionally, it deals with *Ishtiqaq* from various angles, clarifying its concept, its relations, its divisions, and its impact on fundamental principles. The margin also tackles numerous linguistic and fundamental issues related to *Ishtiqaq*, which Khafaji either discussed or pointed out in the margin. Khafaji's margin stands out for its precise style, such as his usage of phrases like "in the totality" and "by the totality," and his distinction between "in the original letters" and "by the original letters," as well as his diverse linguistic and fundamental sources, and his comments on Ibn Al-Johari's definitions and issues.

Keywords: Hashiya, Ruh Al-Bayan, Risalah, Ithaf Al-Rafaq, Aqsam Al-Ishtiqaq.

القسم الأول

قسم الدراسة

الحمد لله وحده، وصلاة وسلامًا على من لا نبي بعده، وبعد

فهذا تحقيق علميٌّ لحاشية الشيخ حسن الخفاجي المسماة بـــ (روح البيان) على متن (إتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق) لابن الجوهري، والحاشية المذكورة – مع التزام مؤلفها الإيجاز الذي لا يكاد يجاوز حد البيان– خليقة بتحقيقها وإبرازها للقراء؛ حيث إنها تمثل البيان الوحيد لمتن إتحاف الرفاق لابن الجوهري، كما أنها عالجت الاشتقاق من زوايا مختلفة، تحريرًا لمفهومه، وبيانًا لأقسامه وأثره الأصولي، بالإضافة إلى كثرة القضايا والفروع اللغوية والأصولية المتعلقة بالاشتقاق التي عالجها الشيخ الخفاجي أو نبه إليها في حاشيته.

وقد احتوى التقديم للحاشية محل التحقيق على تعريف بالمحشي والمصنف، وبيان محتويات الحاشية، وأسلوب المحشي ومصادره وموقفه من الماتن، ونقد النص المحقق، ثم توثيق العنوان ونسبة الحاشية إلى المؤلف، ثم وصف نسخ المخطوط ونماذجها وبيان منهج التحقيق، وقد انتظم ذلك في ستة مباحث كما يأتي:

✍ المبحث الأول

المحشي والمصنف

أولًا: المحشي الشيخ حسن الخفاجي حياته وآثاره

نسبه :

هو العالم الكبير الورع الزاهد الشيخ حسن الخفاجي بن السيد رضوان خفاجي، من أحفاد الأمير علي الشوربجي خفاجي(١).

نشأته العلمية وعلاقته بشيخه الشيخ الأنبابي شيخ الأزهر .

نشأ بدمياط، ورحل إلى الأزهر الشريف، فتلقى تعليمه الديني فيه، ونال منه العالمية، حاز إعجاب أستاذه الأكبر الأنبابي شيخ الأزهر؛ فقربه إليه واصطفاه وآثره بتقديره؛ لِما أنس فيه من التخلق والنبل والوفاء، وسعة الاطلاع، والإحاطة بدقائق العلوم، فكان يقوم لأستاذه بجميع شؤونه العلمية، وهو الذي كتب لأستاذه تقريره على التجريد في البلاغة، وكُتُب أستاذه العلمية الكبيرة(٢)، وجميع مؤلفاته كان هو الذي يقوم بالكثير من عبء كتابتها وترتيبها وتبويبها وإخراجها في شكلها العلمي الأخير. واستمر الشيخ مقيمًا بمصر مع أستاذه وفي موضع رعايته وعطفه، ومن وفاء الشيخ حسن الخفاجي لشيخه أن عهد إلى أخيه حسين الإشراف على شؤون الشيخ الأنبابي الاقتصادية، حيث كان الشيخ الأنبابي شريكًا لتاجر في عمله التجاري الكبير(٣).

شيوخه :

لم تذكر له التراجم من الشيوخ غير الشيخ الأنبابي الذي لازمه وقام على شؤونه، كما سبق.

تلاميذه :

يبدو أن ناسخ النسخة (ب) الشيخ / أحمد بن حسين خميس الطلاوي

---

(١) ينظر: الخفاجيون في التاريخ ص ١٥٠.

(٢) ومما نسخه: تقرير الأنبابي على حاشية البرماوي على شرح ابن قاسم الغزي، مخطوط محفوظ في المكتبة الأزهرية – ٤٨٣١٠ سنة النسخ : ١٢٧٣ هـ..

(٣) ينظر: الخفاجيون في التاريخ ص ١٥٠ – ١٥١.

الشافعي[١] من تلاميذ الشيخ الخفاجي، فقد نص في العنوان على ذلك، حيث يقول:(هذه حاشية العلامة المحقق الورع الزاهد المدقق شيخنا الشيخ حسن الخفاجي الدمياطي على رسالة العلامة شمس الدين محمد الجوهري الخالدي المسمّاة بإتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق).

في ما عدا ذلك لم أقف على من ذكر التلمذة على الشيخ الخفاجي إلا الشيخ أحمد رافع الطهطاوي[٢]، حيث قال في ترجمته لنفسه: "وفدت إلى الجامع الأزهر في شوال سنة ١٢٨٧هـ، وتلقيت علومه على كثير من أكابر علمائه، كالأستاذ الجليل الشيخ محمد عليش، وابنه الشيخ عبد الله، والعلامة شمس الدين محمد الأنبابي، وتلميذه المحقق الشيخ حسن بن رضوان الخفاجي الدمياطي"[٣].

مؤلفاته :

قال الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي عن الشيخ الخفاجي: "وكان عالمًا واسع الاطلاع، له تقرير على الأشموني وكتب أخرى"(٤)، وهي تقريرات على حاشية الصبان على شرح ملوي السلم مخطوط محفوظ في المكتبة الأزهرية (٦٥٥) (٢٥٤٩٢) منطق، وله نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، برقم حفظ (ج ٣/٢٦١).

ولم أقف له على غير هذا المؤلَّف بالإضافة إلى الحاشية محل التحقيق.

ويبدو أن الشيخ الخفاجي لم يكن معنيًّا بالتأليف عنايته بالتدريس والقيام على شؤون شيخه الأنبابي العلمية، كتابة وترتيبًا وتبويبًا وإخراجًا، فتقريراته على حاشية الصبان على

---

(١) هو: أحمد بن حسين بن خميس الطلاوي الشافعيّ: فقيه مصري.. من كتبه (فتح الوهاب) بخطه، تقريرات في فقه الشافعية و(الإغاثة في حكم الطلاق بالثلاثة) و (البرهان) في نقد كتاب التبيان لمحمود خطاب. توفي سنة ١٣٣٤هـ. ينظر ترجمته في : الأعلام ١١٨/١، وجمهرة أعلام الأزهر ١٥٩/٣ – ١٦٠.

(٢) هو: أحمد رافع بن محمد الطهطاوي، نسبة إلى طهطا بصعيد مصر، من مؤلفاته (الثغر الباسم) و(حاشية على حدود النحو للفاكهي) ومؤلفات أخرى، توفي سنة ١٣٥٥هـ، وله ترجمة وافية في جمهرة أعلام الأزهر ١٧٦/٤ – ١٧٩.

(٣) ينظر: الثغر الباسم في مناقب سيدي أبي القاسم للسيد أحمد رافع ص٤٣، والكنز الثمين لعظماء المصريين، فرج سليمان فؤاد ١/ ١٤٢، وصفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، زكي فهمي ص ٥٢١.

(٤) ينظر: الخفاجيون في التاريخ ص ١٥٠ .

ملوي السلم كتبها بخط يده على هامش نسخته من شرح الصبان، وقد جمعها تلميذه أحمد بن حسين خميس الطلاوي الشافعي، يقول الطلاوي في لوحة (٦٩): "فهذا ما وجدته بخط شيخنا الزاهد التقي العابد نابغة زمانه وفاكهة أوانه مولانا الخفاجي الشيخ حسن رضوان سقى الله ثراه صيب العفو والرضوان على هامش حاشية العلامة الصبان على شرح ملوي السلم، فقصدت جمعه حفظًا من الضياع، وتسهيلًا لعموم الانتفاع"

ويبدو كذلك أنه لم يكن ليؤلف حاشيته على متن إتحاف الرفاق لغير ضرورة تقتضي ذلك، حيث إن رسالة الإتحاف اشتُهرت وذاع صيتها، فهي رسالة جليلة، ومشوقة للعارفين جميلة، وهي مع ذلك بلغت من الاختصار والإيجاز حدّ الغموض والإلغاز؛ مما اضطر الشيخ الخفاجي للاضطلاع بما لم يقم به غيره، بتبيينها من خلال تقريرات شيخه الأنبابي بما هو روح البيان، من دون زيادة على ما تقتضيه الحاجة.

أخلاقه وثناء العلماء عليه :

كان ــ رحمه الله ــ زاهدًا في الحياة وورعًا صالحًا صوفيًّا، وكانت له كثير من الكرامات، عاش طول حياته مقربًا من أصدقائه، أثيرًا لدى إخوانه ومعارفه، محبوبًا من كل من اتصل به من بعيد أو قريب، إلى أن توفي في أوائل القرن العشرين، وقال الأستاذ الأكبر فضيله الشيخ مأمون الشناوي شيخ الجامع الأزهر الأسبق: إنه لم يوجد له نظير في العلم منذ ثلاثة قرون(١).

وفاته :

ذكر الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي أنه توفي في أوائل القرن العشرين(٢)، وذكر الدكتور أسامة الأزهري أنه كان حيًّا سنة ١٣١٤هـ(٣)، لكن جاء في الخطط التوفيقية في ترجمة الشيخ الأنبابي أن تلميذه الخفاجي توفي في سنة ١٢٩٢م، حيث ورد ما يلي "وقد تربّى على يديه (أي الشيخ الأنبابي) جمٌّ غفيرٌ متصدرون للتدريس بالأزهر، من أجَلِّهم المرحوم الشيخ حسن الخفاجي الدمياطي، قرأ الأشموني وغيره، وتوفي في حال قراءته لمختصر السعد في أواخر سنة اثنتين وتسعين، وكان على قدم شيخه في العلم والتقوى"(٤).

---

(١) ينظر: الخفاجيون في التاريخ ص ١٥٠ .
(٢) ينظر: المرجع السابق: الصفحة نفسها .
(٣) ينظر: جمهرة أعلام الأزهر ١٩٨/٢ .
(٤) ينظر: الخطط التوفيقية ٨٨/٨.

ويمكن القطع بأن الشيخ لم يكن حيًّا سنة ١٣٠٦هـ، وذلك من خلال ما ذكره الناسخ لتقريرات الخفاجي على شرح الصبان على ملوي السلم، الشيخ أحمد بن حسين خميس الطلاوي الشافعي، حيث انتهى من نسخها عام ١٣٠٦هـ، وفي كلامه في العنوان والمقدمة والخاتمة ما يشير إلى أن الخفاجي توفي قبل هذا التاريخ.

فقد جاء في العنوان (هذه تقريرات على حاشية الصبان على شرح ملوي السلم للأستاذ الشيخ حسن الخفاجي – رحمه الله تعالى– ونفعنا به، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم).

وفي المقدمة في لوحة (٦٩) يقول: (فهذا ما وجدته بخط شيخنا الزاهد التقي العابد نابغة زمانه وفاكهة أوانه مولانا الخفاجي الشيخ حسن رضوان سقى الله ثراه صيب العفو والرضوان)

وفي الخاتمة (لوحة ١٠٩) يقول: (هذا ما وجدته بخطه بهامش نسخته – رحمه الله تعالى–، وكان الفراغ من تجريده يوم الأحد المبارك، الرابع عشر من شهر شعبان المبارك سنة ١٣٠٦ بقلم الفقير إلى غنى جنابه جل شانه، أحمد بن حسين خميس الطلاوي بلدًا الشافعي مذهبًا).

ثانياً: ابن الجوهري حياته وآثاره

نسبه ومولده:

هو: محمد بن أحمد بن حسن بن عبد الكريم الخالدي الشافعي الشهير بابن الجوهري، وهو أحد الإخوة الثلاثة وأصغرهم ويعرف هو بالصغير(١)، ولد سنة إحدى وخمسين ومائة وألف(٢).

شيوخه:

تتلمذ بالقراءة على والده ، وعلى أخيه الأكبر الشيخ أحمد، وعلى الشيخ خليل المغربي، والشيخ محمد الفرماوي، وأجازه الشيخ محمد الملوي بما في فهرسته. وحضر دروس الشيخ عطية الأجهوري في الأصول والفقه وغير ذلك، وتلقى عن الشيخ حسن الجبرتي كثيراً من العلوم، ولازم التردد عليه والأخذ منه مع الجماعة ومنفرداً، وكان يحبه ويميل إليه ويقبل بكليته عليه(٣).

أخلاقه وثناء العلماء عليه:

قال عنه الجبرتي: مات الإمام الألمعي والذكي اللوذعي، من عجنت طينته بماء المعارف وتآخت طبيعته مع العوارف، العمدة العلامة والنحرير الفهامة، فريد عصره ووحيد دهره.

قال أيضًا: كان من محاسن مصر والفريد في العصر ذهنه وقاد ونظمه مستجاد وكان رقيق الطبع لطيف الذات مترفها في مأكله وملبسه(٤).

وقال الزركلي: فقيه شافعيّ، من فضلاء مصر(٥).

---

(١) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ٤٤٠/٢، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ١٥/٣.

(٢) الأعلام ١٦/٦.

(٣) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ص ١٣٢١.

(٤) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ٤٤٠/٢، إيضاح المكنون ١٥/٣.

(٥) الأعلام ١٦/٦.

مؤلفاته[1]:

لابن الجوهري مؤلفات كثيرة في اللغة والفقه والأصول، منها:

١- إتحاف الآمال بجواب السؤال في الحمل والوضع لبعض الرجال.

٢- إتحاف أولي الألباب بشرح ما يتعلق بسي من الإعراب.

٣- إتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق، وهو الذي عليه الحاشية محل التحقيق.

٤- إتحاف الطرف في بيان متعلق الظرف.

٥- إتحاف الكامل ببيان تعريف العامل.

٦- تحقيق الفرق بين علم الجنس وبين اسمه.

٧- ثمرة غريس الاغتناء بتحقيق أسباب البناء.

٨- حلية ذوي الأفهام بتحقيق دلالة العام.

٩- خلاصة البيان في كيفية ثبوت رمضان.

١٠- رسالة في النذر للشريف.

١١- رسالة في زكاة النابت.

١٢- زهر الأفهام في تحقيق الوضع وما له من الأقسام.

١٣- شرح عقيدة والده، المسماة (منقذة العبيد) في كراريس، أجاد فيه جداً.

١٤- اللمعة الألمعية في قول الشافعي بإسلام القدرية.

١٥- مختصر المنهج في الفقه، وزاد عليه فوائد، واختصر الاسم وسماه النهج، ثم شرحه وهو بالغ في بابه.

١٦- نظم عقائد النسفي.

وفاته:

توفي يوم الأحد الحادي والعشرين من شهر ذي القعدة الحرام عام ألف ومائتين وخمسة عشر بحارة برجوان، وصلي عليه بالأزهر في مشهد حافل، ودفن عند والده وأخيه بزاوية القادرية بدرب شمس الدولة[2].

---

(١) ينظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ٤٤٠/٢، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ص ١٣٢١، الأعلام ١٦/٦، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ١٥/٣، هدية العارفين ٣٥٢/٢ - ٣٥٣.

(٢) حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ص ١٣٢٢

✍ المبحث الثاني
محتويات الحاشية

محتويات الحاشية :

بدأ المحشي (الخفاجي) حاشيته بمقدمة بيّن فيها سبب تأليف الحاشية، وهو بيان متن الإتحاف للجوهري من خلال ما قرره شيخه الأنبابي.

في التنبيه ذكر المصنف **(أن الاشتقاق علمي وعملي، وكل منهما إما قائم بالفاعل أو بالمفعول)** وبيّن المحشي أن هذه الأربعة ليست تقسيمًا للاشتقاق اصطلاحًا، وذكر أن الاشتقاق اصطلاحًا مشترك لفظي بين سبعة أمور، كما بين علاقة المعنى الاصطلاحي للاشتقاق بمعانيه اللغوية، ونبّه إلى العلاقة بين الاشتقاق والصرف واللغة.

وعند تعريف المصنف الاشتقاق العلمي بقوله: **(فالعلمي من حيث قيامه بالفاعل هو الحكم بأن اللفظ مأخوذ من آخر لدلالته على معنى الآخر)** بيّن المحشي معنى الحكم بأنه التصديق بذلك، أي إدراك أنه واقع بشرط الإذعان، وأشار إلى الخلاف في اشتراط الإذعان في التصديق المنطقي، وذكر أن هذا التعريف لا يختص بالاشتقاق الصغير، وأن المشتق هنا مخالف للمشتق في اصطلاح النحاة، وأن اشتقاق لفظ من لفظ لا ينافي اشتقاق ذلك المشتق من آخر، كما أشار إلى الاشتقاق من الحروف، وبيّن علاقة أقسام الكلم بالمشتق والمشتق منه.

ثم ذكر المحشي تصورًا للوضع وفق مذهب البصريين والكوفيين، وذلك في بيانه معنى أخذ اللفظ من آخر ليدل على معناه، وأشار إلى أن المأخوذ منه قد يكون محققًا وقد يكون مقدرًا، بعد ذلك ذكر المحشي الاشتقاق في العلم المرتجل، والأسماء الأعجمية، والمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب.

عند قول المصنف في التعريف السابق: **(لدلالته على معنى الآخر)** ذكر المحشي جواز تعلقه بـــ (مأخوذ)، ويرشحه تعريف المصنف للاشتقاق العملي بأنه **(أخذ اللفظ من آخر ليدل على معناه)**، وجواز تعلقه بـــ (الحكم)، ويرشحه أن تعاريف الاشتقاق في التقسيم عند المصنف ذكرت المناسبة في المعنى دون الموافقة، وبيّن ما يدخل فيه وما يخرج عنه في كلا الوجهين، وما يرد عليه في كليهما، واستدرك المحشي على المصنف بأنه لو قال في تعريفه الاشتقاق: هو الحكم بأن اللفظ مأخوذ من آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصلية لكان خيرًا مما ذكره.

وعند قول المصنف: **(كالحكم بأن ضرب مأخوذ من الضرب لدلالة ضرب على معنى الضرب)** استدرك المحشي عليه بأن تعلق "لدلالة ضرب إلخ" بالحكم، يقتضي منه أن يذكر ما يتوقف عليه الحكم في أنواع الاشتقاق، فيزيد إن أراد في التمثيل الاشتقاق الصغير مع وجود جميع حروفه الأصلية فيه على ترتيبها، فإن أراد فيه الاشتقاق الكبير على أنه أعم من الصغير وأراد ذكر ما يتوقف عليه الحكم اقتصر في الزيادة على قولنا: مع وجود جميع حروفه الأصلية فيه، فإن أراد فيه الاشتقاق الأكبر على أنه أعم منهما وأراد ذكر ما يتوقف عليه الحكم قال: مع وجود أغلب حروفه الأصلية فيه ووجود الباقي لا يضر، مع مراعاة ما يناسب حروفه الأصلية بالنوعية والمخرج. ثم عرض المحشي للخلاف بين العماء في علاقة العدل بالاشتقاق.

في التقسيم قسم المصنف الاشتقاق إلى صغير وكبير وأكبر، وعرف الصغير بأنه **(الحكم بأن اللفظ مأخوذ من آخر لوجود معناه مع الحروف الأصلية على الترتيب فيه)**، وبيَّن المحشي المراد بوجود المعنى، ثم أخذ في بيان ما لا يدخل في الاشتقاق الصغير، وبيّن معنى الموافقة، وعند قول المصنف: **(مع الحروف الأصلية)** بيّن أحوالها من الظهور والتقدير، وذكر ما يخرج بهذا القيد من أنواع الاشتقاق مع اعتبار الأعمية أو المباينة، وبيّن وجه إيراد المصنف تعريف جمع الجوامع **(رد لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصلية)** والتسوية بينهما، وبيّن وجه كون أحد اللفظين مشتقًّا منه والآخر مشتقٍّ، وما يؤخذ على التعريفين، ثم بيّن معنى المناسبة، وصدق التعريف على الأسماء الأعجمية ووجه رده.

عرف المصنف الاشتقاق الكبير بأنه **(الحكم بأن اللفظ مأخوذ من آخر لوجود معناه مع الحروف الأصلية ولو من غير ترتيب فيه)** وعقب المحشي على قوله: **(**لوجود معناه**)** بأن وجود المعنى لا يشترط إلا في الاشتقاق الصغير وتكفي الكبير المناسبة، وبيّن ما يخرج بقيد (مع الحروف الأصلية) وقيد (ولو من غير ترتيب)على الأعمية والمباينة، وبيّن وجه التسمية في أنواع الاشتقاق الثلاثة.

عرف المصنف الاشتقاق الأكبر بأنه **(الحكم بأن اللفظ مأخوذ من آخر لوجود معناه مع بعض الحروف الأصلية، ولو من غير ترتيب فيه)** وقد تعقب المحشي المصنف في قوله : (مع بعض الحروف الأصلية) وفي تمثيله للاشتقاق الأكبر بـــ "ثلم" و"ثلب"، ثم نقل المصنف بعد ذلك عن المحلي شرحه لتعريف جمع الجوامع للاشتقاق، وتعقبه في قوله:

(والأكبر ليس فيه جميع الأصول).

جمع المصنف أقسام الاشتقاق ومصطلحاته في أربعة أبيات، شرحها المحشي وبيّن ما تحتمله من التوجيه الإعرابي وأثره على معناها.

صنع المحشي **(تتمة)** نقل فيها عن أبي حيان أنه لم يقل بالاشتقاق الأكبر إلا ابن جني وكان ابن الباذش يأنس به والصحيح أنه غير معول عليه؛ لعدم اطراده، والمحشي نقد أبا حيان في تعليله لعدم التعويل على الاشتقاق الأكبر بعدم اطراده، حيث إن الكبير ليس مطردًا أيضًا، وقد بينت ما في هذا من خلل في الدراسة والتحقيق.

ثم نقل المحشي نصًّا مطولًا عن الاشتقاق وأقسامه وعلاقته بالتجنيس من كتاب المثل السائر لابن الأثير، ثم لخص بعد نصًّا مطولًا من المفتاح للسكاكي فيه تصور لأولية الوضع بما يخالف المعروف من مذهب البصريين والكوفيين في الاشتقاق.

في التذييل تكلم المصنف عن قضايا أصولية، منها:

أنه **(لا بد في تحقيق الاشتقاق من التغيير ولو تقديرًا كما في طَلَب من الطَّلَب)** وبيّن المحشي أن التغيير مقدر؛ لأن آخر الكلمة ليس معتبرًا.

وأنه **(لا بدّ من قيام الوصف بمن اشتق له من لفظه اسم كالعالم لمن قام به العلم خلافًا للمعتزلة)** وبيّن المحشي أنه ليس المراد من قيام الوصف أنه لا بد من قيامه به بالفعل حال الاشتقاق، بل المراد أنه لا بد أن تكون له حالة قيام به، كما بيّن أن هذا الشرط خاص بالاشتقاق المطرد دون غيره، وأنه لا يشترط فيما إذا كان اشتقاق الاسم من اسم الذات كلابن وتامر؛ بناء على أن نحو ذلك من المشتق؛ إذ من المحال قيام الذات بغيرها، فلذلك خص الوصف.

ثم بيّن المحشي مذهب المعتزلة في الصفات وأنهم لم يصرحوا بأنه يصح اشتقاق الاسم من دال الوصف لمن لم يقم به ذلك الوصف، وفي قول المصنف: **(ولا بد أن يكون للوصف اسم فلا يصح مما لا اسم فيه)** بيّن المحشي الخلل في عبارته.

وفي قول المصنف: **(وحيث قام بالشيء وصف له اسم وجب لغة الاشتقاق من ذلك الاسم لمن قام به الوصف كاشتقاق العالم من العلم لمن قام به معناه)** بيّن المحشي أن هذا في اشتقاق نحو اسم الفاعل مما هو مطرد، وذكر ما لا ينافي الاطراد من الأفعال التي أماتتها العرب ولم تستعملها ، وكذلك تعدد الفرع للأصل الواحد لا ينافي الاطراد أيضًا، ثم بيّن المحشي معنى وجوب الاشتقاق لغة على أحد وجهين، يتعلق أحدهما بصحة

الاشتقاق، والآخر بلزومه.

في قول المصنف: **(والجمهور على اشتراط وجود معنى المشتق منه في المحل حتى يكون إطلاق المشتق عليه حقيقة إن كان مما يستمر ، وإلا فآخر جزء كالتكلم، ومن ثم كان اسم الفاعل حقيقة إذا أطلق باعتبار حال التلبس ولو بعد انقضائه، أو قبل مجيئه، لا حال النطق، خلافًا للقرافي)** بيّن المحشي وبيّن المحشي أن اشتراط وجود معنى المشتق منه في المحل مغاير لاشتراط قيام الوصف بمن اشتق له من لفظه اسم، وما يشترط لكون الإطلاق حقيقيًّا عند الجمهور، ، وبيّن كيفية اعتبار آخر جزء مما يتقضى شيئًا فشيئًا من الأفعال، وبيّن ما في عبارة المصنف من خلل.

ثم أشار المحشي إلى مذهب القرافي بالتفريق بين المشتق المحكوم به، والمشتق المحكوم عليه، وبنى على ذلك أن المشتق في نصوص ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ ﴾ [النور: ٢] ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ ﴾ [المائدة: ٣٨] ﴿ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ٥] حقيقة مطلقًا، وأشار المحشي كذلك إلى رد مذهب القرافي وإلى منازعة بعض العلماء في الرد.

بعد ذلك ختم المحشي حاشيته بتتمة مهمة بيّن فيها اختلاف معنى الوصف بين علماء النحو وعلماء المعاني، وما يتناوله إطلاق الوصف من دون اعتبار زمان أو حدوث، وما يتناوله إطلاق الوصف مع اعتبار الحدوث.

✍ المبحث الثالث

أسلوب المحشي ومصادره وموقفه من الماتن

أسلوب المحشي :

بدا أسلوب المحشي الشيخ حسن الخفاجي في حاشيته على النحو التالي:

- في لغة الفقهاء والأصوليين فرق بين استعمال (في الجملة) و(بالجملة)، وذلك أن قولهم: (بالجملة) يعم ذلك المذكور، و(في الجملة) يكون مختصًّا بشيء منه لا في كل صورة(١)، أو أن قولهم: (في الجملة) في بعض الصور، و(بالجملة) في جميع الصور(٢)، أو أن بالجملة في الكثرة(٣).

وقد بدا ذلك في استخدام المحشي، فقد استخدم (بالجملة) في سياقات التكثير التي تعم جميع الصور، يقول: " ثم بيانه الموافقة يقتضي أيضًا أن اشتقاق نحو سوفت ليس من الاشتقاق الصغير، وهذا إنما يشكل إن قلنا بتباين الأقسام، وبالجملة الحق بيان العلامة التفتازاني إياها، حيث قال كما نقله عنه العلامة الناصر: وفي كلام الشارح – يعني العضد – إشارة إلى أنه يعتبر في الأصغر موافقة المشتق للأصل في معناه بأن يكون فيه معنى الأصل وحده أو مع زيادة أ هـ، وكون معنى الأصل في المشتق مع زيادة شامل لكونه فيه على وجه كونه جزء معناه، ولكونه فيه على وجه كونه مرجحًا لوضعه لهذا المعنى على وضع غيره له، ولكونه فيه على وجه كونه قيدًا من قيود معناه، ومعتبر من معتبراته فتنبه"

كما استخدم (في الجملة) في سياقات جزئية لا تشمل جميع الصور، يقول: " لا يشترط وجود معنى المشتق منه في المشتق إلا في الاشتقاق الصغير، بل يكفي في غيره تناسب المعنيين في الجملة"

- ويتصل بذلك إشارة المحشي إلى فرقٍ دقيق بين "في" والباء، حيث رأى أن المناسبة "في الحروف الأصلية" تقتضي الترتيب، ولو قال: "بالحروف الأصلية" لا تقتضيه، يقول: " وفي الحروف الأصلية بأن يكون فاء المأخوذ منه هو فاء

---

(١) ينظر: حاشية الروض المربع لابن قاسم النجدي ٥٨/١

(٢) ينظر: المرجع السابق ٦٥/٤

(٣) ينظر: حاشية الكوراني على شرح العقائد النسفية للتفتازاني ص ٩٣

المأخوذ وعينه هو عين المأخوذ ولامه هو لام المأخوذ، ولا يخفى على الذكي الألمعي أن هذا هو المتبادر من كون اللفظين متفقين في الحروف الأصلية، فلا يقال: إن عبارتهم ليس فيها اعتبار الترتيب، ثم يتكلف بأن المراد المناسبة في الحروف وجودًا وترتيبًا، أو بأن مقصود المصنف أن ذلك معنى قولهم المذكور إذا زيد فيه اشتراط الترتيب، على أن نحو قولك: هذا يناسب هذا في الحروف الأصلية إنما يفيد بظاهره عند صدق التأمل وجود مناسبة في الحروف الأصلية الموجودة فيهما بصفة أخرى غير صفة الوجود، وإنما يفهم من ظاهر العبارة أن المناسبة بوجود الحروف الأصلية فيهما لو عبر بالباء، فعليك بصدق التأمل"

- من جهة أخرى بنى الشارح حاشيته على الاختصار وتجنب التفصيل غالبًا كما ذكر في مقدمته أنها روح البيان، ولذا تكرر في شرحه عبارات مثل (فتنبه) (فتفطن) (فتدبر) (حرره إن شئت) (فليتأمل) (فعليك بصدق التأمل).
- ينتقل المحشي من فكرة إلى فكرة عن طريق أداة العطف "ثم"، يقول – مثلًا– :" ثم إنه خرج بذلك عن التعريف نحو حكم الكوفيين بأن المصدر مشتق من الفعل ... ثم لا يخفى أن ضرب بمعنى ذهب ليس فيه معنى الضرب مصدر ضرب بمعنى دق ... ثم قد تقدم فيما نقله العطار اشتراط الموافقة في المعنى في الاشتقاق الصغير ... ثم بيانه الموافقة يقتضي أيضـ أن اشتقاق نحو سوفت ليس من الاشتقاق الصغير"

ويقول: " ثم إنه علم منه أنه لو حكم مثلًا بأن قعد مأخوذ من الجلوس، أو بأن إنسانًا مأخوذ من حيوان لم يكن ذلك الحكم اشتقاقًا بل هو حكم فاسد، ثم إنه لما كان المقصود من الاشتقاق العلمي هو الاشتقاق العملي الذي هو أشد تعلقًا باللفظ جعل المعنى تابعًا للحروف، حيث قال: مع الحروف، ولما كان المعنى أشرف من اللفظ قدمه في اللفظ فتدبر".

- وأحيانًا يستخدم الإشارة في الربط بين الأفكار، يقول: " هذا وفي العطار على ش المحلي لجمع الجوامع: إن قلت المناسبة نسبة بينهما، فما وجه كون أحدهما مشتقًّا والآخر مشتقًّا منه؟ ، فالجواب أن ذلك لوجود مزية في المشتق منه"

" هذا وفي العطار ما حاصله أنه على المباينة تكون التسمية بصغير وكبير وأكبر اصطلاحية خالية عن المناسبة، وعلى الأعمية تكون التسمية ح بالصغير والكبير والأكبر ظاهرة؛ لأن العام أكثر أفرادًا".

ـ مصادر المحشي في حاشيته

ذكر الخفاجي مصادره التي رجع إليها في حاشيته، ومن أمانته في عزوه إلى تلك المصادر أنه يشير إلى موضع انتهاء النقل بالرمز (أهـ)، ومن أمانته كذلك أنه يشير إلى ما نقله بغير نصه، كقوله: "انتهى بالمعنى" أو "انتهى بمعناه"، ومن أمانته أيضًا أنه يشير إلى ما نقله بغير واسطة، كقوله: (ثم رأيت في الآيات البينات أن معنى...إلخ)، وإلى ما نقله بواسطة، كقوله: (كون العدل ضربًا من الاشتقاق هو ما صرح به الزملكاني نقلًا عن البسيط كما في حاشية العطار على شرح المحلي لجمع الجوامع)، وقد أشار في حاشيته إلى المصادر الآتية:

(الآيات البينات لأبي القاسم العبادي)، (البسيط لابن العلج)، (جمع الجوامع)، (حاشية الصبان على ملوي السلم)، (حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع)، (الخاطريات لابن جني)، (شرح التسهيل لأبي حيان)، (شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع)، (شرح العقائد العضدية للدواني)، (شرح المحصول للأصفهاني)، (شرح المفصل لابن يعيش)، (شرح المفصل للزملكاني)، (شرح المنهاج لابن السبكي)، (شرح مختصر المنتهى الأصولي للعضد، وحاشيتا التفتازاني والشريف الجرجاني عليه)، (شرح مراح الأرواح لديكنقوز)، (القاموس المحيط للفيروز آبادي)، (المثل السائر لابن الأثير)، (المحصول للرازي)، (المزهر للسيوطي)، (المصباح المنير)،(مفتاح العلوم للسكاكي)، (مقاييس اللغة لابن فارس)، (موضوعات العلوم للملا لطفي التوقاتي). وقد أكثر من النقل عن حاشية العطار، والآيات البينات للعبادي.

كما نقل الخفاجي آراء عدد من العلماء في شرحه، فذكر ابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، وابن الباذش، والحاتمي، والسكاكي، وضياء الدين بن الأثير، وابن يعيش، وابن الحاجب، والزملكاني، والمحلي، والأصفهاني، والعلامة الصفوي، والعضد الإيجي، وابن السبكي، والتفتازاني، والزركشي، والسيد الشريف الجرجاني، والقرافي، والكوراني، والكمال بن أبي شريف، والسيوطي، والجلال الدواني، والعلامة الناصر، وابن القاسم العبادي، وعبد الحكيم السيالكوتي، والعلامة الصبان، والعطار، شمس الدين الأنبابي.

لكنه في أحيانٍ قليلة يذكر الرأي من دون عزو إلى قائل معين، ومن ذلك:

- قوله: "قد رد بعض المحققين اشتراط الإذعان في التصديق المنطقي" والرادّ هو صدر الشريعة.
- وقوله: "وقد قال بعض من كتب عليه من محققي المتأخرين: وأما باطن كلامهم ... إلخ"، والقائل هو المحشي المرجاني.
- وقوله: "وقد ردوا عليه التفرقة بين المحكوم عليه والمحكوم به، ونازع بعضهم في الرد"، والراد هو الكوراني، والمنازع في الرد هو الناصر اللقاني.
- ويتصل بذلك نسبته بعض الآراء إلى أهل الفن من دون نص على قائل معين، كقوله: " قول النحاة" "قول الفقهاء" "قول أهل المعاني".

موقف المحشي من الماتن

وقف الشيخ الخفاجي من ابن الجوهري موقفًا ظهرت فيه شخصيته وإنصافه في آن معًا، فلم يقُدْه ميل أو هوًى إلى متابعته أو نقده، بل سعى إلى حل ما في الإتحاف من الإلغاز، وبيان ما فيه من إفراط الاقتصار والإيجاز، وفي أثناء ذلك عرضت له مواضع أشار فيها إلى ما في عبارة المصنف من خلل.

ومن ذلك ما ذكره المحشي من استدراكات على المصنف في تعريف الاشتقاق ليندفع بها بعض ما يرد عليه، كقوله: "ولو زاد على هذا مع وجود حروف الآخر الأصلية فيه مرتبة أو مع وجودها فيه غير مرتبة، أو مع وجود أغلبها فيه أو مع مراعاة ما يناسبها بالنوعية أو المخرج لم يرد عليه ذلك"

وقوله: "كان عليه بناء على تعلق ذلك بالحكم؛ ليندفع عنه بعض ما يرد عليه ح أن يزيد إن أراد في التمثيل الاشتقاق الصغير مع وجود جميع حروفه الأصلية فيه على ترتيبها، فإن أراد فيه الاشتقاق الكبير على أنه أعم من الصغير وأراد ذكر ما يتوقف عليه الحكم اقتصر في الزيادة على قولنا: مع وجود جميع حروفه الأصلية فيه، فإن أراد فيه الاشتقاق الأكبر على أنه أعم منهما وأراد ذكر ما يتوقف عليه الحكم قال: مع وجود أغلب حروفه الأصلية فيه ووجود الباقي لا يضر مع مراعاة ما يناسب حروفه الأصلية بالنوعية والمخرج"

ومن ذلك ما غيّر فيه المصنف العبارة المنقولة فاختل معناه، كقول المصنف: (ولا بد أن يكون للوصف اسم فلا يصح مما لا اسم فيه) حيث بيّن

المحشي الخلل في عبارته بأنهم قالوا: إن قام بالشيء وصف له اسم وجب الاشتقاق، وذكروا قولهم: له اسم؛ لصحة الطرد، ثم أخذوا محترز ذلك بقولهم: أو ما ليس له اسم، كأنواع الروائح لم يجب؛ لاستحالته، فأخذ المصنف ما ذكروه لصحة الطرد وقدمه، وجعله شرطاً، فجاء الخلل في كلامه.

ومنه قول المصنف: (باعتبار حال التلبس ولو بعد انقضائه أو قبل مجيئه لا حال النطق خلافا للقرافي)، فإن عبارة جمع الجوامع هكذا (ومن ثم كان اسم الفاعل حقيقة في الحال أي حال التلبس لا النطق خلافًا للقرافي)، فغيَّرها المصنف ذلك فاختلت –كما ذكر المحشي– ، فإنه لا يخفى أن قوله: لا حال النطق، عطف على قوله: حال التلبس، فينحل المعنى إلى أنه إذا أطلق باعتبار حال النطق لا يكون حقيقة خلافًا للقرافي المخالف في خصوص هذه الصورة ولا يخفى فساده"

ومن ذلك تعقب المحشي للمصنف في ما نقله عن القاموس (بيده ثلبًا) بأن صوابه في القاموس بالرفع.

ومن ذلك أن يكون المعنى الظاهر من عبارة المصنف غير مراد، كما في قول المصنف:(لا بدّ من قيام الوصف بمن اشتق له من لفظه اسم) قال المحشي: هذا الشرط إنما هو في اشتقاق اسم الفاعل ونحوه، لا في اشتقاق نحو الحمار من الحمرة والقارورة من القرار فتنبه لذلك أيضًا، ولا تأخذ بظاهر كلامه".

ومن ذلك أن المحشي تعقب المصنف في تمثيله للاشتقاق الأكبر بـ "ثلم" و"ثلب"، حيث ذكر المصنف أن معناهما اللوم والتعييب، وبين المحشي أن ذلك المعنى لا يوجد في الثلم، ورأى أنهما مشتركان في مطلق الإخلال، يقول: "وبالجملة ما نقله يفيد أن الثلب بمعنى اللوم والتعييب، ولا يفيد أن الثلم يأتي كذلك، مع الحاجة إلى ذلك على زعمه، ومع إطالته بما لا حاجة إليه هنا، ولو اعتبر مطلق التناسب وقال: يقال كما في المصباح ثلبه ثلبًا من باب ضرب، عابه ونقصه، وثلمت الإناء ثلمًا من باب ضرب، كسرته من حافته، فهما متناسبان في مطلق الإخلال – لأجاد مع الاختصار، وأفاد المقصد بلا إنكار"

✍ المبحث الرابع
نقد النص المحقق

هناك بعض الأمور التي تستحق التنبيه إليها في الحاشية، وهي كما يلي:

أن المحشي استدرك على المصنف تعريف الاشتقاق، واقترح تعريفًا (هو الحكم بأن اللفظ مأخوذ من آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصلية)، ثم أورد على هذا التعريف أمرين، أحدهما أن المناسبة تقتضي المغايرة في اللفظ والمعنى، وليس ذلك في العدل، ولا في اشتقاق المصدر المزيد من المجرد، والثاني أنه صادق على اشتقاق المصدر من الفعل على قول الكوفيين، وقد أجاب المحشي عن الأول، وترك الجواب عن الثاني.

أن المحشي نقل قول العطار نقلًا عن الكمال نقلًا عن أبي حيان أنه لم يقل بالاشتقاق الأكبر غير ابن جني وأن ابن الباذش كان يأنس به، يقول: " قال العطار في حاشيته على ش المحلي لجمع الجوامع نقلًا عن الكمال: قال أبو حيان: لم يقل بالاشتقاق الأكبر من النحاة إلا أبو الفتح وكان ابن الباذش يأنس به، والصحيح أنه غير معول عليه؛ لعدم اطراده"

وفي هذا النقل أمران:

أحدهما: يتعلق بأنه وضع النص في سياق الحديث عن الاشتقاق الأكبر الذي هو الإبدال، وحديث ابن جني يتعلق بالاشتقاق الكبير (التقليب) حيث أسماه الأكبر، والمحشي لم يتنبه إلى أن الاشتقاق الأكبر الذي نقله السكاكي عن شيخه الحاتمي، حيث يقول السكاكي كما نقله المحشي في موضع آخر من حاشيته: (وههنا نوع ثالث من الاشتقاق كان يسميه شيخنا الحاتمي رضي الله عنه الاشتقاق الأكبر، وهو أن تتجاوز إلى ما احتملته أخوات تلك الطوائف من الحروف نوعًا أو مخرجًا) غير الاشتقاق الأكبر الذي نقله المحشي عن أبي حيان عن ابن جني.

والثاني: أن نقل إيناس ابن الباذش بهذا النوع فيه نظر، والصواب أنه أبوعلي الفارسي، كما يبدو من نص ابن جني في الخصائص من قوله في أول باب الاشتقاق الأكبر: "هذا موضع لم يسمِّه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي – رحمه الله– كان يستعين به ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمِّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه ويتعلل به، وإنما هذا التلقيب لنا نحن"

- قال المحشي: " ثم ما جرى عليه المصنف من كون العدل ضربًا من الاشتقاق هو ما صرح به الزملكاني" والصواب أنه الرماني كما بينت في موضعه من التحقيق.
- قال المحشي: (ثم رأيت في المزهر للعلامة السيوطي ما نصه: الثانية – يعني من الفوائد – قال في التسهيل أيضًا: التصريفُ أعم من الاشتقاق)

والنص في المزهر (شرح التسهيل) وليس (التسهيل)، والقائل هو أبو حيّان، وما صنعه المحشي مُلبس، من حيث إنه لم يبيّن القائل، ولم ينص على اسم الكتاب صحيحًا.

- ومن مواضع اللبس عند المحشي أنه أورد مصطلح (المصنف) مرادًا به مصنف الإتحاف تارة، ومصنف جمع الجوامع تارة أخرى، من دون تنبيه، ويبدو ذلك في قوله: (ولو قال المصنف هو الحكم بأن اللفظ مأخوذ من آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصلية لكان خيرًا مما ذكره) حيث تلا تعريف الإتحاف، وتعريف جمع الجوامع، فقد ذكر المحشي تعريف الإتحاف، ثم تعريف جمع الجوامع، ثم قال: (ولو قال المصنف إلخ)، وقد عددته تعقيبًا على تعريف الإتحاف لقربه من عبارته.
- تكرر خلل تركيبي في موضعين في جميع النسخ، في قوله: " بحيث لا يتغايرا إلا بما ذكره، وإن كان ربما يدعي اتحاد مفهوم الفعل مع مفهوم المصدر بحيث لا يتغايرا إلا بذلك" والصواب في الموضعين يتغايران أو يتغاير.
- ذكر المحشي في مقدمته أنه استعان بما قرره شيخه الشيخ الأنبابي، يقول: "فخطبت لها بواسطة ما قرره شيخنا العلامة شمس الدين الأنبابي ما هو في الحقيقة روح البيان".
- ولم يخصص تقريرًا من تقريرات شيخه على كثرتها، كما أنه لم يأت للأنبابي ذكر في الحاشية في غير هذا الموضع، والذي وقفت عليه من نصوص تتعلق بالأنبابي في الحاشية يرجع إلى مصدرين من كتبه، هما: (تقرير الأنبابي على شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين التفتازاني) (حاشية الأنبابي على رسالة الشيخ محمد الصبان في علم البيان).

✍ المبحث الخامس

توثيق العنوان ونسبة الحاشية إلى المؤلف

- توثيق العنوان

ورد العنوان في نسخة الأصل (هذه حاشية الشيخ حسن خفاجي على رسالة العلامة الجوهري في الاشتقاق)

وورد في النسخة ب (هذه حاشية العلامة المحقق الورع الزاهد المدقق شيخنا الشيخ حسن الخفاجي الدمياطي على رسالة العلامة شمس الدين محمد الجوهري الخالدي المسمّاة بإتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق)

وورد في النسخة ج (روح البيان، حاشية العلامة الشيخ حسن خفاجي الدمياطي المسماة بروح البيان على رسالة العلامة شمس الدين الشيخ محمد الجوهري المسماة بإتحاف الرفاق في بيان أقسام الاشتقاق)

نسبة الشرح إلى المؤلف :

في ما يتعلق بنسبة الكتاب إلى المؤلف لا يوجد شك في نسبة الحاشية إلى المؤلف، حيث عُزيت إلى الشيخ حسن الخفاجي في نسخ (الأصل) و(ب) و(ج).

من جهة أخرى يؤكد هذه النسبة ما ذكره الشيخ الخفاجي في المقدمة من قوله: "فخطبت لها بواسطة ما قرره شيخنا العلامة شمس الدين الأنبابي ما هو في الحقيقة روح البيان" وقد بيّنت علاقته بشيخه الشيخ الأنبابي بما لا يدع مجالًا للشك أن الخفاجي تلميذ الأنبابي هو مؤلف هذه الحاشية.

وأن ناسخ النسخة (ب) هو الشيخ أحمد الطلاوي، وهو تلميذ الشيخ الأنبابي، وتلميذ الشيخ الخفاجي.

لكن الحاشية عُزيت في فهرس مكتبة جامعة الملك عبد العزيز، وفي فهرس (خزانة التراث – فهرس مخطوطات الذي قام بإصداره مركز الملك فيصل) الرقم التسلسلي (٦٠٩٧٥)، بعنوان (حاشيه على اتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق)(١) إلى (حسن بن مطر بن سحاب، الخفاجي).

(١) راسلت جامعة الملك عبد العزيز في جدة مرارًا، ولم يتيسر لي الحصول على النسخة منهم.

لكن يقدح في هذه النسبة ما يلي:

أن ناسخها هو الشيخ أحمد بن محمد رافع القاسمي الحسيني الحنفي الطحطاوي(١)، مؤلف كتاب القول الإيجابي في ترجمة الشيخ الأنبابي، وهو تلميذ للمؤلف، ولشيخه الشيخ الأنبابي، قال في ترجمته لنفسه: "وفدت إلى الجامع الأزهر في شوال سنة ١٢٨٧هـ، وتلقيت علومه على كثير من أكابر علمائه، كالأستاذ الجليل الشيخ محمد عليش، وابنه الشيخ عبد الله، والعلامة شمس الدين محمد الأنبابي، وتلميذه المحقق الشيخ حسن بن رضوان الخفاجي الدمياطي"(٢). وليس من عجب أن ينسخ التلميذ لأستاذه.

كما أن الشيخ حسن بن مطر بن سحاب، الخفاجي، الذي عُزيت له الحاشية في الفهرسين السابقين من علماء النجف، توفي ١٣٢٩هـ ، ولم تذكر له التراجم تلمذة على الشيخ الأنبابي، ولم تنسب له هذا المؤلف(٣)، وقد سبق في وفاة المؤلف ما يشير إلى وفاته قبل سنة ١٣٠٦هـ، كما ثبت نصه على التلمذة على الشيخ الأنبابي في مقدمته.

(١) ذُكر الطحطاوي، وهو الطهطاوي على المشهور، وقد ذكر ذلك الخلاف في ترجمته لنفسه في الثغر الباسم، يقول: "وما ذُكر من أن الجاري على الألسنة في اسم بلدنا طحطا بالحاء المهملة، يؤيده ما وجدته في بعض الكتب القديمة مما يعلم منه أن اسمها في الأصل طحطوط الحجر، فحصل فيه هذا التغيير تحقيقًا في الاستعمال"، وقد بيّن الطهطاوي أنه وجد في معجم البلدان وتاج العروس ما يفيد أن "طحطوط الحجر" بلدة غير بلدته. ينظر: الثغر الباسم في مناقب سيدي أبي القاسم للسيد أحمد رافع ص٦٦ ط سنة ١٣٣٣هـ.

(٢) ينظر: الثغر الباسم في مناقب سيدي أبي القاسم للسيد أحمد رافع ص٤٣، والكنز الثمين لعظماء المصريين، فرج سليمان فؤاد ١/ ١٤٢، وصفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، زكي فهمي ص ٥٢١.

(٣) ينظر ترجمته في: معرفة الرجال في تراجم العلماء والأدباء، محمد حرز الدين ٢٣٧/١ : ٢٣٨، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، طبع بمطبعة الولاية – قم ١٣٦٥هـ.

✍ المبحث السادس

وصف نسخ المخطوط ونماذجها ومنهج التحقيق

– نسخة (الأصل) نسخة كاملة في مكتبة الأزهر الشريف، أرقام الحفظ: (٢٢٤٦ مجاميع) ١٣٢٨٧٠ دمياط، رسالة رقم: ١٢، وتقع في (٢٤) لوحة بعنوان، (هذه حاشية الشيخ حسن خفاجي على رسالة العلامة الجوهري في الاشتقاق)

أوله: فإن رسالة إتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق للعلامة شمس الدين محمد الجوهري الخالدي رسالة جليلة.

آخره: من نوره البديع الفائق وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأحبابه وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

الناسخ: محمد محمد محمد خضير الشافعي الدمياطي الأحمدي، تاريخ النسخ: ١٣٠١هـ.

اللغة: عربي، الخط: معتاد، عدد الأوراق (٢٥): ٣١ – ٥٥، عدد الأسطر: ٢٣.

القياس: ٢٤ × ١٧.

– النسخة (ب) نسخة كاملة في المكتبة الأزهرية الفن: لغة، (الرقم الخاص : ٧٨٣) (الرقم العام : ٥٥٠٤٧). وتقع في (١٥) لوحة بعنوان، (هذه حاشية العلامة المحقق الورع الزاهد شيخنا الشيخ حسن الخفاجى الدمياطى على رسالة العلامة شمس الدين محمد الجوهري الخالدي المسماة بإتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق على التمام والكمال والحمد لله على كل حال وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا كثيرًا كثيرًا كثيرًا)

أوله: فإن رسالة إتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق للعلامة شمس الدين محمد الجوهري الخالدي رسالة جليلة.

آخره: من نوره البديع الفائق وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأحبابه وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

الناسخ: أحمد بن حسين خميس الطلاوي الشافعي، تاريخ النسخ: ١٣١٦ هـ.

اللغة: عربي، الخط: نسخ، عدد الأوراق: ١٥، عدد الأسطر: ٢٧، القياس: ٢٤ × ١٧، عدد المجلدات: ١.

– النسخة (ج) نسخة كاملة في مكتبة دار الكتب المصرية، رقم الحفظ: (١٠٢ صرف)

بعنوان (روح البيان، حاشية العلامة الشيخ حسن خفاجي الدمياطي المسماة بروح البيان على رسالة العلامة شمس الدين الشيخ محمد الجوهري المسماة بإتحاف الرفاق في بيان أقسام الاشتقاق رحمهم الله آمين)

أوله: فإن رسالة إتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق للعلامة شمس الدين محمد الجوهري الخالدي رسالة جليلة.

آخره: من نوره البديع الفائق وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأحبابه وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

تاريخ النسخ: ٢٧ من شهر صفر سنة ١٣١٦ هـــ، عدد الأوراق: ٢٣، عدد الأسطر: ٢٥، القياس: ٢٤ × ١٧.

منهج التحقيق

اتبعت في تحقيقي للمخطوط المنهج الآتي:

- حررت النص على وفق القواعد الإملائية الحديثة.
- رقمت ألواح نسخة الأصل، وأشرت إلى وجهها بالرمز (و) وإلى ظهرها بالرمز (ظ).
- أثبت نص متن "إتحاف الرفاق" في إطار جدول يميزه عن كلام الحاشية.
- وضعت عناوين توضيحية وقد ميزتها بخط أصغر من خط حاشية الخفاجي ولونتها باللون الرمادي.
- فصلت كلام الإتحاف عن الحاشية بوضع كلام الإتحاف بين قوسين.
- أشرت إلى فروق النسخ من خلال رموز دالة في الحاشية، فالرمز (–) يعني أن الكلمة أو العبارة التالية لذلك الرمز في الحاشية ناقصة من النسخة المشار إليها لبيان ما نقص عن الأصل، والرمز (ب+) (ج+) يعني أن الكلمة أو العبارة التالية لذلك الرمز في الحاشية زيادة من النسخة المشار إليها.
- أوضحت للقارئ الجزء المقابل في الحاشية، فإذا كان الجزء المقابل كلمة واحدة أثبتّ ما يقابلها مباشرة؛ استغناء بوضع رقم الحاشية عليها في النص، وإذا كان الجزء المقابل كلمتين وضعتهما في بداية الحاشية بين قوسين، وتلوتهما بالمقابل لهما، أما إذا كان الجزء المقابل أكثر من كلمتين وضعت الكلمة الأولى والأخيرة وبينهما علامة الحذف (...).

- وقفت على مواضع الاقتباس في النص ورجعت بها إلى أصولها ومصادرها وقائليها.
- تخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية مع عزو الأبيات إلى بحورها.
- ترجمت للأعلام غير المشهورين الذين ورد ذكرهم في المخطوط.
- تعددت رموز النحت الخطي في نسخ المخطوط، وهي كالتالي:

(المصـــ = المصنف) (ح = حينئذ) (ظ = ظاهر) (ظ = ظهر) (ظهـــ = ظاهر) (الظـــ = الظاهر) (أيضـــ = أيضًا) (أ هـــ أو هـــ = نهاية الكلام المنقول بنصه أو بمعناه) (عبـــ = عبارة) (العبـــ = العبارة) (إلخ = إلى آخر الكلام) (سم = ابن القاسم العبادي) (تعا = تعالى) (المقصـــ = المقصود) (ش = شرح) (حش = حاشية) (الشـــ = الشارح)، وقد حررت بعضها في النص بألفاظها تيسيرًا على القارئ.

نماذج من نسخ المخطوط

الورقة الأولى من نسخة الأصل

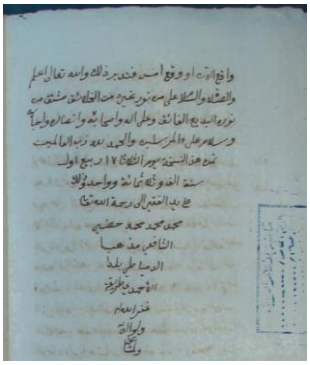

آخر نسخة الأصل

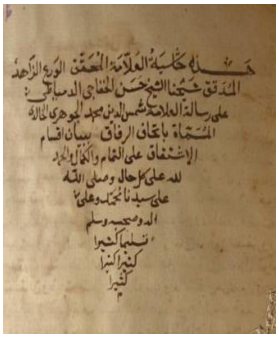

صفحة العنوان من النسخة (ب)

الورقة الثانية من النسخة (ب)

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

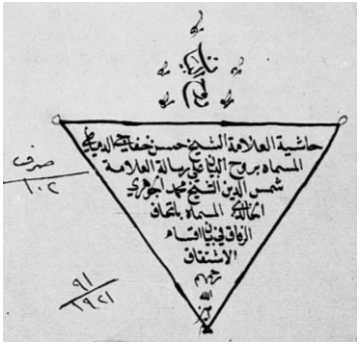

صفحة العنوان من النسخة (ج)

الورقة الثانية من النسخة (ج)

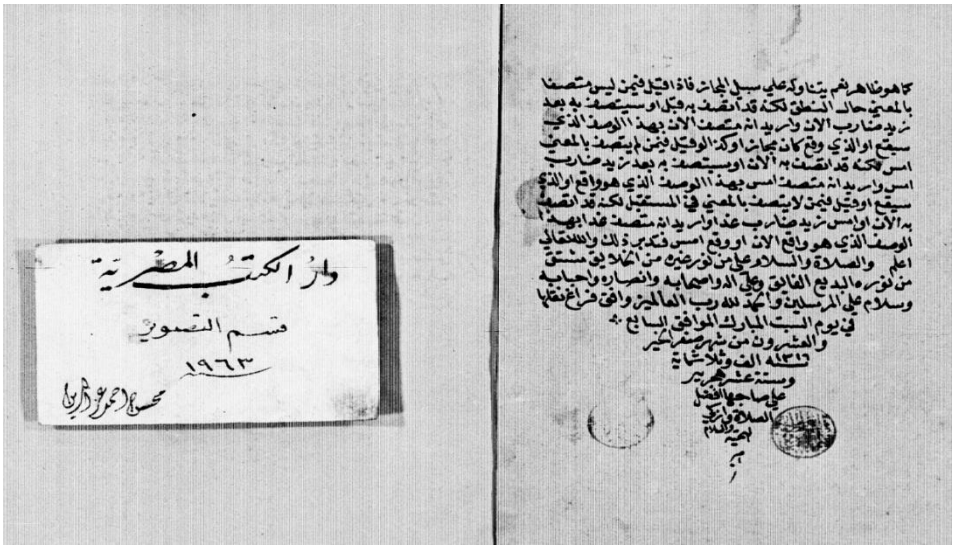

الورقة الأخيرة من النسخة (ج)

القسم الثاني
النّص المحقّق

هذه حاشية الشيخ حسن خفاجي على رسالة العلامة الجوهري في الاشتقاق[١]

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله، الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وجنده، وبعد

فهذه كليمات شريفة، وتقسيمات منيفة، تتضمن أقسام الاشتقاق، وبيان معانيه الشهيرة في الآفاق، ورتبتها على تنبيه وتقسيم وتذييل، من غير إسهاب في ذلك ولا تطويل، وسميتها: إتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق، واللهَ أرجو(٢) في القبول، إنه البر الرحيم المأمول.

/١أ/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ وبه نستعين[٣]

إلهي، نشتق من حمدك حمدًا، ولا نرى لجزيل نعمتك حدًّا، ونضرع إليك بعجزنا في ذلك عن قاعدة الاشتقاق، أن ترفع حمدنا إلى محل القبول فوق السبع الطباق، بل نتشفع لديك باشتقاقك لحبيبك اسمًا من اسمك، ونشفع الحمد بالصلاة والسلام عليه وعلى آله وصحبه المطيعين لأمرك ونهيك.

أما بعد،،

فإن رسالة إتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق للعلامة شمس الدين محمد الجوهري الخالدي رسالة جليلة، ومشوقة[٤] للعارفين جميلة، إلا أنها جاءت بكمال الاختصار لغزًا، وصارت بإفراط الاقتصار إشارة ورمزًا، فاحتاجت لفصل كلام

---

(١) في الأصل كتب هذا العنوان في الطرة اليمنى، وورد في ب: (هذه حاشية العلامة المحقق الورع الزاهد المدقق شيخنا الشيخ حسن الخفاجي الدمياطي على رسالة العلامة شمس الدين محمد الجوهري الخالدي المسمّاة بإتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق)، وفي ج: (روح البيان، حاشية العلامة الشيخ حسن خفاجي الدمياطي المسماة بروح البيان على رسالة العلامة شمس الدين الشيخ محمد الجوهري المسماة بإتحاف الرفاق في بيان أقسام الاشتقاق).

(٢) في الأصل رسمت (أرجوا).

(٣) في ج + (وبه نستعين) .

(٤) في ج: (ومعشوقة) .

كُفُوء[١] لها يتم بـه الإتحـاف، ويـذعن لفضـله وعراقـة نسـبه البـر والإنصـاف، فخطبت لها بواسطة ما قرره[٢] شيخنا العلامة شمس الـدين الأنبـابي[٣] مـا هـو فـي الحقيقة روح البيان، وعقدت بينهما بإذن الولي على مذهب أهـل التحقيـق فـي طـالع كمال التوفيق، فظهرت الحقائق وخرجت النتـائج لـذوي العرفـان، وأمـا أنـه تحلـى من كلام الأقدمين بأحسن ثيابـه[٤]، وتطيّـب بـذلك الطيـب الـذي أهـدي إليـه مـن أربابه، فهذا ليس بعار، ولا يثير بأدنى غبار، على أني أقول ما قال الملا:

جلّ من لا عيبَ فيه وعَلا[٥]

وبالله التوفيق لأقوم طريق.

---

(١) الكُفْءُ والكُفُوءُ والكَفِيءُ: النظير. ينظر: لسان العرب ١٣٩/١(ك ف أ)

(٢) للأنبابي تقريرات كثيرة، لم يعين الشارح أحدها، ولم يرد ذكر الشيخ الأنبابي في غير هذا الموضـع في حاشيته تلك، وما وقفت عليه من نصوص للأنبابي في هذه الحاشية يعود إلى مصـدرين، همـا: تقرير الشمس الأنبابي على شرح التفتازاني لتلخيص المفتاح، وحاشية الأنبابي على رسـالة الشـيخ محمد الصبان في علم البيان.

(٣) هو: محمد بن محمد بن حسين الأنبابي، شمس الدين، فقيه شافعي، ولد بالقاهرة، وتلقى جميع العلـوم المتداولة في عصره بالأزهر، ودرّس فيه، وعُين أميناً لفتوى مشيخة الأزهر، فشيخاً للأزهر مرتين. من تصانيفه الكثيرة: حاشية على شرح أحمد الدردير على رسالته في البيان وسماها تحفة الإخـوان، وحاشية على رسالة الشيخ محمد الصبان في علم البيان، وحاشية على شرح القطر لابن هشـام فـي النحو، وتقرير على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتـاح. وتـوفي بالقـاهرة ١٣١٣ هـ ١٨٩٦م. ينظر: الأعلام للزركلي ٧/ ٧٥ ومعجم المؤلفين ١١/ ٧٥، وجمهرة أعلام الأزهر ١٧١/٢ – ١٧٣.

(٤) في ب وفي ج كتب في الطرة اليمنى ما يلي (قوله: "ما هو في الحقيقة روح البيان" عبارة عن مجرد ما يتوقف عليه فهمها دون ما زاد على ذلك، وقوله: "وأما أنه تحلى إلـخ" يتعلـق بمـا زاد لـدفع الاعتراض بذكره، وعبرت بذلك عن هذا الاعتراض– وإن كان المعترض به لا يفرغ اعتراضه في هذا القالب– مبالغة في الرد عليه، أي لو أنصف لما عبر إلا بذلك، ولو عبرت به لم يجد للاعتراض وجهًا. أ هـ. منه). وفي ج: (فهم الرسالة) بدلًا من (فهمها)، و(لو أنصفت أيها المعترض لما عبرت إلا بذلك) بدلًا من (لو أنصف لما عبر إلا بذلك)، و(عبرت بها) بدلًا من (عبرت به).

(٥) من الرجز للحريري في منظومته (ملحة الإعراب)، ويروى البيت كاملًا كما يلي:

وإنْ تَجِدْ عَيبًا فَسُدَّ الخَلَلا ∴ فَجَلَّ مَنْ لَا فيهِ عَيبٌ وَعَلا

ينظر: ملحة الإعراب صـ٨٧

التنبيه

اعلم أن الاشتقاق علمي وعملي، وكل منهما إما قائم بالفاعل أو بالمفعول .....

[بيان أن العلمي والعملي ليس تقسيمًا للاشتقاق اصطلاحًا]

قوله[١]: **(اعلم أن الاشتقاق إلخ)** ليس هذا تقسيمًا للاشتقاق اصطلاحًا كما قد[٢] يتوهم عند أول نظرة، فإن ذلك يقضي[٣] بأن الاشتقاق له معنى في الاصطلاح يشمل العلمي القائم بالفاعل، والعلمي القائم بالمفعول، /٣٢و/ والعملي إلخ الأربعة[٤]، وليس كذلك[٥].

[بيان ما يشتمل عليه الاشتقاق اصطلاحًا]

إنما هو اصطلاحًا مشترك لفظي[٦] بين إدراك القواعد المخصوصة عن دليل، والقواعد إذا علمت عن دليل، والملكة الحاصلة من إدراكها مرة بعد أخرى إذا كانت ملكة إدراك عن دليل، والعلمي القائم بالفاعل، والعلمي القائم بالمفعول إلخ

---

(١) في ب – (قوله)، وفي ج: كتبت الكلمة في الطرة اليمنى، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (اعلم).

(٢) في ج + (قد) .

(٣) في ب: (يقتضي) .

(٤) قال الإمام صدر الدين الشرواني في الفوائد الخاقانية: "في بيان حقيقة الاشتقاق وتقسيمه إلى أقسامه: واعلم أن الاشتقاق يؤخذ تارة باعتبار العلم، وتارة باعتبار العمل، وتحقيقه: أن الضارب مثلًا يوافق الضرب في الحروف الأصول والمعنى، وقد أُخذ منه بناء على أن الواضع لما وجد في المعاني ما هو أصل يتفرع منه معان كثيرة بانضمام زيادات إليه عين بإزائه حروفًا، وفرّع منها ألفاظًا كثيرة بإزاء المعاني المتفرقة على ما تقتضيه رعاية المناسبة بين الألفاظ والمعاني، فالاشتقاق: هو هذا التفريع والأخذ، فإن اعتبرناه من حيث إنه صادر عن الواضع احتياجًا احتجنا إلى العلم به لا إلى عمله، فتحديده بحسب العلم هو أن تجد بين اللفظين تناسبًا في المعنى والتركيب، فتعرف ارتداد أحدهما إلى الآخر وأخذه منه، والحاصل منه العلم بالاشتقاق، فكأنه قبل العلم بالاشتقاق هو أن تجده اعتبرناه من حيث يحتاج أحدنا إلى عمله، عرفناه باعتبار العمل، فنقول: هو أن تأخذ من أصل فرعًا، توافقه في الحروف الأصول، وتجعله دالًّا على معنى يوافق معناه". الفوائد الخاقانية، صدر الدين الشرواني (خ) لوحة ٤٦ – ٤٧.

(٥) أي أن الاشتقاق ليس مشتركًا معنويًّا، بحيث يكون له معنًى يشمل هذه الأربعة، بل هو مشترك لفظي بينها بالإضافة إلى الثلاثة التي ذكرها تتمة للسبعة.

(٦) الفرق بين المشترك اللفظي والمعنوي، أن اللفظي هو ما وضع لمعانٍ متعددة، كالعين، والمعنوي ما وجد في محالّ متعددة، وحاصل ذلك أن المشترك المعنوي يكفي فيه الوضع الواحد دون اللفظي، فالاشتراك المعنوي بأن يكون اللفظ موضوعًا لمعنًى يشمل ذلك المعنى أشياء مختلفة، كالحيوان للإنسان والفرس وغيرهما، والاشتراك اللفظي بأن يكون اللفظ موضوعًا بإزاء كل واحد من المعاني الداخلة تحته قصدًا، كالعين. ينظر: سفينة الراغب ودفينة المطالب، محمد راغب باشا ص ٣٤٩ – ٣٦٠.

الأربعة، فيكون مشتركًا فيه بين سبعة أمور، أو هو اصطلاحًا مشترك لفظي بين بعض هذه السبعة مجاز[١] في الباقي، وهذا هو الظاهر.

[تعلق العلمي والعملي بمفهوم الاشتقاق، والصغير والكبير والأكبر بتقسيم الاشتقاق]

وكل من الأربعة كلي ينقسم إلى صغير وكبير وأكبر، وقد قسم المصنف منها فيما يأتي العلمي القائم بالفاعل إلى ذلك، وترك الباقي منها؛ لعلمه بطريق المقايسة، فالاشتقاق في قوله بعد: (ينقسم الاشتقاق إلخ) مستعمل في معنى منقسم إلى ذلك[٢]، وأما الاشتقاق في عبارته هنا فهو مستعمل في معانٍ أربعة[٣]، كل منها معنى حقيقي له، أو بعضها حقيقي له وبعضها مجازي.

[الغرض من ذكر العلمي والعملي والفرق بين القائم بالفاعل القائم بالمفعول]

والغرض في هذا المقام مجرد بيان أن بعضها منسوب إلى[٤] العلم ويسمى علميًّا، وبعضها منسوب إلى العمل ويسمى عمليًّا، ثم بيان أن كلًّا منها[٥] بعضه قائم بالفاعل وبعضه قائم بالمفعول، فنسبة ما دخل تحت قوله: (علمي) مختلفة، فالقائم منه بالفاعل منسوب إلى العلم من حيث إنه منه، والقائم منه بالمفعول منسوب إلى العلم من حيث إنه أثره، ونسبة ما دخل تحت قوله: (عملي) مختلفة، فالقائم منه[٦] بالفاعل إلخ ما يناسب، وليس[٧] الغرض هنا التقسيم إلى تلك الأربعة فتنبه.

---

(١) في الأصل وفي ب: (مجازًا).
(٢) تقسيم الاشتقاق يجوز أن يكون باعتباره مشتركًا لفظيًّا، وأن يكون باعتباره مشتركًا معنويًّا، قال الشريف الجرجاني: "قوله –أي العضد–: (واعلم أن الاشتقاق) أي مطلقه إن جعل مشتركا معنويًا بين الثلاثة، أو ما يسمى به إن كان مشتركا لفظيًا قد تعتبر فيه الموافقة في الحروف الأصول مع الترتيب بينها ويسمى هذا القسم الاشتقاق الأصغر، أو بدون الترتيب ويسمى الصغير، أو تعتبر المناسبة في الحروف الأصول ويسمى الأكبر، ويعتبر في الأصغر موافقة المشتق للمشتق منه في المعنى لما عرف من التفسير، وفي الأخيرين مناسبته إياه في المعنى". حاشية الشريف الجرجاني على شرح مختصر المنتهى للعضد الإيجي ٦١٧/١.
(٣) وهي: العلمي القائم بالفاعل، والعلمي القائم بالمفعول، والعملي القائم بالفاعل، والعملي القائم بالمفعول.
(٤) في ب + (إلى).
(٥) في ب وج: (منهما).
(٦) (من حيث ... منه) كتبت هذه العبارة في الطرة اليسرى في ج، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (العلم).
(٧) في الأصل: كتبت الكلمة في الطرة اليمنى ووضعت علامة اللحق فوق الواو.

[دفع ادعاء اشتراك الاشتقاق اصطلاحًا بين الأربعة المذكورة فقط]

فإن ادَّعى مدع أن الاشتقاق مشترك في الاصطلاح بين الأربعة المذكورة فقط، وأنه في كلامه هنا مؤول بمفهوم كلي، أي ما يسمى في الاصطلاح بهذا اللفظ؛ فصح /٣٢ظ/ كون ما بعده تقسيمًا له، أجيب بأن غاية ذلك بعد تسليمه أنه تقسيم للاشتقاق بمعنى ما يسمى إلخ، لا تقسيم للاشتقاق اصطلاحًا؛ إذ الاشتقاق اصطلاحًا[١] ليس حقيقة في[٢]هذا المفهوم كما لا يخفى، ولا يخفى أيضًا أن لفظ الاشتقاق ليس موضوعًا في الاصطلاح لأحد هذه الأمور الأربعة، أعني هذا المفهوم الصادق بكل منها، فلا يقال: يراد بالاشتقاق هذا المفهوم، أي أحد هذه الأمور الأربعة، وهو منقسم على ما ذكر على أن في ذلك ما فيه، فتدبر إن شئت[٣].

[الاشتقاق العملي يتطلب وضعًا]

ثم إن العملي يتضمن[٤] وضعًا[٥] كما يعلم[٦] قريبًا، فهو متعلق بالواضع بلا تردد، سواء أكان العرب أم غيرهم[٧].

[المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للاشتقاق]

ثم إن المناسب لمعاني الاشتقاق الأربعة من معانيه اللغوية التي ذكرها في القاموس هو أخذ الكلمة من الكلمة، وأخذ شق الشيء، بخلاف الأخذ في الكلام

---

(١) (اصطلاحًا ... اصطلاحًا) كتبت هذه العبارة في الطرة اليسرى في ج، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (للاشتقاق).

(٢) (اصطلاحًا ... في) في ب: (لا يطلق اصطلاحًا على).

(٣) قال محمد صديق حسن خان: "وهذه الحدود – وإن صح اعتبارها في بعض أنواع الاشتقاق ــ فإنه لا يصح في البعض الآخر، والأولى أن يرسم كل واحد منها برسم يخصه حتى يتميز بعضها عن بعض، كما فعل شيخنا العلامة القاضي محمد بن علي الشوكاني – رحمه الله – في نزهة الأحداق، فذكر أولًا الأقسام، ثم ذكر مفهوم كل واحد منها على وجه يتبين به معناه". العلم الخفاق من علم الاشتقاق ص ١٢.

(٤) (وهو منقسم ... يتضمن) كتبت هذه العبارة في الطرة اليسرى في ج، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (الأربعة)، وقد سقط من الناسخ (ثم إن) قبل (العلمي).

(٥) الوضع في الاصطلاح: هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى بحيث يفهم منه هذا المعنى عند العلم بذلك التعيين. ينظر: خلاصة علم الوضع للدجوي ص ٣

(٦) (كما يعلم) في الأصل: بين الكلمتين كشط أفقي صغير اتصلت به كلمة (لا) هكذا 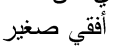 ، ولعله سبق قلم من الناسخ.

(٧) جاء في العلم الخفاق: "والحق أن اعتبار العمل زائد غير محتاج إليه، وإنما المطلوب العلم باشتقاق الموضوعات؛ إذ الوضع قد حصل وانقضى". العلم الخفاق من علم الاشتقاق ص ١٣.

وفي الخصومة يميناً وشمالًا، وانظر إن شئت، هل هو حقيقة في اللغة في جميع تلك المعاني[١]، فإن صاحب القاموس[٢] لا يفرق بين الحقيقة والمجاز[٣].

[بين علم الاشتقاق والصرف واللغة]

ثم إنه في كتاب[٤] موضوعات العلوم[٥] للعلامة ملا[٦] لطفي[٧] ما ينبغي ذكر محصله[٨] هنا وهو: علم الاشتقاق: هو العلم الباحث عن كيفية

---

(١) في ج: كتب في الطرة اليمنى (راجع الصحاح).

(٢) هو الفيروز آبادي.

(٣) نص ما جاء في القاموس: "والاشتقاق: أخذ شق الشيء، والأخذ في الكلام، وفي الخصومة يميناً وشمالًا، وأخذ الكلمة من الكلمة"، وقد ذكر الزمخشري المعنى الأول من الحقيقة، وذكر الثاني والثالث من المجاز، ولم يذكر المعنى الرابع. ونص الزبيدي – نقلًا عن الصحاح – على أنه من المجاز، يقول: "وَفِي الصِّحَاح:! الاشْتِقَاق: الأَخْذُ فِي الكلامِ وَفِي الخُصُومَةِ يَمِينًا وشِمالًا مَعَ تَرْكِ القَصْدِ، وَهُوَ مَجَازٌ، قَالَ: وَمِنْه سُمِّيَ أَخْذُ الكَلِمَةِ من الكَلِمَةِ اشتِقَاقًا"، ونص ما ورد في الصحاح كما يلي: " والاشْتِقَاقُ: الأخذ في الكلام وفي الخصومة يميناً وشمالًا، مع ترك القصد. واشتقاق الحرف من الحرف: أَخْذه منه". ينظر: الصحاح ١٥٠٣/٤ (ش ق ق)، وأساس البلاغة ١/ ٥١٥ – ٥١٦ (ش ق ق)، والقاموس المحيط ص ٨٩٨ (ش ق ق)، وتاج العروس ٢٥/ ٥٢٢ – ٥٢٣ (ش ق ق).

(٤) في ب: (الكلم).

(٥) (في ... العلوم) كتبت هذه العبارة في الطرة اليسرى في ج، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (ثم).

(٦) في الأصل وفي ب: (ميلا) والصواب ما أثبتناه، و(ملا) "لفظ متداول منذ العصر العثماني بمعنى – سيد – وربما جاء محرفًا عن العربية – مولى – وقد أطلق كلقب من ألقاب التفخيم والتشريف على قضاة العسكر"، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية مصطفى عبد الكريم الخطيب ص ٤٠٧. وذكر الدكتور خليل إينالجيك أن لقب (ملا) لقب يمنح لكبار العلماء. ينظر: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ص ٣٤٠.

(٧) هو لطف الله محمد بن حسن التوقاتي، نسبة إلى مدينة توقات التركية، المعروف بـ (الملَّا لطفي)، المتوفى سنة (١٤٩٤). له من المؤلفات «شرح المطالع» و «حواشي على شرح المفتاح» للسيد الشريف، ورسالة سمّاها ب «السبع الشّداد» ، مشتملة على سبعة أسئلة على السيد الشريف في بحث الموضوع، ولو لم يؤلّف إلّا هذه الرسالة لكفته فضلًا، ورسالة ذكر فيها أقسام العلوم الشرعية والعربية، بلغ فيها مقدار مائة علم أورد فيها غرائب وعجائب، رحمه الله تعالى. اتهم بالإلحاد والزندقة وقتل شهيدًا، قال في الشقائق: ولقد سمعنا من حضر يحكي أنه كان يكرر كلمتي الشهادة، وينزه عقيدته مما نسبوه إليه من الإلحاد حتى قيل: إنه تكلم بالشهادة بعدما سقط رأسه على الأرض. قال: وروي أن الشيخ العارف بالله تعالى الشيخ محيي الدين القوجوي لما سمع بقتله. قال: أشهد أنه بريء من الإلحاد والزندقة، وكان قتله في سنة أربع وتسعمائة – رحمه الله تعالى –. ينظر: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية عصام الدين طاشْكُبْري زَادَهْ ص ١٦٩ وما بعدها، والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة نجم الدين الغزي ١/ ٣٠٢ وما بعدها، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة ٤٠/٣، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ١٠/ ٣٤ وما بعدها.

(٨) في ب: (ملخصه).

خروج الكلمات بعضها عن بعض، وانتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية، باعتبار جوهرها، وإنما أوردنا هذا القيد؛ إذ يُبحث في الصرف أيضًا عن انتساب الكلمات[١] إلى أصولها بالأصالة والفرعية، لا بحسب الجوهرية[٢]، بل بحسب الهيئة[٣]، وموضوعه المفردات من الحيثية المذكورة، ومن جملة مبادئه[٤] قواعد مخارج الحروف، ومسائله القواعد التي يعرف منها أن /٣٣و/ الأصالة والفرعية بين المفردات بأي طريق يكونان، وبأي وجه يعلمان، ودلائله مستنبطة من قواعد علم المخارج، وتتبع مفردات ألفاظ العرب واستعمالاتها، وغرضه تحصيل ملكة يعرف بها الانتساب على وجه الصواب، وغايته الاحتراز عن الخلل في الانتساب الذي يوجب الخلل في ألفاظ العرب.

ثم إنه قد عُلم مما مر أن انتساب الصيغ بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية إن كان من حيث الجوهر فبالاشتقاق، وإن كان من حيث الهيئة فبالصرف.

[ما يؤخذ من دلالة المشتقات بالقياس وما يؤخذ منها بالسماع]

ثم إن المشتقات، نحو: ضرب ويضرب وضارب وأمثالها، يعلم مدلولها على وجه كلي مستند إلى القياس بواسطة علم الاشتقاق، ولا يعلم مدلولها من مجرد اللغة إلا على وجه جزئي مستند إلى السماع[٥].

---

(١) في ب: (كتابه).

(٢) "الْمَشْهُور فِيمَا بَين الفلاسفة اسْتِعْمَال الْجَوْهَر بِمَعْنى الْمَوْجُود الْقَائِم بِنَفسِهِ وَبِمَعْنى الذَّات والحقيقة، وَبَين الْمُتَكَلِّمين هُوَ بِمَعْنى المتحيز بِالذَّاتِ، وَمعنى الْقيام بِنَفسِهِ أَن يَصح وجوده من غير مَحل يقوم بِهِ". الكليات للكفوي ص ٣٤٦.

(٣) الْهَيْئَة، حَال الشَّيْء وكيفيته. الكليات ص ٩٦٢.

(٤) في ج: كتب في الطرة اليمنى (الكلام في مبادئ جمعًا ومعنى تتميم الكلام هنا). ولعله يقصد أن الحديث عن مبادئ يجتمع فيها الاشتقاق والصرف، وأن قوله: (ومن جملة مبادئه) متمم للحديث عن الاشتقاق.

(٥) يقول محمد صديق حسن خان: "الناظر في علم اللغة، إن نظر إليه لقصد الاطلاع على معاني الألفاظ الموضوعة المستعملة في لسان العرب من غير نظر إلى جهة جامعة لجملة الألفاظ، فهو طالب اللغة، وإن نظر إليه لقصد الاطلاع على جهة جامعة لجملة من الألفاظ، فهو طالب الاشتقاق، والقسمان من علم اللغة ولكن الأول يطلبه العامة، والثاني يطلبه الخاصة". العلم الخفاق من علم الاشتقاق ص ٣٧.

فعلم من ذلك كله الفرق بين العلوم الثلاثة [١]، وقد اشتبه على كثير من الفضلاء حتى شراح المفتاح[٢]، وعلم منه أيضًا أن الاشتقاق كالبرزخ بين أخويه؛ ولهذا استحسنوا تقديمه على الصرف وتأخيره على اللغة[٣] أ هـ[٤] فتدبر.

فالعلمي من حيث قيامه بالفاعل هو الحكم بأن اللفظ مأخوذ من آخر لدلالته على معنى الآخر

---

(١) أي الاشتقاق والصرف واللغة.

(٢) ما ذكره السكاكي في المفتاح هو أن علم الصرف لا يتم إلا بعلم الاشتقاق، وحدَّ الصرف بأنه "تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات والأقيسة"، قال التفتازاني في شرح المفتاح: "وقد ذكر في صدر الكتاب أن تمام علم التصريف بعلم الاشتقاق، وجعَلهما في قسم واحد مختلط ...، وذلك أن الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة"، وذكر الأنبابي بحثًا للفنري تعقيبًا على فصل السكاكي بين العلمين في قوله: "تنبيه على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف"، قال الفنري:"وفيه بحث، أما أولًا فلأن تعريفه (أي السكاكي) علم الصرف في صدر كتابه يشتمل على علم الاشتقاق قطعًا، وكذا سياق كلامه فيما يليه، وأما إطلاق اسم العِلْم على جزئه فليس ببديع، وأما ثانيًا فلانتقاضه بالكلمات المُغَيَّرة عن أصلها بالإبدال ونحوه، كما يقال: قال أصله قَوَل، فإن هذا من علم الصرف مع أن فيه البحث عن انتساب أحدهما إلى الآخر بالأصالة والفرعية، فإنْ دُفع باشتراط أن يكون كل من الأصل والفرع مستعملًا في الكلام لـ قوَل مثلًا عاد النقض بالبحث عن الانتساب بالأصالة والفرعية بين أمليت وأمللت الواقع في علم الصرف، فإن الأصل أيضًا مستعمل، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، والمخلص أن يراد بالأصالة والفرعية المخصوصان، أي التي بحسب اللفظ والمعنى، ولا يوجدان بين أمليت وأمللت؛ لاتحاد معناهما بخلاف الفعل والمصدر فليتدبر"، وذكر القوشجي أن السكاكي يرى أن الاشتقاق جزء من الصرف، وأن كلام التفتازاني صدق بلا مرية، وأن الاستدلال بفصل السكاكي بين العلمين في حديثه في المفتاح لا يرد على كلام التفتازاني، من حيث إنّ جعْل جزء العلم علمًا أمر هيّن، أما إدراج شيء في تعريف مباينه فخطأ بيّن . ينظر: المفتاح ص ٦، ١٠، وشرح المفتاح للتفتازاني (خ) لوحة ٣، وعنقود الزواهر ص ٢٢٥ – ٢٢٦، وتقرير الأنبابي على شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين التفتازاني ١٥٠/٤ – ١٥١.

(٣) لم أقف على كتاب موضوعات العلوم لملا لطفي التوقاتي، لكن النص الذي نقله عنه موجود بتمام معناه في مفتاح السعادة لطاشْكُبْري زَادَهْ ١/ ١٢٦، وقد نقله صاحب كشف الظنون ٨١/١.

(٤) في ب – (أ هـ) وفي ج: كتب في الطرة اليسرى (أ هـ، وقوله: من جملة مبادئه) وبعدها كلمة أقرب ما تكون إلى رمز التصحيح (صح)، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (اللغة).

[معنى الحكم في تعريف العلمي القائم بالفاعل، ومعنى الإذعان واشتراطه في التصديق المنطقي]

قوله[١]: **(هو الحكم[٢] بأن اللفظ إلخ)** أي التصديق بذلك، أي إدراك[٣] أنه واقع بشرط[٤] الإذعان؛ لذلك لا يقال: قد رد بعض المحققين اشتراط الإذعان في التصديق المنطقي قائلًا: إنما هو شرط في التصديق الذي هو الإيمان لا في التصديق المنطقي[٥]؛ لأنا نقول: إن ذلك منه لعله لمجرد توهمه أن الإذعان في كلامهم بالمعنى الذي أراده المتكلمون، وهو ميل النفس ورضاها واطمأنينتها[٦] وليس كذلك، بل هو فيه بمعنى قول النفس بحقيقة وقوع النسبة[٧] وإن لم تمل[٨] إليه ولم ترض ولم تطمئن، والنزاع في اشتراط ذلك /٣٣ظ/ في التصديق المنطقي مما لا ينبغي لذي تأمل وإنصاف؛ إذ لا يخفى عليه أن مجرد إدراك الوقوع بدون الإذعان المذكور لا فرق بينه وبين غيره من الإدراكات، وقد شرطوا لكونه من بينها تصديقًا لا تصورًا[٩] هذا الشرط، فردُّه بلا بيان ولا برهان غير مقبول.

---

(١) في ج + (قوله).

(٢) (هو الحكم) في الأصل: كتبت هذه العبارة في الطرة اليسرى وهي من متن الإتحاف.

(٣) في ج: كتب في الطرة اليسرى (قوله: أي إدراك إلخ، مبني على مذهب الجمهور أن التصديق بسيط، أهـ منه).

(٤) في ب: (مع).

(٥) الرادّ اشتراط الإذعان في التصديق المنطقي هو صدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود البخاري الحنفي المتوفى سنة (٧٤٧هـ)، حيث يرى أن التصديق اللغوي أخص من المنطقي، وأن الصورة الحاصلة من النسبة التامة الخبرية تصديق قطعًا، فإن كان حاصلًا بالقصد والاختيار بحيث يستلزم الإذعان والقبول فهو تصديق لغوي، وإن لم يكن كذلك كمن وقع بصره على شيء فعلم أنه جدار أو فرس فهو معرفة يقينية، وليس بتصديق لغوي، وعلى هذا فإن التصديق المنطقي قد يحصل بدون الإذعان والانقياد. ينظر: حاشية السيالكوتي على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية، عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي (خ) لوحة ١٩٢، وشرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ١/٣٧٠، وحاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع٢/ ٤٧٥.

(٦) في الأصل: رسمت الألف الأولى من الكلمة بخط باهت جدًّا.

(٧) في ج: كتب في الطرة اليسرى (بيان النسبة الحكمية والنظر بين إدراكها وإدراك الوقوعها) ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (النسبة).

(٨) (قول ... تمل) في ب: (إدراك حقيَّة وقوع النسبة وإن لم تمل النفس).

(٩) في ب – (لا تصورًا)

ثم رأيت العلامة الصبان[١] في حاشيته على ملوي السلم قال ما حاصله: لا بد في التصديق من الإذعان وإلا فمجرد[٢] إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة بدون الإذعان يقع من الشاك، وفسر الإذعان [٣]، ثم إن الإمام[٤] القائل بأن التصديق مركب من أربعة إدراكات، إدراك المحكوم عليه، وإدراك المحكوم به، وإدراك النسبة الحكمية التي هي مورد الإيجاب والسلب، وحكْم هو إدراك[٥] أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة، أو من ثلاث إدراكات وحكْم هو فعل من أفعال النفس[٦] إن لم يكن الحكم عنده إدراكًا[٧] بل فعلًا من أفعال النفس كما هو المتبادر من التعبير عن الحكم بالإسناد وبالإيقاع[٨] والانتزاع وبالإيجاب والسلب وبالإثبات والنفي – حقيق[٩] باشتراطه هذا الشرط فيه أيضًا، فهلا اشترطه[١٠]،

(١) هو أبو العرفان، محمد بن علي المصري الحنفي، المعروف بالصبان. من مصنفاته: (حاشية على شرح الأشموني لألفية ابن مالك) و(حاشية على شرح الملوي للسلم) توفي سنة ١٢٠٦ هـ. ينظر: هدية العارفين ٣٤٩/٢، والأعلام ٢٩٧/٦.

(٢) (لا بد ... فمجرد) كتبت هذه العبارة في الطرة اليسرى في ج، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (حاصله).

(٣) في ب + (وفسر الإذعان)، ونص ما ورد في حاشية الصبان كما يلي: "قال الخبيصي في شرحه على التهذيب: معنى إذعان النسبة: إدراكها على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول. أ هـ، وهذا ما ارتضاه الشارح في ما مر وجعله التحقيق، ونقل عن العضد والسعد والسيد والعهدة على الناقل، ونقل يس في حاشيته على الخبيصي عن العصام أن الإذعان الاعتقاد سواء كان راجحًا وهو الظن، أو جازمًا غير مطابق وهو الجهل المركب، أو مطابقًا راسخًا لا يعرض له الزوال بتشكيك المشكك وهو اليقين، أو غير راسخ وهو التقليد، ويوافقه ما في كلام غير واحد أن الإذعان عند المناطقة بمعنى الإدراك، وعند المتكلمين بمعنى التسليم والقبول، ورجحه كثير من الأشياخ". حاشية الصبان على شرح الملوي ص ٤٥

(٤) أي الرازي، فالإمام الرازي هو المراد إذا أطلق عند الأصوليين والمتكلمين، بخلاف الفقهاء فالمراد بالإمام عندهم إمام الحرمين. ينظر: حاشية الصبان على شرح الملوي ص ٤٦.

(٥) (وحكم ... إدراك) في ب: (وإدراك)، وفي ج: (وهو) بدلًا من (هو).

(٦) في ب وج – (هو فعل من أفعال النفس)

(٧) ينظر: شرح الملوي على السلم ص ١٢

(٨) في ب وج: (والإيقاع).

(٩) خبر قوله: أن الإمام

(١٠) (فهلا اشترطه) في ب وفي ج: (فهل شرطه)

حرره إن شئت[١]، قال الصبان في الحاشية المذكورة: والذي قاله عبد الحكيم[٢] أن الإمام يقول بأن الحكم فعل لا إدراك، وقال أيضًا: إن كون الحكم فعلًا مذهب متأخري المناطقة، والتحقيق أنه إدراك، ويؤيده قول السيد[٣]: الإيقاع والانتزاع والإيجاب والسلب والإثبات والنفي ألفاظ يراد بها غير ما يتبادر منها، وهو – أعني الغير– إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة[٤].

قوله[٥]: **(بأن اللفظ مأخوذ من آخر)** فصل أول لا يخفى ما خرج به[٦].

[بيان المقصود من مفهوم الاشتقاق وأن النزاع في الأصالة والفرعية لا يعم مسائل الاشتقاق]

ثم اعلم أن /٣٤و/ الكلام هنا ليس في خصوص الاشتقاق الصغير كما علم مما مر، وأن النزاع في الأصالة والفرعية من حيث الاشتقاق إنما هو في بعض مسائل الاشتقاق،

[المشتق عند النحاة، وأن اللفظ قد يشتق ويشتق منه، والاشتقاق من المصدر بواسطة وبلا واسطة]

وأن النحويين قد يطلقون الاسم[٧] المشتق على ما صيغ من المصدر؛ ليدل على متصف به، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، والجامد على[٨] ما عدا ذلك، وقد يطلقون الاسم[٩] المشتق على ما أخذ

---

(١) مذهب الإمام الرازي هو مذهب المتأخرين، والإذعان عندهم جزء من التصديق، ومتعلق الإذعان عندهم هو وقوع النسبة أو عدم وقوعها. ينظر: حاشية العطار على شرح زكريا الأنصاري على متن إيساغوجي في المنطق ص ٦، ومذكرة المنطق عبد الهادي فضلي ص ٧١ – ٧٢.

(٢) هو عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي، الفقيه الحنفي، له من الكتب حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي. حاشية على حاشية عبد الغفور للفوائد الضيائية في النحو. حاشية على شرح عقائد النسفي للتفتازاني. حاشية على المطول. توفي سنة ١٠٦٧هـ. ينظر: الأعلام ٢٨٣/٣، وهدية العارفين ٥٠٤/١.

(٣) هو عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الْحَنَفِيّ الشريف الْجِرْجَانِيّ، كَانَ عَلامَة دهره، وَكَانَت بَينه وَبَين الشَّيْخ سعد الدّين مباحثات ومحاورات في مجْلِس تمرلنك؛ وَله تصانيف مفيدة، مِنْهَا شرح المواقف للعضد، وحاشية المطول، والتعريفات ، وحاشية الْكَشَّاف. توفي سنة ٨١٤هـ وقيل ٨١٦هـ. ينظر: بغية الوعاة١٩٦/٢، والأعلام ٥/ ٧.

(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الملوي ص ٤٦

(٥) في ج + (قوله).

(٦) يقول محمد صديق حسن خان: "المشتق فرع مأخوذ من لفظ آخر، ولو كان أصلًا في الوضع غير مأخوذ من غيره لم يكن مشتقًا". العلم الخفاق من علم الاشتقاق ص ١٧، وسيأتي قول المحشي: (ثم لا يخفى أن ضرب بمعنى ذهب ليس فيه معنى الضرب مصدر ضرب بمعنى دق، فلو حُكم بأنه مأخوذ من صاحبه لم يكن ذلك الحكم اشتقاقًا، بل هو حكم فاسد).

(٧) في ب – (الاسم)

(٨) في ج: كتبت هذه الكلمة في الطرة اليسرى، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (والجامد).

(٩) في ب – (الاسم)

من المصدر للدلالة على ذات وحدث، وذلك ما مر، واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، والجامد على ما عدا ذلك[١]، وكلا الإطلاقين لا يراد هنا، وأن اشتقاق لفظ[٢] من لفظ لا ينافي اشتقاق ذلك المشتق من آخر، كاشتقاق جذب من الجذب ومن الجبذ، وسيتضح لك ذلك، وأن اللفظ قد يشتق ويشتق منه، وقد صرحوا بأن التسعة[٣] التي يحتاج الصراف – أي المريد لتحصيل الصرف(٤)– إلى معرفة اشتقاقها من المصدر بعضها مشتق من المصدر بلا واسطة، وهو الماضي، وبعضها مشتق منه بواسطة، وهو البقية[٥]، فقول البصريين الذي جرى عليه المصنف: إن المصدر أصل للفعل لا يقتضي عدم اشتقاق الفعل من غير المصدر، ولا عدم اشتقاق المصدر من شيء، وكذا قول الكوفيين بأن الفعل أصل للمصدر لا يقتضي عدم اشتقاق المصدر من غير الفعل، ولا عدم اشتقاق الفعل من شيء.

[الاشتقاق من الحروف]

ولا يشكل حينئذ ما نقله العطار[٦] في حاشيته[٧] على شرح المحلي لجمع الجوامع من قول ابن جني في الخاطريات[٨]: لا إنكار في الاشتقاق من الحروف، فإنهم قالوا: سوفت الرجل، إذا قلت له: سوف أفعل، وسألتك /٣٤ظ/

(١) ينظر: حاشية الصبان ٢٨٩/١ – ٢٩٠

(٢) في ج: (اللفظ)

(٣) "وهي: الماضي والمستقبل والأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة"، وقال في بلغة المشتاق: "وزاد بعضهم المصغر والمنسوب والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل، قلنا: أما الأولان فلا يختصان بالمشتقات لجريانهما في الجوامد، نحو: رجل ورجيل، ومكة ومكيّ، وأما الثلاثة الأخيرة فداخلة في اسم الفاعل". ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ص ٦، وبلغة المشتاق في علم الاشتقاق للفاداني ص ١٧.

(٤) في ب وج + (أي المريد لتحصيل الصرف) وقد كتبت العبارة في الطرة اليسرى من اللوحة في ب، وفي الطرة اليمنى من اللوحة في ج.

(٥) ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ص ٦.

(٦) هو الشيخ حسن بن محمد بن محمود الشهير بالعطار ، تولى مشيخة الأزهر سنة ١٢٤٦هـ إلى أن توفي، من مؤلفاته: حاشية شرح إيساغوجي، وحاشية على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، وشرح المنظومة الوضعية، توفي سنة ١٢٥٠ هـ. ينظر: حلية البشر ص ٤٨٩، والأعلام ٢٢٠/٢.

(٧) في ب – (في حاشيته)

(٨) في ج: (الخاطر بأن) وهو تصحيف.

حاجة فلوليت لي، أي قلت لي: لا لا، وقولهم[١]: لاته يُليته حقه، أي: انتقصه إياه، يجوز أن يكون من قولهم: ليت لي كذا[٢]؛ وذلك لأن المتمني للشيء معترف بنقصه عنه وحاجته إليه[٣].أ هـ، فإنه صريح في أن الفعل قد يشتق من الحرف[٤] مع كونه عند البصريين مشتقًّا من المصدر، ومع كونه عند الكوفيين أصلًا له، ولا يخفى أن مصدره عند اشتقاقه هو من الحرف مشتق منه أيضًا على كلا المذهبين؛ لصدق تعريف المشتق على ذلك المصدر منسوبًا للحرف على كلا المذهبين، ولا يشكل أيضًا ما في كلام بعضهم مما هو صريح – وإن أمكن تأويله[٥]– في أن الفعل قد يشتق من الفعل، كما سيأتي[٦].

---

(١) (إذا ... وقولهم) في ج كتبت في الطرة اليمنى، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (الرجل)، وورد في الأصل (لا) بدلًا من (لا لا).

(٢) قول ابن جني (يجوز أن يكون ... إلخ) فيه إشارة إلى غير هذا الوجه، فقد نقل شيخُه أبو علي الفارسي عن أبي زيد وجهًا آخر يبدو منه أن هناك علاقة اشتقاقية بين (ألَت) و(لات)، قال أبو علي: "قال أبو زيد: يقال: أَلَته السلطان حقّه يألته، إذا أنقصه، قال: ويقال في هذا المعنى أيضًا: لاته يُليته ليتًا"، وفي معاني القراءات للأزهري" قال أبو منصور: من قرأ (لاَ يَلِتْكُمْ) فهو من (لاَتَ يَليتُ) يقال: لاَتَه يَلِيتُهُ لَيْتًا إذا نَقَصه ويكون بمعنى: صَرَفَهُ عن وَجْهه، ومن قرأ (لاَيألتكم) فهو من: أَلَتَهُ يَأْلِتُهُ أَلتًا، إذا نقصه". وهذا في ظني شيء من إيناس أبي علي بالاشتقاق الكبير كما نقل عنه ابن جني في الخصائص أنه كان يأنس به. ينظر: المسائل العضديات ص ٨٦، ومعاني القراءات للأزهري ٢٥/٣، والخصائص ١٣٥/٢.

(٣) ينظر: الخاطريات ص ١١، ١٢، ١٣١، والأشباه والنظائر للسيوطي ١٣٨/١، وحاشية العطار ٣٦٨/١.

(٤) قال الزمخشري: "الْحُرُوف لَا يشتق مِنْهَا، وَإِنَّمَا ضمنت حُرُوف تركيبها لإيضاح الدّلَالَة على أَن مَعْنَاهَا فِيهَا، كقَوْلهم: سَأَلتك حَاجَة فَلَا لَيْت فِيهَا. إِذا قَالَ. لَا لَا. وأنعم لى فلَان إِذا قَالَ نعم. وَالْمعْنَى مَكَان قَول الْقَائِل: إِنَّه كَذَا، وَلَو قيل: اشْتُقَّتْ من لَفظهَا بَعْدَمَا جُعلت اسْمًا ... كَانَ قولًا". الفائق في غريب الحديث ٦٣/١ – ٦٤، وفي حاشية دده جونكي "وقولهم: (التسويف مشتق من سوف) معناه كونه مأخوذًا منه، ومثله قول بعض أهل العربية: (المضارع مشتق من الماضي) وفيه بحث؛ لأنه يقتضي عدم جواز الاشتقاق في غير المصدر والفعل". حاشية دده جونكي على شرح التصريف العزي للتفتازاني ١١٦/١.

(٥) في ب – (وإن أمكن تأويله)

(٦) (كما سيأتي) في الأصل: (كما وسيأتي) وفي ب وفي ج: (وسيأتي)، ويعني بذلك ما ذكره في (جذب وجبذ) أن كلًّا من الفعلين مشتق من كل من المصدرين، وأحد الفعلين مشتق من الآخر دون الآخر.

[أقسام الكلم وعلاقتها بالمشتق والمشتق منه]

وظهر من ذلك أن اللفظ المأخوذ قد يكون اسمًا وقد يكون فعلًا على كلا المذهبين، وأن اللفظ /٥و/ المأخوذ منه إما اسم أو فعل أو حرف كسوف ولا لا على كليهما أيضًا، فتنبه لذلك كله.

[معنى أخذ اللفظ من آخر ليدل على معناه وعلاقته بالوضع]

ثم معنى أخذ اللفظ من آخر ليدل على معناه أن الواضع بعد أن وضع المشتق منه أتى بلفظ وأنشأه لمعنى مراعيًا في ذلك اللفظ حال المشتق منه، وإن كان إنشاؤه للفظ حكميًّا كما إذا كان الوضع[١] نوعيًّا[٢]،

فالاشتقاق العملي يتطلب وضعًا كما تقدم، واتضح من هذا أن اشتقاق اللفظ من لفظ لا ينافي اشتقاق ذلك المشتق من لفظ[٣] آخر؛ إذ مراعاة[٤] حال لفظ قد لا تنافي مراعاة[٥] حال[٦] لفظ آخر كالجذب والجبذ، ولا يخفى أن للخلاف في الأصالة أهي للمصدر أو للفعل معنى ظاهرًا على هذا، أي على كون معنى أخذ اللفظ من آخر إلخ[٧] هو ما ذُكِر؛ إذ محصل الخلاف عليه أن من قال المصدر أصل يقول: إن الواضع بعد أن /٣٥و/ وضع المصدر أتى بالفعل لمعناه مراعيًا فيه حال المصدر، ومن قال الفعل أصل يقول: إن الواضع بعد أن وضع الفعل أتى بالمصدر لمعناه مراعيًا فيه حال[٨] الفعل، ويترتب على هذا الخلاف أحكام، ولو لم يكن إلا ما رتبه كل فريق على قول صاحبه في الرد عليه لكفى[٩].

---

(١) في ج: (الواضع).

(٢) الوضع النوعي: هو ما يكون داخلًا تحت قاعدة كلية، بحيث يستغنى بها عن إحضار كل جزئي من الجزئيات، كوضع المشتقات، كأن يقول الواضع: وضعت كل ما كان على زنة مفعول للدلالة على ذات وحدث واقع عليها، وهو مقابل للوضع الشخصي الذي يلاحظ فيه الموضوع بعينه وشخصه. ينظر: خلاصة علم الوضع للدجوي ص ٤ – ٥.

(٣) في ب – (لفظ)

(٤) في ب: رسمت (مراعات)

(٥) في ب: رسمت (مراعات)

(٦) في الأصل: كتبت هذه الكلمة في الطرة اليمنى ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (مراعاة)

(٧) في ب – (إلخ)

(٨) (المصدر ... حال) في الأصل: كتبت هذه العبارة في الطرة اليسرى ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (حال).

(٩) ينظر تفصيل الخلاف بين الفريقين في الإنصاف للأنباري ١/١٩٠ وما بعدها.

وأما أن المعنى أنه تسبق منا ملاحظة المصدر على أنه هو المشتق منه على ملاحظة الفعل، فلا أظنه صحيحًا، ثم رأيت في الآيات البينات[١] أن معنى أخذ المشتق من المشتق منه التصرف فيه بنحو تغييره وزيادته[٢]، وهو يشهد لما تقدم عند صدق التأمل، فعليك به إن شئت.

ثم رأيت فيها عن الكمال[٣] على قول المصنف في الاشتقاق: ولا بد من تغيير، ما نصه: المراد أنه لا بد في تحقق الاشتقاق الذي هو فعل المشتق الذي هو الواضع من تغيير من الواضع كما دل عليه الاستقراء أ ه المقصود، وأقره على ذلك[٤]، فما يوهم خلاف ذلك مؤول، والله أعلم. ثم رأيت في المزهر للعلامة السيوطي ما نصه: الثانية يعني من الفوائد[٥] قال في [شرح] [٦] التسهيل أيضًا: التصريفُ أعم من الاشتقاق[٧]؛ لأن بناء مثل قَرْدَد[٨] من الضرب يسمى

---

(١) في ب – (البينات)

(٢) ينظر: الآيات البينات للعبادي ١٠٦/٢

(٣) هو كمال الدّين بن أبي شريف أبو المعالي المقدسي الشافعي، الشهير بابن عوجان، قرأ القرآن بالروايات على أبي القاسم النّويري، وقرأ عليه في العربية، والأصول، والمنطق، والعروض، واصطلاح أهل الحديث، وأذن له بالتدريس فيها، من مؤلفاته «الإسعاد بشرح الإرشاد» لابن المقرئ، و«الدّرر اللوامع بتحرير جمع الجوامع» في الأصول، و«الفرائد في حلّ شرح العقائد»، توفي سنة ٩٠٦ هـ. ينظر: الكواكب السائرة ٩/١، وشذرات الذهب ٤٣/١٠.

(٤) ينظر: الآيات البينات للعبادي ١١٠/٢، ونص كلام الكمال كما يلي "قوله: (ولو قال: يغيّر –بتشديد الياء– كان أنسب) كأنه يريد أنه أنسب بتعريفه الاشتقاق، فإن حاصل تعريفه إياه أنه الحكم بأن لفظًا مأخوذ من لفظ؛ للتناسب في المعنى والحروف الأصلية، والحاكم لا يقع منه تغيير للفظ، ولكنه يدرك تغيير اللفظ الأول عما كان عليه، وقد يقال: بل الأنسب ما في المتن؛ إذ المراد أنه لا بد في تحقق الاشتقاق الذي هو فعل المشتق – أي الواضع– من تغير في الوضع كما دل عليه الاستقراء، بأن يغيّر اللفظ الذي هو الأصل إلى الفرع الذي قصد اقتطاعه؛ للدلالة على معناه الموضوع له". الدرر اللوامع بتحرير شرح جمع الجوامع للكمال بن أبي شريف (خ) لوحة (٥٢)، وقد رسمت (الاستقرار) بدلًا من (الاستقراء).

(٥) في ج: (الفرائد)

(٦) زيادة يقتضيها السياق من المزهر ٢٧٨/١

(٧) فصّل ابن عصفور القول في الاشتقاق والعلاقة بين التصريف والاشتقاق، وبيّن ما بينهما من عموم وخصوص، وما لا يدخله كلاهما. ينظر: الممتع ص ٤٢ وما بعدها.

(٨) في ج: (تردد) وفي الأصل وضعت علامة اللحق على هذه الكلمة وكتب في الطرة اليسرى (قوله: قردد، أي فيقال في وزنه من الضرب: ضربب هـ. مؤلف). والقردد: ما ارتفع من الأرض، وقيل: غلظ. لسان العرب ٣٥١/٣ (ق ر د).

تصريفًا ولا يسمى اشتقاقًا[١]؛ لأنه[٢] خاصٌّ بما بنَتْه العرَب[٣] أ ه، فالحمد لله رب العالمين[٤].

[المشتق منه يكون محققًا ومقدرًا ولا يشترط فيه الاستعمال]

ثم إنه دخل في عموم قول المصنف: **(من آخَر)** ما كان محققًا وما كان مقدرًا كمصادر عسى وليس وتبارك[٥] وفعل التعجب، والمراد بالجمود في قول النحاة: إن عسى مثلًا جامد عدم التصرف لا عدم الاشتقاق، كما نبه عليه في الآيات[٦]. ثم إنه لا يشترط في المشتق منه الاستعمال كما علم مما مر آنفًا[٧].

[هل يدخل الاشتقاق الأعلام المرتجلة؟]

ثم إن الاشتقاق لا يدخل الأعلام المرتجلة[٨] أي لا تكون مشتقة لمعنى غير معناها العَلَمِيّ، كما هو واضح من كون العلم المرتجل ما لم يسبق له وضع لغير العلمية الحاضرة، قال /٣٥ظ/ العطار في الحاشية المذكورة: وبه صرح في البسيط فقال: التحقيق أن الاشتقاق يقدح في الارتجال؛ لأنه حال الاشتقاق لا بدّ

---

(١) للعلماء في لحاق غير المسموع من الإلحاق ومن كل ما أردت أن تبني من كلمة نظير كلمة أخرى – بكلام العرب ثلاثة مذاهب، الأول: أنه ليس من كلام العرب، وإنما قُصد به التمرن والتدرب، والثاني: أنه من كلام العرب، وهو جائز مطلقًا، والثالث: التفصيل بين ما فعلت العرب مثله واطرد؛ فيجوز إحداث نظيره، وإلا فلا، فبناء مثل جعفر من ضرب (ضَرْبَب) ملحق بكلام العرب؛ لأن الرباعي قد أحق به كثير من الثلاثي. والذين أجازوا القياس في الإلحاق منهم من فرّق بين الصحيح والمعتل، ومنهم من جعلهما بابًا واحدًا. ينظر: التذييل والتكميل ١٧٩/١٩ وما بعدها.

(٢) أي الاشتقاق.

(٣) ينظر: المزهر ٢٧٨/١، ونص أبي حيان في التذييل كما يلي: "فإذا استُدل على الأصالة والزيادة بالفرع سُمِّي تصريفًا ... وهو أن تغَيَّر صيغة إلى صيغة، وهو شبيه بالاشتقاق إلا أنه لا يكون إلا استدلالًا بالفرع بخلاف الاشتقاق، فإنه استدلال بالأصل، ويكون عامًّا لما فعلته العرب، ولما نريد نحن أن نبنيه، والاشتقاق خاص بما فعلته العرب، فبناؤنا مثل (شُرْبُب) من الضرب، وقولنا: (ضُرْبُب) ينطلق عليه تصريف لا اشتقاق". التذييل والتكميل ٢٠٤/١٩.

(٤) في ب – (ثم رأيت في المزهر ... رب العالمين)

(٥) (عسى ... وتبارك) في ب: (تبارك وعسى وليس)

(٦) ينظر: الآيات البينات للعبادي ١٠٤/٢

(٧) سواء كان المشتق منه مصدرًا – كمصادر عسى وتبارك وليس– أو فعلًا، فقد ذكر الفارسي بعض ما اشتق مما لا فعل له، يقول: "وقال أبو زيد: يقال للجبان: مفئود، ولا فعل له، وقال: وقالوا: مُدَرْهَم، ولم يقولوا: دَرْهَمَ، وحكي عنه: أعْيَن: بيِّن العَيْن، وأشْيَم: بيِّن الشيَم، ولم يُعرف له فعل". ينظر: المسائل العسكرية ص ١٤٢ – ١٤٣

(٨) العَلَم المرتجل: هو ما استعمل من أول الأمر علمًا، بأن لم يكن موضوعًا في الأصل لشيء، بل اخترع ابتداء للعلمية، ويكون مقيسًا كعمران، وشاذًّا كمَحْبَب، وذكر بعض الأصوليين أن المرتجل ما وضع لمعنى أولًا ثم نقل لغير مناسبة. ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص ١٤٨، والمحصول للرازي ١/ ٢٢٨ .

وأن يكون اشتقاقه لمعنى، فإذا سُمي به كان منقولًا من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى، فلا يكون مرتجلًا[١] أ هـ ما نقله عن صاحب البسيط[٢].

وأما اشتقاق العلم المرتجل لمعناه العَلَميّ فأظن أنه لا مانع منه، فحرره إن شئت[٣].

[اشتقاق الأسماء الأعجمية ووزنها واشتقاق المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب]

قال العطار بعد ما مر عنه[٤]: وأما الأسماء الأعجمية كجبريل وميكائيل ونحوهما فقال الأصفهاني[٥] في شرح المحصول: لا اشتقاق فيها؛ إذ لو كان فيها اشتقاق لما كانت أعجمية؛ لكون العجمة منافية للاشتقاق الحاصل في العربية[٦] [٧] أ هـ ما نقله عن الأصفهاني، وهو ينفي عن الأسماء الأعجمية

---

(١) ينظر: حاشية العطار ٣٦٩/١ ونص ما أورده السيوطي من الخلاف في المسألة كما يلي: "اختلف، هل يقدح الاشتقاق في كون العلم مرتجلًا؟ فقيل: لا؛ لأن غطفان من الغطف، وهو سعة العيش، وعمران وحمدان لهما أفعال، وإنما الذي يقدح فيه أن يكون موضوعًا لمسمى ثم ينقل إلى غيره، قال صاحب البسيط: والتحقيق أن الاشتقاق يقدح في الارتجال، لأنه حال الاشتقاق لا بد وأن يكون اشتقاقه لمعنى، فإذا سمِّي به كان منقولًا من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعني، فلا يكون مرتجلًا". الأشباه والنظائر ١٣٧/١ – ١٣٨.

(٢) صاحب البسيط هو ضياء الدين بن العلج. ينظر: الكشف عن صاحب البسيط في النحو ، حسن موسى الشاعر، بحث منشور في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة – ٢٠ العددان ٧٨–٧٧ محرم – جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م.

(٣) ما فعله البطليوسي في الحلل يدل على قوله بذلك، فما ناسب من الأعلام المرتجلة معنًى قال باشتقاقه، ومن ذلك قوله: "هفَّان: اسم مرتجل غير منقول، وهو مشتق من الهفيف"، ويقول عن حسان: "واسمه مرتجل، غير منقول، ولكنه مشتق من الحسن" "ورواحة مرتجل مشتق من الروح"، وذكر أبو حيان من بين الآراء في تفصيل المسألة رأي من أنكر المرتجل في الأعلام بحجة أنه سبق الوضع ووصل إلى المسمى الأول، وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمي بها، وجهلنا نحن أصلها، فتوهمها من سمى بها من أجل ذلك مرتجلة. ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٤، ٤٧، ٧٣، والتذييل والتكميل ٣٠٨/٢.

(٤) في ب – (عنه)

(٥) هو مُحَمَّد بن مَحْمُود بن مُحَمَّد بن عبد الْكَافِي الْعَلامَة شمس الدّين الْأَصْفَهَانِي، انتهت إِلَيْهِ الرياسة فِي معرفَة أصُول الْفِقْه، وَله معرفَة جَيِّدَة بالنحو وَالْأَدب وَالشعر، من مصنفاته شرح الْمَحْصُول، والفوائد فِي الْأَصْلَيْن، وَالْخلاف والمنطق، توفي سنة ٦٨٨هـ. وقيل: ٦٧٨هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢٤٠/١، والأعلام ٨٧/٧.

(٦) ينظر: الكاشف عن المحصول للأصفهاني ٧٤/٢

(٧) في ب: كتب أعلى اللوحة (ينظر الاشتقاق الحاصل في غير العربية ليعلم جهة اختصاص هذا بالعربية، كذا بخطه رحمه الله بالهامش).

الاشتقاق مطلقاً، فلم تشتق[١] لمعنًى[٢] علَمي ولا لغيره[٣]، قال العطار بعد ما مر عنه[٤]: ويتفرع عليه ما قاله السيوطي في الأشباه والنظائر من الخلاف في أنها هل توزن أم لا؟ فقيل: لا توزن؛ لتوقف الوزن على معرفة الأصل والزائد، وإنما يعرف ذلك بالاشتقاق، ولا يتحقق فيها؛ فلا توزن، وقيل: توزن، قال: ولا يخفى بُعْده للعلة السابقة[٥] أ هـ. بمعناه أ ه، وقوله: وإنما يعرف ذلك بالاشتقاق، فيه شيء لا يخفى على من عرف الاشتقاق، وقوله: ولا يخفى بُعده للعلة السابقة، الذي يستفاد منها بطلانه لا مجرد بعده، فلعله أراد بعده عن الصواب.

واختلف كما في الآيات في المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب، هل هي مشتقة لمعانيها من المفرد والمكبر والمنسوب إليه؟[٦].

[الاشتقاق من المجاز]

هذا وفي المحلي على جمع الجوامع ما إيضاحه أن عدم الاشتقاق /٣٦و/ من اللفظ من علامات كونه مجازًا[٧]، كالأمر بمعنى الفعل لا يقال منه: أمر بمعنى فعل، ولا آمر بمعنى فاعل، وهكذا، وأنه قد يشتق من المجاز كناطقة في قولك: الحال ناطقة من النطق

---

(١) في ب – (مطلقا فلم تشتق)
(٢) في ب: (لأي معنى)
(٣) (ولا لغيره) في ب: (أو غيره)
(٤) في ب – (عنه)
(٥) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو ١٣٧/١
(٦) ينظر: الآيات البينات للعبادي ١٠٤/٢: ١٠٦
(٧) في ج: كتب في الطرة اليسرى (يكتب ما في ذلك من الآيات). وورد في الآيات ١٠٧/٢ ما يلي"قوله [أي المحلي]: (فلا يلزم من وجود الاشتقاق وجود الحقيقة) اعترضه شيخنا العلامة بأن اللفظ الموضوع لمعنى لم يستعمل فيه هو بالنظر إلى هذا المعنى ليس حقيقة ولا مجازًا، فالعَلامة لو قيل بلزوم انعكاسها لم يلزم إلا انتفاء المجاز وهو أعم من وجود الحقيقة لا مستلزم له كما يقتضيه كلام الشارح انتهى، وأقول [أي العبادي]: وجه ما اقتضاه كلام الشارح أن مقتضى صنيعهم أحد أمرين، إما اشتراط الاستعمال في المشتق منه وإما فرض الكلام في اللفظ المستعمل، فعلي الأول لا إشكال في أنه لو قيل بانعكاس العلامة لزم من وجود الاشتقاق وجود الحقيقة وكذا على الثاني لأن المعنى حينئذ أنه يلزم من وجود الاشتقاق من اللفظ المستعمل كونه حقيقة فما اقتضاه كلام الشارح لا غبار عليه على التقديرين".

بمعنى الدلالة، والعلامة لا يلزم انعكاسها[١]، فتنبه.

[متعلق قوله: (لدلالته على معنى الآخر) وأثره]

قوله[٢]: **(لدلالته على معنى الآخر)** متعلق ب **(مأخوذ)** على ما هو الملائم لتعريفَي[٣] العملي بعد[٤]، ومتعلق ب **(الحكم)** على ما هو الملائم للتعاريف التي في التقسيم[٥]، وهو على كل حال مخرج لنحو حكم الكوفيين بأن المصدر مشتق من الفعل، وحكم النحويين بأن سيبويه علمًا مزجيًّا مأخوذ من سيب ويه مضافًا إليه ومضافًا[٦]، ويصدق التعريف على الوجه[٧] الأول[٨] دون الثاني[٩] بنحو الحكم بأن عمر مأخوذ من عامر العَلَم المقدر[١٠]، ولا يتوهم مانع من كون ذلك في الاصطلاح اشتقاقًا على القول الذي جرى عليه المصنف من كون الاشتقاق أعم من العدل[١١]، لكن قد يتكلف لصدقه بنحو[١٢] ذلك على الثاني أيضًا

---

(١) نص كلام المحلي كما يلي "وقد لا يشتق من المجاز كما في الأمر بمعنى الفعل مجازًا كما سيأتي، لا يقال منه: آمر ولا مأمور مثلًا، بخلافه بمعنى القول حقيقة، ولا يلزم من قول الغزالي وغيره: إن عدم الاشتقاق من اللفظ من علامات كونه مجازًا، أنهم مانعون الاشتقاق من المجاز كما فهمه عنهم المصنف". ينظر: حاشية العطار ٣٧٠/١.

(٢) في ج + (قوله).

(٣) في ب: (لتعرفي)

(٤) أي القائم بالفاعل والقائم بالمفعول، حيث عرَّف العملي من حيث قيامه بالفاعل بأنه أخذ اللفظ من آخر ليدل على معناه، ومن حيث قيامه بالمفعول كون اللفظ مأخوذًا من آخر إلخ.

(٥) وذلك أن تعاريف التقسيم ذكرت المناسبة في المعنى دون الموافقة.

(٦) إذ ليس في المصدر معنى الفعل، وليس في سيبويه معنى سيب ويه.

(٧) في ب – (الوجه)

(٨) أي على تعلق قوله: (لدلالته ...) بمأخوذ.

(٩) أي على تعلق قوله: (لدلالته ...) بالحكم.

(١٠) لدلالة عمر على معنى عامر.

(١١) قال ابن يعيش: "وأما العدل فهو اشتقاق اسم عن اسم، على طريق التغيير له. نحو اشتقاق "عمر" عن "عامر". والمشتق فرع على المشتق منه. والفرق بين العدل وبين الاشتقاق، الذي ليس بعدل، أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر، أخذ من الأول، كـ"ضارب" من "الضرب"؛ فهذا ليس بعدل، ولا من الأسباب المانعة من الصرف، لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل، وهو غير معنى الأصل الذي هو "الضرب". والعدل هو أن تريد لفظًا، ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظًا، والمراد غيره. ولا يكون العدل في المعنى، إنما يكون في اللفظ، فلذلك كان سببًا، لأنه فرع على المعدول عنه". شرح المفصل ١٧٤/١

(١٢) (لصدقه بنحو) في ج: (بصدقه لنحو).

فتدبر[١].

ثم فيه على الثاني[٢] أن مجرد الدلالة المذكورة لا يقتضي الحكم المذكور، وإلا ورد الخاص مع العام وأحد المترادفين مع الآخر، ولو زاد على هذا مع وجود حروف الآخر الأصلية فيه مرتبة أو مع وجودها فيه غير مرتبة، أو مع وجود[٣] أغلبها فيه[٤] أو مع مراعاة ما يناسبها بالنوعية أو المخرج[٥] لم يرد عليه ذلك[٦]. ومعرفة الأصلي من الزائد تعلم من قواعد ليس مثل هذه الرسالة محلًّا لها[٧].

ثم فيه على كل من الأول والثاني أنه غير جامع، فإن كثيرًا من المشتقات لا يدل على معنى المشتق منه كالقارورة من القرار، والحمار من الحمرة التي هي غالبة على ألوان[٨] نوع /٣٦ظ/ من الحُمُر، وهو الحُمُر الوحشية، فإن معنى

---

(١) ويكون ذلك بتقدير اختلاف المعنى بين العدل والمعدول عنه، قال السيد الشريف الجرجاني: "فإن قلت عرّفنى الفرق بين الاشتقاق المعرّف والعدل المعتبر فى منع الصرف قلت: المشهور أن العدل يعتبر فيه الاتحاد فى المعنى، والاشتقاق إن اعتبر فيه الاختلاف فى المعنى كانا متباينين، وإلا فالاشتقاق أعم، إلا أن المصنف (ابن الحاجب) قد صرح فى بعض مصنفاته بمغايرة المعنى فى العدل، فالأولى أن يقال: العدل أخذ صيغة من صيغة أخرى مع أن الأصل البقاء عليها والاشتقاق أعم من ذلك فالعدل قسم منه ولذلك قال فى شرحه للكافية على الصيغة المشتقة هى منها فجعل ثلاث مشتقة من ثلاثة ثلاثة". حاشية الشريف الجرجاني على شرح مختصر المنتهى للعضد الإيجي ٦١٧/١. وقد نص ابن السراج على التغاير بين المعدول والمعدول عنه في المعنى، يقول: " ومعنى العَدْل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسمٌ ويغير بناؤه، إما لإزالة معنى إلى معنى وإما لأن يسمى به، فأما الذي عُدل لإزالة معنى إلى معنى فمثنى وثلاث ورباع وأحادَ، فهذا عُدِل لفظه ومعناه، عُدِلَ عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، وكذلك أحاد عُدِلَ عن لفظ واحد إلى لفظ أحاد، وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد، وسيبويه يذكر أنه لم ينصرف؛ لأنه معدول وأنه صفةٌ، ولو قال قائلٌ: إنه لم ينصرف لأنه عُدل في اللفظ والمعنى جميعًا، وجعل ذلك لكان قولًا". الأصول ٢/ ٨٨. وقال الرضي في شرح الكافية: "وأما ثلاث ومثلث، فقد قام دليل على أنهما معدولان عن " ثلاثة ثلاثة " وذلك أنا وجدنا ثلاث، وثلاثة ثلاثة، بمعنى واحد، وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب". شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١١٤/١.

(٢) أي على تعلق قوله (لدلالته ...) بالحكم

(٣) (فيه غير ... وجود) في ج كتبت هذه العبارة أسفل اللوحة.

(٤) في ب – (أو مع وجود أغلبها فيه)

(٥) في ب + (أو مع مراعاة ما يناسبها بالنوعية أو المخرج)

(٦) في ج كتب في الطرة اليسرى (هل لا بد من قرب مخرج ما بقي)

(٧) في ج كتب في الطرة اليمنى (يكتب بعضها من الشافية) وقد ذكر ابن الحاجب بعضها بقوله: "وتعرف الزِّيَادَة بالاشتقاق وَعدم النظير وَغَلَبَة الزِّيَادَة فِيهِ وَالتَّرْجِيح عِنْد التَّعَارُض". الشافية ص ٧٠

(٨) في ج: (الألوان).

القرار والحمرة لم يعتبرا على أنهما داخلان في معنى القارورة والحمار، بل على أنهما وجهان للتسمية بالقارورة والحمار من بين الأسماء، وكالمشتقات من الحروف المتقدم ذكرها، وكالوقس الذي هو ابتداء الحرب مع السوق[١] الذي هو متابعة السير[٢]، فإن هذين المعنيين مختلفان، لكنهما متناسبان؛ لما في كل من الشدة، وكالثلم مع الثلب كما سيتبين ذلك[٣] إن شاء الله تعالى، إلى غير ذلك[٤].

[ما يراد من الاشتقاق عند الإطلاق ومعنى المناسبة في أنواع الاشتقاق]

وفي العطار على شرح المحلي لجمع الجوامع عند قوله: ثم ما ذكر، – يعني قول المصنف: الاشتقاق رد لفظ إلى آخر ولو مجازًا لمناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصلية – تعريف الاشتقاق المراد عند الإطلاق، وهو الصغير، أما الكبير فليس فيه الترتيب، كما في الجبذ وجذب، والأكبر ليس فيه جميع الأصول، كما في الثلم وثلب، ما نصه: اعلم أن مجموع كلام الشارح يوهم أن المناسبة في أنواع الاشتقاق الثلاثة بمعنى واحد وليس كذلك[٥]، بل المناسبة في الصغير بمعنى وفي الكبير والأكبر بمعنى آخر، فالمناسبة في الصغير معناها الموافقة، وبالموافقة[٦] عبر فيه ابن الحاجب، والمناسبة في الكبير والأكبر أعم من الموافقة كما حققه العضد[٧] ممثلًا للاشتقاق الكبير بنحو كنى

---

(١) في ب: (الوسق)

(٢) قال ابن فارس: "السِّينُ وَالْوَاوُ وَالْقَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ حَدْوُ الشَّيْءِ". مقاييس اللغة ١١٧/٣ (س و ق).

(٣) في ج: (لك).

(٤) (إلى غير ذلك) في ج كتبت هذه العبارة في الطرة اليمنى، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (تعالى)، وكتب أسفلها ما يلي: (ويجاب بأن المراد الدلالة، ولو يحرر الجواب بعد مطالعة الرسالة، فإن صح كتب ونظر إلى حال الآتي من قوله: ثم لو دلت، ويفعل به ما يناسب)

(٥) في ج كتب في الطرة اليمنى (يقتضي أن اشتقاق نحو القارورة ليس من الصغير، وكلامه في جمع الجوامع يخالف ذلك هـ).

(٦) قال ابن الحاجب في شرحه على شافيته: "الاشتقاق: وهو اشتراك اللفظين في المعنى الأصلي والحروف الأصول، كضارب ومضروب من الضرب؛ فلذلك حُكم بزيادة النون في عنسل؛ لأنه موافق لعسل: إذا أسرع، في الحروف الأصول والمعنى الأصلي، ...وبالنون= في رعشن؛ لأنه المرتعش؛ لموافقته في المعنى الأصلي والحروف الأصول". شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب ٦٥٨/٢

(٧) هو عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي الشافعي ، عالم مشارك في علوم كثيرة، من تصانيفه (المواقف في علم الكلام)، و (العقائد العضدية) و (شرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه) وَهُوَ من أحسن شُرُوح الْمُخْتَصر، توفي مسجونًا سنة ٧٥٦ هـ . ينظر: البدر الطالع للشوكاني ٣٦٥/١، والأعلام ٢٩٥/٣.

وناك[١]، فإن معنى المشتق منه ليس في المشتق،ولكن بينهما تناسب في المعنى، فإن معنييها يرجعان إلى الستر؛ لأن في الكناية سترًا للمعنى بالنسبة للصريح، والمعنى الآخر مما يستتر[٢] فيه، أو لأنه ستر للآلة بتغييبها في الفرج أ هـ كمال أ هـ. [٣]

ثم لو دلت المذكورات /٣٧و/ على معنى ما اشتق[٤] منه لما أغنى ذلك شيئًا على الوجه الأول، كما لا يخفى على متأمل[٥]، لكن يجاب بأنها لو دلت عليه لكان أخذها لتدل عليه[٦]، ثم لا[٧] يخفى بَعْد ذلك حال التعريف على الوجه[٨] الثاني مع جعل اللام للتوقيت[٩] فتدبر[١٠].

[اعتراض على عبارة المصنف في تعريف الاشتقاق وبيان مغايرة المشتق للمشتق منه لفظًا ومعنًى]

ولو قال المصنف: هو الحكم بأن اللفظ مأخوذ من آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصلية لكان خيرًا مما ذكره، نعم يقال حينئذ: المناسبة بين اللفظين في المعنى والحروف الأصلية تقتضي أنه لا بد من مغايرة بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى وبحسب اللفظ، ومن المشتمل على ذلك، نحو ضرب مع الضرب، والقارورة مع القرار،

---

(١) نص كلامه: "واعلم أن الاشتقاق تعتبر فيه الموافقة فى الحروف الأصول مع الترتيب كضرب وضارب، ويسمى الأصغر، أو بدونه نحو كنى وناك، ويسمى الصغير،أوالمناسبة= =فيها نحو ثلم وثلب، ويسمى الأكبر، ويعتبر فى الأصغر موافقته فى المعنى، وفى الأخيرين مناسبته". شرح مختصر المنتهى الأصولي ٦١١/١

(٢) في ج: (يستر).

(٣) ينظر: حاشية العطار ٣٧٠/١ – ٣٧١، والدرر اللوامع بتحرير شرح جمع الجوامع (خ) لوحة (٥١)

(٤) في ب: (اشتقت)

(٥) في ب + (كما لا يخفى على متأمل)

(٦) في ب – (لكن يجاب بأنها لو دلت عليه لكان أخذها لتدل عليه)

(٧) (ثم لا) في ب: (ولا)

(٨) في ب – (الوجه)

(٩) ذكر الثعالبي لام "عند" ومثّل لها بقوله تعالى: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ ﴾ الإسراء: ٧٨ ، أي عند دلوكها، وذكر كذلك لام "بَعْدَ" ومثّل لها بقوله صلى الله عليه وسلم: "صوموا لرُؤيتِهِ وأفْطِروا لرؤيته"، "وتُسمَّى لامَ الوقت ولامَ التاريخ نحو "هذا الغلامُ لسنةٍ"، أي مرَّت عليه سَنَةٌ، وهي عندَ الإطلاَق تدلُّ على الوقت الحاضر، نحو "كتبتُهُ لغُرَّةِ شهر كذا"، أي عند غرّتِهِ، أو في غُرَّتِهِ، وعندَ القرينة تدلُّ على المُضيِّ أو الاستقبال، فتكونُ بمعنى "قَبْلَ" أو "بَعدِ"، فالأولُ كقولك: "كتبتُهُ لستٍ بَقِينَ من شهر كذا"، أي قبلها، والثاني كقولك: "كتبتُهُ لخمسٍ خَلَوْنَ من شهر كذا"، أي بعدها". ينظر: فقه اللغة للثعالبي ص ٢٤٥، وجامع الدروس العربية ١٨٦/٣

(١٠) أي أن اللام لا تكون للتعليل، بل للتوقيت، ويكون المعنى الحكم بأن لفظا مأخوذ من آخر عند دلالته على معنى الآخر.

ومكي مع مكة[١] ولاته يُليته[٢] مع ليت، ومدح مع الحمد، وأحد الفعلين السابقين مع الآخر، ونعق مع النهق ، وليس منه نحو عمر مع عامر، والمقتل مصدرًا مع القتل[٣]، ولا الضرب[٤] بمعنى الذهاب[٥] مع الضرب بمعنى الدق[٦]، ولا الضرب بمعنى المضروب مع الضرب بمعنى الحدث[٧]، ولا قعد مع الجلوس، وإنسان مع حيوان[٨]، فأنت ترى أن هذا التعريف يقتضي أن العدل ليس من الاشتقاق، وأن المصدر المزيد ليس مشتقًّا من المجرد، مع أن المصنف مصرح بأن العدل من الاشتقاق، وذلك يقتضي[٩] أن المصدر /٦ظ/ المزيد مشتق من المجرد[١٠].

ويقال أيضًا: إن هذا التعريف يصدق على حكم الكوفيين بأن المصدر مأخوذ من الفعل[١١]، لكن يجاب عن الأول بأن المراد بالمناسبة بالنسبة للمعنى[١٢] ما يشمل الموافقة، وهي صادقة باتحاد المعنى[١٣] كما يصرح به كلام العلامة التفتازاني[١٤] [١٥]، فليس يقتضي التعريف أنه لا بد من مغايرة بوجه بحسب /٣٧ظ/ المعنى، بحيث يخرج نحو[١٦] عمر مع عامر، والمقتل – مصدرًا

---

(١) في ب – (والقارورة مع القرار ومكي مع مكة)
(٢) في ب – (يليته)
(٣) إذ ليس فيهما تغاير من جهة المعنى.
(٤) في ب: (ضرب)
(٥) في ب: (ذهب)
(٦) إذ لا اتحاد بينهما بوجه في المعنى. ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ص ٩.
(٧) إذ لا تغاير بينهما في اللفظ. ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ص ٩.
(٨) إ ذ لا اتحاد بينهما بوجه في اللفظ. ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ص ٩.
(٩) في ب: (مقتض)
(١٠) حيث إن كلًّا منهما (العدل والمصدر المزيد) فيه موافقة معنى الأصل وحروفه.
(١١) (ويقال ... الفعل) في ب: كتبت هذه العبارة أعلى اللوحة ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (المجرد)
(١٢) في ب – (بالنسبة للمعنى)
(١٣) في الأصل وفي ج: (بالاتحاد)، وما أثبته من ب أوضح.
(١٤) ينظر: حاشية السعد التفتازاني على شرح مختصر المنتهى للعضد الإيجي ١/ ٦١٢.
(١٥) هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني. نسبة إلى مولده بتفتازان من بلاد خراسان، من أئمة العربية والبيان والمنطق، صَاحب شرحِي التَّلْخِيص وَشرح العقائد فِي أُصُول الدّين وَشرح الشمسية فِي الْمنطق وَشرح التصريف الْعزِي، وَيُقَال إنه أول تصانيفه والإرشاد فِي النَّحْو اختصر فِيهِ الحاجبية والمقاصد فِي أُصُول الدّين وَشرحهَا والتلويح فِي أُصُول فقه الْحَنَفِيَّة عمله حَاشِيَة على توضيح صدر الشَّرِيعَة، وحاشية شرح الْمُخْتَصر للْقَاضِي عضد الدّين وحاشية الْكَشَّاف. توفي سنة ٧٩٢ هـ. ينظر: الدرر الكامنة ١١٢/٦، والأعلام ٢١٩/٧ .
(١٦) في ب: كتبت الكلمة فوق كلمة (عمر).

– مع القتل، وإنما اعتبرت المغايرة في اللفظ من حيث إن أخذ اللفظ[١] من لفظ يقتضي ذلك، وكون ذلك مما يخفى بحيث لا يناسب التعريف لا يتوجه على النحاة ونحوهم، فإن غرضهم مجرد التقريب، كما يشهد به صنيع عامتهم من التساهل في التعاريف، وقد نبه على ذلك العلامة ابن قاسم[٢] في آياته[٣][٤]، فتنبه وبالله تعالى[٥] التوفيق.

كالحكم بأن ضرب مأخوذ من الضرب لدلالة ضرب على معنى الضرب، ومن حيث قيامه بالمفعول كون اللفظ محكومًا عليه بأنه مأخوذ من آخر إلخ، والعملي من حيث قيامه بالفاعل أخذ اللفظ من آخر ليدل على معناه، ومن حيث قيامه بالمفعول كون اللفظ مأخوذًا من آخر إلخ، .....

[استدراك على المصنف في تعريف الاشتقاق]

قوله[٦]: **(لدلالة ضرب إلخ)** كان عليه بناء على تعلق ذلك بالحكم؛ لينـدفع عنه[٧] بعض ما يرد عليه حينئذ أن يزيد إن أراد في التمثيل الاشتقاق الصغير مع وجود جميع حروفه الأصلية فيه على ترتيبها[٨]، فإن أراد فيه الاشتقاق الكبير على أنه أعم من الصغير[٩] وأراد ذكر ما يتوقف عليه الحكم اقتصر في الزيادة على قولنا: مع وجود جميع حروفه الأصلية فيه، فإن أراد فيه الاشتقاق الأكبر على أنه أعم منهما وأراد ذكر ما يتوقف عليه الحكم[١٠] قال: مع وجود أغلب حروفه الأصلية فيه ووجود الباقي لا

---

(١) في ب: (لفظ)

(٢) هو شهاب الدين أحمد بن قاسم الصباغ العبادي ثم المصري الشافعي الأزهري، فاضل من أهل مصر. له حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه سماها (الآيات البينات)، و(شرح الورقات لإمام الحرمين) مات بالمدينة عائدً من الحج سنة ٩٩٤هـ، وقيل: بمكة مجاورًا سنة ٩٩٢ هـ. ينظر: شذرات الذهب ٦٣٦/١٠، والأعلام ١٩٨/١

(٣) في ب – (وكون ذلك مما يخفى ... ابن قاسم في آياته)

(٤) ينظر: الآيات البينات ١٠٣/٢

(٥) في ب – (تعالى)

(٦) في ج + (قوله).

(٧) في ب: كتب في الطرة اليمنى (بيان عنه) ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (عنه)

(٨) (على ترتيبها) في ج كتبت في الطرة اليسرى، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (فيه).

(٩) في ج كتبت هذه الكلمة أعلى الصفحة، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (من).

(١٠) (اقتصر ... الحكم) في ج كتبت هذه العبارة أعلى الصفحة ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (الحكم).

يضر[١]، مع مراعاة ما يناسب حروفه الأصلية بالنوعية والمخرج [٢]، وقلت في الموضعين: على أنه أعم إلخ؛ لعدم صحة إرادة شيء من ذلك هنا إلا مع الجري على الأعمية كما هو ظاهر، ولا يخفى ما تجب زيادته على ما ذكره لو أراد مطلق الاشتقاق العلمي من حيث قيامه بالفاعل فتدبر، قوله[٣]: **(إلخ[٤])** يقال فيه نحو ما قيل في قوله: لدلالة ضرب على معنى الضرب فافهم. قوله[٥]: **(ليدل على معناه)**، وقوله بعد: **(إلخ)** علم ما يتعلق بهما[٦] مما مر فتفطن.

فهو أعم من العدل الذي في موانع الصرف؛ لأنه أخذ صيغة من أخرى مع أن الأصل البقاء عليها.

[الاشتقاق العلمي والعدل العلمي ووجه ثقل المعدول دون غيره من المشتقات]

قوله[٧]: **(فهو أعم[٨] إلخ)** أي فالاشتقاق العِلْمي[٩] أعم إلخ، والمفرع عليه هو الإطلاق عن كون الأصل البقاء على الآخر الذي هو المأخوذ منه، وقوله /٣٨و/: **(لأنه أخذ صيغة إلخ)** هذا باعتبار قيامه بالفاعل، وأما باعتبار قيامه بالمفعول، فيقال فيه على نسق ما ذكره هو كون صيغة مأخوذة من أخرى إلخ، ولعله ترك بيان ذلك لانسياق الذهن إليه بواسطة السياق، ثم إن كان العدل أيضًا يكون في الاصطلاح علميًّا قائمًا بالفاعل وقائمًا بالمفعول، وهو غير بعيد فلا يخفى أن ذلك أخص من الاشتقاق العلمي، القائم بالفاعل[١٠] أخص من القائم بالفاعل[١١]، والقائم بالمفعول[١٢] أخص من القائم

---

(١) في ب – (مع وجود أغلب حروفه الأصلية فيه ووجود الباقي لا يضر)

(٢) في ب + (مع مراعاة ما يناسب حروفه الأصلية بالنوعية والمخرج)، وقد رسمت كلمة (مراعاة) بالتاء المفتوحة هكذا (مراعات).

(٣) في ج + (قوله).

(٤) في ج : (من إلخ).

(٥) في ج + (قوله).

(٦) في ب وفي ج: (بكل منهما)

(٧) في ج + (قوله).

(٨) في ج : نسخ الناسخ ما يقرب من أربعة أسطر خطأ بعد هذه الكلمة ووضع عليها علامة المحو وأعاد كتابتها صحيحة.

(٩) في ب: (العملي)

(١٠) أي من العدل.

(١١) أي من الاشتقاق العلمي.

(١٢) أي من العدل.

بالمفعول[١]، فعلى ذلك لو قال: لأنه حكم بأخذ صيغة من أخرى[٢] مع أن الأصل البقاء عليها لظهر رجوع الضمير في قوله: فهو أعم، إلى الاشتقاق علميًّا وعمليًّا وتم التعليل بواسطة السياق فتدبر. قوله[٣]: **(مع أن الأصل البقاء عليها)**، فالصيغة المأخوذة في العدل نائبة عن المأخوذ منها والنائب ثقيل؛ فلذا ثقل المعدول ولم يثقل غيره من المشتقات إلا لعارض آخر[٤]، ثم ما جرى عليه المصنف من كون العدل ضربًا من الاشتقاق هو ما صرح به الزملكاني [٥] [٦] /٧و/ نقلًا عن البسيط كما في حاشية العطار على شرح المحلي لجمع الجوامع، فقال: العدل ضرب من الاشتقاق إلا أنه مضمر بتقدير وضعه موضع المشتق منه ؛ ولذلك ثقل المعدول ولم يثقل المشتق لعدم وقوعه موقع المشتق منه أ هـ[٧].

---

(١) أي من الاشتقاق العلمي.

(٢) (من أخرى) في ج كتبت في الطرة اليسرى، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (صيغة).

(٣) في ج + (قوله).

(٤) قال العكبري: "المعدول عَن الْمعرفَة، نَحْو عمر وَزفر لَا ينْصَرف معرفَة؛ للعدل والتعريف، فإنْ قيل: مَا فَائِدَة عدله؟ قيل: شَيْئَان، أحدُهما توكيد الْمَعْنى المشتقّ مِنْهُ فِي المسمَّى كالعمارة والزَّفر، وَالثَّانِي الْإِعْلَام بأنَّ عَامرًا لَا يُراد بِهِ الْوَصْف بل التَّسْمِيَة" اللباب في علل البناء والإعراب ٥١٣/١.

(٥) في الأصل (الزمكلاني) وفي ب: (الذملكاني)

(٦) هو عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري الزملكاني، أبو المكارم، كمال الدين، ويقال له ابن خطيب زملكا: أديب، من القضاة. ولي قضاء صرخد، ودرس مدة ببعلبك، وتوفي بدمشق. من تصانيفه: التبيان في علم البيان، المنهج المفيد في احكام التوكيد، نهاية التأميل في أسرار التنزيل في التفسير، شرح المفصل للزمخشري. توفي عام ٦٥١هـ ١٢٥٣ م. ينظر: الأعلام ١٧٦/٤، ومعجم المؤلفين ٢٠٩/٦

(٧) ينظر: حاشية العطار ٣٦٩/١، والنص نفسه نسبه السيوطي في الأشباه والنظائر للرماني، وورد في بعض النسخ الكرماني نقلًا عن البسيط أيضًا، وليس للزملكاني كما هنا، وفي نص السيوطي ورد (مضمن) بدلًا من (مضمر). ينظر: الأشباه والنظائر ١٣٧/١،= =وكلام الرماني في شرح كتاب سيبويه قريب من هذا، حيث يقول: "ولِمَ لا يجوز عدل (عُمَر) عن (عامر) إلا في حال تعريفه؟ وما نظير ذلك من منع الأعجمي الصرف إذا عُرِّب في حال تعريفه، وترك منعه إذا عُرِّب في حال تنكيره؟ وما الفرق بين تغيير (ضارب) عن (ضرب)، وبين تغيير (عُمر) عن (عامر) حتى وجب بأحدهما منع الصرف ولم يجب بالآخر؟ وهل ذلك لأن تغيير الاشتقاق يصير به الاسم بمنزلة الأصل الموضوع للمعنى، وليس كذلك تغيير العدل؛ لأنه مضمن بذلك المعنى بعينه مع تغيير اللفظ الموضوع، فهذا يثقل، وليس كذلك تغيير الاشتقاق؛ لأنه قد يطرد في الباب اطراد الأصل الموضوع

وقوله: مضمر، أي مقدر لا محقق، وقوله: بتقدير وضعه إلخ، خبر ثان هو محط الاستدراك، ومرجع اسم الإشارة بعد، فإن ذلك هو الذي اختص به العدل عن سائر أنواع الاشتقاق دون الإضمار، قال العطار عقب ما تقدم: وقد صرح بمثله السيد في حاشية الشارح العضدي فقال: الأولى أن يقال: العدل أخذ/٣٨ظ/ صيغة من صيغة أخرى مع أن الأصل البقاء عليها، والاشتقاق أعم من ذلك، فالعدل قسم منه[١] أ هـ. ما نقله عن السيد، ومنهم من جرى على أن العدل مباين للاشتقاق معللًا بأنهم اعتبروا في الاشتقاق المناسبة في المعنى، والمناسبة تقتضي المغايرة ولا مغايرة في المعدول[٢]، وهؤلاء لا يقولون باشتقاق المصدر المزيد من المجرد، بخلاف أصحاب القول الذي جرى عليه المصنف، وقد تقدم لك ما يكشف لك عن حقيقة الحال، ويتجرد به خاطرك الكريم عن لباس الإشكال على أنه حيث[٣] كانت المناسبة المذكورة في تعريف الاشتقاق الصغير بمعنى الموافقة، وقد قالوا: المناسبة[٤] بينهما في المعنى والحروف الأصلية يلزم[٥] هؤلاء[٦] أن يشترطوا مغايرة في الحروف الأصلية[٧] بوجه ولم يفعلوا، فلا بد لهم من الفرق، ولعلهم لا يجدونه، فتدبر ذلك وبالله تعالى[٨] التوفيق.

[فائدة الاشتقاق مع اتحاد المعنى]

ثم فائدة اشتقاق نحو مقتل – مصدرًا – كما في الآيات[٩] توسيع اللغة، فقد يضطر

للمعنى، فالتضمين مع قلة الاستعمال في الباب يثقل، كما أن الإطلاق مع الاطراد في الباب يخفف، فليس منزلتهما سواء في هذا". شرح كتاب سيبويه للرماني ٢٠٨٦/٤ – ٢٠٨٧.

(١) ينظر: حاشية الشريف الجرجاني على شرح مختصر المنتهى للعضد الإيجي ٦١٧/١.

(٢) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج ٥٧٢/٣

(٣) (على أنه حيث) في ج (حيث إنه).

(٤) في ب وفي ج: (لمناسبة)

(٥) في ب: (يلزمه) وكتب في الطرة اليمنى تعليقًا عليها كما يلي (قوله: يلزمه هؤلاء، هكذا بالضمير الموصول بالفعل في مسودة المؤلف، ولعله تحريف)

(٦) في ب: كتبت الكلمة في الطرة اليمنى ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (يلزمه)

(٧) (يلزم ... الأصلية) في ج كتبت في الطرة اليسرى، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (الأصلية).

(٨) في ب: كتبت الكلمة فوق كلمة (وبالله).

(٩) الذي في الآيات ١٠٦/٢ قوله: "فإن قيل: ينبغي أن يزيد معنى المشتق وإلا فلا فائدة في اشتقاقه، قلنا: قد تكون الفائدة التوسعة في العبارات أو المبالغة في المعنى، أخذًا من قولهم: زيادة البناء تدل على زيادة المعنى" والقريب من عبارة المصنف ما ورد في حاشية العطار ٣٦٩/١ "المناسبة بين الشيئين

الشاعر والناثر[١] إلى النطق بأحدهما دون الآخر، والله أعلم.

التقسيم

ينقسم الاشتقاق إلى صغير وكبير وأكبر، فالأول: هو الحكم بأن اللفظ مأخوذ من آخر لوجود معناه

التقسيم[٢]

[بيان المراد من وجود معنى المشتق في المشتق منه في الاشتقاق الصغير وأثره]

قوله[٣]: **(ينقسم الاشتقاق إلخ)** علمت المراد هنا بالاشتقاق وعلمت أنه وكَلَ عِلْمَ ما يتعلق به[٤] ببقية المعاني إلى المقايسة، قوله[٥]: **(لوجود معناه)** متعلق بالحكم، ثم إن قلنا: وجود المعنى في المأخوذ بدلالته عليه كما هو مقتضى تناسب كلامه هنا وفيما مر، ورد عليه أن بعض المشتقات اشتقاقًا صغيرًا غير دال على معنى المشتق منه، كالقارورة والحمار، فليجعل وجود المعنى في المأخوذ في كلامه أعم، فيشمل كونه معناه أو جزء معناه أو موجودًا في معناه مرجحًا لوضعه هو له وإن لم يكن مدلولًا ولا جزء مدلول، أو موجودًا في معناه قيدًا من قيوده ومعتبرًا من معتبراته كذلك، كمقتل – مصدرًا – من القتل، وقتل /٣٩و/من القتل ورجيل من رجل وقارورة من القرار ومكي من مكة[٦]، لا كسوَّفت من سوف فليس من الاشتقاق الصغير، وحينئذ يرد على من[٧] جعل الأقسام

في المعني تارة تكون باستلزام أحدهما الآخر، أو يكون أحدهما بعض الآخر، أو عينه، أو مقربا له، وإن كانا متغايرين، وهذا الأخير ليس مرادا ولذا قال الشارح بأن يكون معنى الثاني في الأول، أي: مدلوله بدون زيادة للثاني عليه كما في المقتل من القتل، وقد يكون بزيادة عليه كما في القاتل من القتل، ثم إن فائدة الاشتقاق فيما إذا كان عين الأول التوسع في اللغة، فقد يضطر الشاعر أو الناثر للنطق بأحدهما دون الآخر".

(١) في ج: (أو الناثر)

(٢) في ب وفي ج + (التقسيم) وقد كتبت في الطرة اليمنى في ب، واليسرى في ج.

(٣) في ج + (قوله).

(٤) في ب وفي ج – (به)

(٥) في ج + (قوله).

(٦) ذكر في الآيات البينات أن نحو المنسوب كالمكي والمدني مما دل فيه معنى المشتق على معنى المشتق منه من حيث إن معناهما الشخص المنسوب لمكة أو المدينة بنحو كونها مسكنه، فمعنى المشتق منه حاصل في المشتق؛ لأنه من قيود معناه ومعتبراته. ينظر: الآيات البينات ١٠٧/٢.

(٧) في ب – (من)

متباينة[١] فإنه حينئذ لا يتوجه تقييد الكبير بما يخرجه؛ إذ هو أولى به من غيره مما ليس فيه ترتيب الحروف[٢]، وقد يتكلف لجعله من الصغير بتكلف /٧ظ/ كون معنى المشتق منه قيدًا من قيوده[٣]، لكن لا يمكن ذلك في لات[٤] يُليته من ليت فتدبر.

ثم إنه خرج بذلك عن التعريف نحو حكم الكوفيين بأن المصدر مشتق من الفعل، وحكم النحويين بأن سيبويه -علمًا- مأخوذ من سيب ويه[٥] مضافًا ومضافًا إليه[٦]، لكن خرج به أيضًا نحو الحكم بأن عمر مأخوذ من عامر؛ لأن عمر مثلًا، وإن وجد فيه معنى عامر، إلا أن الحكم بأخذه منه ليس لذلك، بل لأنهم وجدوه ممنوعًا من الصرف، وليس فيه بحسب الظاهر من علل منع الصرف إلا علة واحدة، فالتمسوا[٧] له علة أخرى، فلم يتيسر لهم إلا أنه معدول عن عامر[٨]، ويمكن أن يقال كما تقدمت الإشارة إليه: إنه لما كان ذلك الحكم لا يصح بدون[٩] وجود معنى عامر في عمر مثلًا، فكان لذلك دخْل في الحكم، صح أن يقال: إن الحكم لأجله على معنى أن له دخْلًا فيه، فافهم.

---

(١) بحيث يعتبر في الصغير الترتيب وفي الكبير عدم الترتيب وفى الأكبر عدم الموافقة فى جميع الحروف الأصول، مع اعتبار موافقة معنى الأصل وحده أو مع زيادة فى الصغير، وأن يكون المعنيان متناسبين في الكبير والأكبر. ينظر: شرح مختصر المنتهى الأصولي ٦١٣/١، والعلم الخفاق ص ١٨.

(٢) بعض العلماء اكتفى في الاشتقاق الكبير بالمناسبة بين اللفظ والمعنى دون اشتراط الاشتراك في الحروف مع عدم الترتيب. ينظر: حاشية دده جونكي على شرح التصريف العزي للتفتازاني ١٢٠/١.

(٣) أي لتعلقه بقول لا وسوف.

(٤) في ج: (لاته).

(٥) في ج: (سيبويه).

(٦) (مضافا ومضافا إليه) في ب: (مضافا إليه ومضافا)

(٧) في الأصل: (فالتمسو)

(٨) قال أبو علي الفارسي: "حكم الاسم أن يكون مشتقًا من المصدر لا من الاسم المشتق منه، فعُمَرُ، وزُفَرُ، معدولان عن عامِر، وزافِر، ... وإنما صار معدولًا لأنه اشتق مما ليس حكمه أن يشتق منه، بل حكم هذا المعدول عنه أن يكون نفسه مشتقًا، ففي الاسم في حال التعريف علتان: إحداهما: أنه أخذ مما ليس حكمه أن يؤخذ منه، وأنه معرفة". التعليقة على كتاب سيبويه ٤٨/٣ – ٤٩.

(٩) في ج: كتبت هذه الكلمة في الطرة اليمنى، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (يصح).

ثم لا يخفى أن ضرب بمعنى ذهب ليس فيه معنى الضرب مصدر ضرب بمعنى دق، فلو حكم بأنه مأخوذ من صاحبه لم يكن ذلك الحكم اشتقاقًا بل هو حكم فاسد، وقس أمثال ذلك[١]، كحِلم وحُلم، ومِلح ومُلَحْ، وحُلِم ومُلِح، وحُلِم ولحم، ومُلح ولحم، وحلب وبلح[٢]، وقد نص شارح المنهاج كما في العطار على شرح المحلي لجمع الجوامع على أن الذهب غير مشتق من الذهاب[٣] لكن فيه نظر[٤]، فتفطن.

[معنى الموافقة وأثره في الاشتقاق]

ثم قد تقدم /٣٩ظ/ فيما نقله العطار اشتراط الموافقة في المعنى في الاشتقاق الصغير، وقد بين هو الموافقة في حاشيته على المحلي على جمع الجوامع بقوله: الموافقة في المعنى عبارة عن اتحاد[٥] مفهومي اللفظين في النوع، بحيث لا يتغاير مفهوماهما إلا باعتبار استفادتهما من اللفظين، كالقتل مع المقتل – مصدرًا –، أو باعتبار[٦] التغاير في الإطلاق والتقييد أيضًا، كما في ضرْب وضَرَب[٧]، فالمناسبة أعم[٨] أ هـ. وهذا يقتضي أن اشتقاق نحو القارورة ليس من الاشتقاق الصغير، وهو خلاف ما يستفاد من جمع الجوامع ومن صنيع المحلي عليه ومن صنيع غيره ، كسم عليه[٩]، ويقتضي أن اشتقاق نحو مكي كذلك وهو خلاف ما يستفاد من صنيع الآيات[١٠]

---

(١) يدخل في ذلك المثلثات مختلفة المعنى.

(٢) مثل اللَّحْمِ وَالْمِلْحِ وَالْحِلْمِ كل منها يوافق الآخرين في حروفه الأصلية. ومع ذلك لا اشتقاق بينها، لانتفاء المناسبة في المعنى لاختلاف مدلولاتها. ينظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢٠٦/١ – ٢٠٧.

(٣) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج لابن السبكي ٥٧٢/٣، وحاشية العطار ٣٦٩/١

(٤) لعل وجه النظر أنهم نفوا اشتقاقه منه لعدم موافقته لمعناه، وهو إن لم يكن موافقًا فإنه مناسب، وقد ذهب أبو حيان إلى أن الذهب مشتق من الذهاب، قال الأصمعي: سُمِّيَتْ الْفِضَّةُ فِضَّةً لانْفِضَاضِهَا؛ لأَنَّهَا تَنْفَضُّ وَتَنْكَسِرُ، وَسُمِّيَ الذَّهَبُ ذَهَبًا؛ لأَنَّهُ يَذْهَبُ مِنْ يَدِ صَاحِبِهِ بِالْقُرْبِ، أَوْ لأَنَّهُ يُذْهِبُ عَنْ صَاحِبِهِ الْفَقْرَ وَالْبُؤْسَ. ينظر: البحر المحيط ٤٣/٣، وحاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني ١٤١/٢

(٥) في ب: (اتخاذ)

(٦) في ج: (وباعتبار).

(٧) في ب وفي ج: (مع ضَرَب)

(٨) ينظر: حاشية العطار ٣٦٩/١.

(٩) فقد جعل كل منهم اشتقاق القارورة من القرار اشتقاقًا مختصًّا غير مطرد. ينظر: الآيات البينات ١٠٧/١، وحاشية العطار ٣٧١/١، وقد كتبت (كسم عليه) في الطرة اليسرى في ج.

(١٠) ينظر: الآيات البينات للعبادي ١٠٤/٢ .

وغيرها[١]، بل يقتضي أن اشتقاق نحو اسم الفاعل واسم الآلة كذلك؛ إذ لا يسوغ لأحد دعوى اتحاد مفهوم شيء من ذلك مع مفهوم المصدر، بحيث لا يتغايرا إلا بما ذكره، وإن كان ربما يدعي اتحاد مفهوم الفعل مع مفهوم المصدر بحيث لا يتغايرا إلا[٢] بذلك، مع أن نحو اسم الفاعل واسم الآلة اشتقاقه صغير ولا يخفى عليك أن الإشكال بالنسبة[٣] لاشتقاق نحو المكي من مكة[٤] هين؛ إذ كون نحو المكي مشتقًّا فيه خلاف مَرَّ فتنبه.

ثم بيانه الموافقة يقتضي أيضًا أن اشتقاق نحو سوفت ليس من الاشتقاق الصغير، وهذا إنما يشكل إن قلنا/٨و/ بتباين الأقسام، وبالجملة الحق بيان العلامة التفتازاني إياها، حيث قال كما نقله عنه العلامة الناصر[٥]: وفي كلام الشارح – يعني العضد – إشارة إلى أنه يعتبر في الأصغر موافقة المشتق للأصل في معناه /٤٠و/ بأن يكون فيه معنى الأصل وحده أو مع زيادة[٦] أ هـ، وكون معنى الأصل في المشتق مع زيادة شامل لكونه فيه على وجه كونه جزء معناه، ولكونه فيه على وجه كونه مرجحًا لوضعه[٧] لهذا المعنى على وضع غيره له، ولكونه فيه على وجه كونه قيدًا من قيود معناه، ومعتبرًا[٨] من معتبراته فتنبه.

مع الحروف الأصلية على الترتيب فيه .

(١) نقل العبادي في الآيات عن الرازي والأصفهاني والقرافي القول باشتقاقها. ينظر: الآيات البينات للعبادي ١٠٤/٢

(٢) (بما.. إلا) في ج: كتبت هذه الكلمة في الطرة اليسرى، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (إلا).

(٣) (الإشكال بالنسبة) في ج: كتبت هذه الكلمة في الطرة اليسرى، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (أن).

(٤) في ب + (من مكة)

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن حسن اللقاني، الشهير بناصر الدين اللقاني، انتهت رياسة العلم بمصر بعد موت أخيه الشمس واستفتي من سائر الأقاليم له طرر على التوضيح وحاشية على المحلى على جمع الجوامع وحاشية على شرح السعد للعقائد وشرح خطبة المختصر، توفي سنة ٩٥٨هـ. ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج: ص ٥٩٠، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية ٣٩٢/١.

(٦) ينظر: شرح مختصر المنتهى الأصولي ١/ ٦١٣

(٧) في ج: (لوصفه).

(٨) في الأصل وفي ب: (ومعتبر).

[الحروف الأصلية والترتيب في الاشتقاق الصغير وأثرهما]

قوله[١]: **(مع الحروف الأصلية)** المراد به ما يتبادر منه وهو الكل، وقيَّد الحروف بالأصلية؛ لأن المزيدة لا ينظر إليها في تحقق الاشتقاق، ثم المراد وجود الحروف الأصلية ولو تقديرًا؛ إذ المحذوف لعلة كالثابت، فنحو عِدْ[٢] من الوعد، وخَفْ وبِعْ من الخوف والبيع، واغْزُ وارْمِ من الغزو والرمي، اشتقاقه صغير، وكذا نحو الهمزة في قوله:

إنّ هندُ المليحةَ الحسناءَ وَأْي مَنْ أضمرت لخل وفاءَ[٣]

التي هي فعل أمر من الوأي، بل كسرة اللام من قولك: قلِ بالخير يا هند التي هي فعل أمر من ذلك على ما يقتضيه قولهم: قد يبقى الفعل على حركة[٤] أ هـ اشتقاقها صغير فتنبه لذلك.

وهذا القيد مخرج لما ينفرد به الاشتقاق الأكبر عن الصغير على أنه أعم منه[٥]، كما يشعر به كلامه بعد، ومخرج له بأجمعه على أنه مباين له[٦].

ثم إنه علم منه أنه لو حكم مثلًا بأن قعد مأخوذ من الجلوس، أو بأن إنسانًا مأخوذ من حيوان لم يكن ذلك الحكم اشتقاقًا بل هو حكم فاسد.

---

(١) في ج + (قوله).

(٢) في ج ضبطت العين بالضم.

(٣) من الخفيف، ليوسف بن أحمد، أبو يعقوب النحوى الدباغ الصقلى، ينظر: إنباه الرواة ٧٠/٤، وبغية الوعاة ٣٥٦/٢.

(٤) جاء في حاشية الصبان: "إ: أمر من وأى يئي وأيًا بمعنى وعد، وإذا وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة إليه على غير قياس تخفيف الهمزة قلت: قلِ بالخير يا زيد، وهند قالتِ بالخير يا عمرو، فلم يبق من الفعل إلا الكسرة في لام قل وتاء قالتَ، وتقول على هذا: يا زيد، قلي بالخير يا هند، فلم يبق إلا حركة. وأما الياء فضمير الفاعل الذي كان متصلًا بالهمزة، وقد قيل في ذلك:

في أي لفظ يا نحاة المله حركة قامت مقام الجمله

ومن ذلك اللغز المشهور:

إنَّ هندُ المليحة الحسناء وأي من اضمرت لخل وفاء". حاشية الصبان ٣٠٣/٤

(٥) بحيث لا يعتبر عدم الموافقة في جميع الحروف الأصول شرطًا في الاشتقاق الأكبر، فيصدق بوجودها وعدمها، ويكون الاشتقاق على هذا مشتركًا معنويًّا بينها.

(٦) وذلك حال اعتبار عدم الموافقة في جميع الحروف الأصول شرطًا في الاشتقاق الأكبر، ويكون الاشتقاق على هذا مشتركًا لفظيًّا بينها.

ثم إنه لما كان المقصود من الاشتقاق العلمي هو الاشتقاق العملي الذي هو أشد تعلقًا باللفظ جعل المعنى تابعًا للحروف، حيث قال: مع الحروف، ولما كان /٤٠ظ/ المعنى أشرف من اللفظ قدمه في اللفظ فتدبر.

قوله[١]: **(على الترتيب)** مخرج لبقية[٢] ما ينفرد به الكبير عن الصغير على أنه أعم منه كما هو ظاهرــ كلامه بعد، ومخرج لبقية الكبير على أنه مباين له[٣] فتفطن.

وهذا معنى قولهم: رد لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصلية.

[تعريف آخر للاشتقاق الصغير وبيان قيوده وما يؤخذ عليه]

قوله[٤]: **(وهذا معنى قولهم إلخ)** أي لأن معناه حكم بأن لفظ كذا مأخوذ من لفظ كذا؛ لكون المأخوذ مناسبًا للمأخوذ منه، أي موافقًا له **(في المعنى)** بأن يكون في المأخوذ معنى المأخوذ منه ولو وحده، وفي **(الحروف الأصلية)** بأن يكون فاء المأخوذ منه هو فاء المأخوذ وعينه هو عين المأخوذ ولامه هو لام المأخوذ، ولا يخفى على الذكي الألمعي أن هذا هو المتبادر من كون اللفظين متفقين في الحروف الأصلية، فلا يقال: إن عبارتهم ليس فيها اعتبار الترتيب، ثم يتكلف بأن المراد المناسبة في الحروف وجودًا وترتيبًا[٥]، أو بأن مقصود المصنف أن ذلك معنى قولهم المذكور إذا زيد فيه اشتراط الترتيب، على أن نحو قولك: هذا يناسب هذا في الحروف الأصلية إنما يفيد بظاهره عند صدق التأمل وجود مناسبة في الحروف الأصلية الموجودة فيهما بصفة أخرى غير صفة الوجود، وإنما يفهم /٨ظ/ من ظاهر العبـــارة أن المناسبة بوجود الحروف الأصلية فيهما لو عبر بالباء، فعليك بصدق التأمل.

---

(١) في ج + (قوله).

(٢) في ج + (قوله).

(٣) قيل: إن الاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب فيكون مباينًا للصغير، وحينئـــذ فالتســـمية بصـــغير وكبير اصطلاحية خالية عن المناسبة، وقيل: المراد أنه لا يشترط فيه ذلك فيصدق بوجود الترتيـــب وعدمه، فهو أعم من الصغير، فالتسمية حينئذ بالصغير والكبير ظاهرة؛ لأن العام أكثر أفرادًا. ينظر: حاشية العطار ١/ ٣٧٠

(٤) في ج كتب في الطرة اليمنى (قوله: لبقية، هنا وفيما بعد، من أجل خروج نحو: لاته يُليته مـــن ليـــت بقوله: لوجود معناه فيه، فافهم، أ هـــ منه).

(٥) مما أخذ على تعريف جمع الجوامع للاشتقاق بقوله: (رد لفظ إلى آخر– ولو مجازًا– لمناسبة بينهمـــا في المعنى والحروف الأصلية) أنه أهمل الترتيب، ولا بد منه، وقد أجاب تاج الدين السبكي عن هذا بأنه لا حاجة لقيد الترتيب؛ لأنه إن لم يكن على ترتيبه لم يناسبه. ينظر: منع الموانـــع لتـــاج الـــدين السبكي ص ٢٩٠، والغيث الهامع للحافظ أبي زُرْعة ص ١٥٣ – ١٥٤.

هذا وفي العطار على شرح المحلي لجمع الجوامع: إن قلت المناسبة نسبة بينهما، فما وجه كون أحدهما مشتقًّا والآخر مشتقًّا منه[١]؟، فالجواب أن ذلك لوجود مزية في المشتق منه، أما في المعنى بأن يكون المعنى متأصلًا فيه وغير طارئ عليه، فإن المصدر /٤١و/ يدل على مطلق الحدث، والفعل على الحدث المقيد بالزمن، والأصل عدم التقييد، وأما في اللفظ فلأن ما فيه زيادة فرع لما لا زيادة فيه، فإن الأصل عدم الزيادة[٢] أهـ.

ثم لا يخفى أن كلًّا من التعريفين –حيث اعتبر في كل منهما لفظان– مشعر إشعارًا قويًّا ظاهرًا بأنه لا بد من تغيير ولو تقديرًا، كفُلْك جمعًا مع فُلْك مفردًا، بخلاف الضرب بمعنى المفعول – على فرض أنه حقيقة[٣]– مع الضرب بمعنى الحدث[٤]، وقد نبه المصنف على ذلك في التذييل، وتقدم لك التنبيه عليه فتنبه. ثم الظاهر أن المصنف أشار بهذا الصنيع إلى رد ما قيل من أنهم أخلوا في هذا التعريف بعدم ذكر الترتيب[٥].

وبالجملة تعريفهم حسن لولا أنهم أطلقوا المناسبة، فشمل التعريف بظاهره جميع أقسام الاشتقاق، مع أن الغرض خصوص الموافقة، ونحو ثلب من الثلم فيه مناسبة في جميع الأصول كما يعلم قريبًا فتنبه.

ثم يحتمل أن المصدر في قولهم: رد لفظ إلخ، مصدر المبني للمجهول[٦]، أي كون اللفظ[٧] مردودًا إلى آخر إلخ[٨]، أي كونه محكومًا عليه بأنه مأخوذ من آخر إلخ[٩]، فيكون تعريفًا للاشتقاق العلمي القائم بالمفعول لا القائم بالفاعل، لكن المصنف اعتبر ما هو المتبادر.

---

(١) في ج: (مشتق).

(٢) ينظر: حاشية العطار ٣٦٩/١ – ٣٧٠

(٣) في ب – (على فرض أنه حقيقة)

(٤) إذ لا تغاير بينهما في اللفظ. ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ص ٩.

(٥) ذكر تاج الدين السبكي أن مما أخذ عليه في تعريف الاشتقاق الأصغر بأنه (رد لفظ إلى آخر، ولو مجازًا؛ لمناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصلية) خلوه من قيد الترتيب، وأجاب بأن المراد الأصغر، ولا حاجة لقيد الترتيب، فإنه إن لم يكن على ترتيبه لم يناسبه، وأجاب عن كون المناسبة أعم بأنه لا يسلم بذلك. ينظر: منع الموانع عن جمع الجوامع ص ٢٩٠ – ٢٩١

(٦) غاية ما هنالك أن المصنف سوّى بين تعريف الصغير العلمي القائم بالفاعل وتعريفهم: رد لفظ إلخ، فالمحشي هنا يستدرك عليه ذلك بأن قولهم: رد لفظ إلخ، يحتمل العلمي القائم بالفاعل والقائم المفعول.

(٧) في ب: (لفظ)

(٨) في ج – (إلخ)

(٩) (أي ... آخر) في ج: كتبت هذه الكلمة في الطرة اليسرى، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (آخر).

ثم إن المحلي في شرحه لجمع الجوامع قال بعد قوله: لمناسبة بينهما في المعنى، ما نصه: بأن يكون معنى الثاني في الأول[١]، فأورد عليه سم أمرين، الأول نصه أنه قد يشكل ذلك في المصدر المزيد إذا قلنا: إنه مشتق من المصدر المجرد؛ إذ لا يصدق بالنسبة إليه أن معنى الثاني في الأول، بل /٤١ظ/ معنى الثاني هو معنى الأول. والثاني: ملخصه أنه قد يشكل على قول المصنف الآتي: وقد يطرد، أي المشتق كاسم الفاعل، وقد يختص كالقارورة مع الفرق بينهما الذي صرح به المحشيان[٢] وغيرهما كالزركشي[٣] فإن ذلك الفرق مفيد أن معنى الأصل الذي اشتق منه نحو القارورة إنما اعتبر من حيث إنه مرجح لتعيين القارورة مثلًا من بين الأسماء لهذا الشيء المعروف الذي يوجد هو فيه من غير دخوله في مفهوم القارورة مثلًا[٤]، وجه الإشكال أنه لا يصدق على هذا القسم الذي لا يطرد من المشتقات أن معنى الأصل فيه؛ لأن معنى الأصل غير داخل في معناه. قال: ويجاب عن الأول بمنع عدم الصدق؛ إذ لا معنى لكونه في الأول إلا كونه مدلولًا له، وهو أعم من كونه تمام مدلوله أو بعض مدلوله، وعن الثاني إما بأن قوله: بأن، بمعنى كأن فهو للتمثيل على عادته في استعمالها للتمثيل، وإما /٩و/ بأن كون معنى الثاني في

---

(١) ينظر: حاشية العطار ٣٦٩/١ – ٣٧٠

(٢) يقصد بهما شيخ الإسلام الكمال بن أبي شريف، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، قال العبادي في مقدمة الآيات: "وحيث عبرت بالمحشيين فمرادي بهما شيخ الإسلام الكمال بن أبي شريف وشيخ مشايخنا شيخ الإسلام زكريا" ينظر: الآيات البينات للعبادي ٦/١ .

(٣) هو مُحَمَّد بن بهادر بن عبد الله التركي الأَصْل الْمصْرِيّ الشَّيْخ بدر الدّين الزركشي، من تصانيفه: البحر في اصول الفقه، وشرح التنبيه للشيرازي في فروع الفقه الشافعي، وشرح جمع الجوامع للسبكي، توفي سنة ٧٩٤ هـ/ ١٣٤٤ – ١٣٩٢ م . ينظر: الدرر الكامنة ١٣٣/٥، ومعجم المؤلفين ١٢١/٩ .

(٤) ذكر الزركشي في التفريق بينهما "أن المطرد ما كان لذات قُصِد فيه المعنى، والمختص ما قصد مجرد الذات، والمعنى تابع، وقد يقال: إن وجود معنى الأصل في كل التسمية قد تعتبر من حيث إنه دخل في التسمية، والمراد ذات ما باعتبار نسبة له إليها، فهذا يطرد في كل ذات فيه معنى الأصل، كالأحمر، فإنه لذات باعتبار أن الحمرة داخلة فيه، وقد يعتبر من حيث إنه مصحح للتسمية مرجح لها، كتسمية الذات التي له الحمرة بالأحمر؛ لكونها أحمر لكن لا باعتبار دخول الحمرة في مسماه، ولهذا لو زالت حمرته يصح إطلاق الأحمر عليه بخلاف الاعتبار الأول، وهذا مستمد من قول السكاكي: وإياك والتسوية بين تسمية إنسان له حمرة بأحمر وبين وصفه بأحمر أن تزل، فإن اعتبار المعنى في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى، واعتبار المعنى في الوصف لصحة إطلاقه عليه، فأين أحدهما من الآخر؟ وحاصله الفرق بين تسمية الغير لوجوده فيه أو بوجوده فيه، فهو مع اللام إشارة إلى العلمية، ومع الباء إشارة إلى المصاحبة". البحر المحيط ٨٨/٢

الأول أعم من أن يكون فيه على معنى[١] الجزئية لمعناه، أو على معنى كونه موجودًا في معناه مرجحًا لوضعه له، فإن قلت: هل يصدق ذلك على نحو المنسوب، كالمكي والمدني؛ بناء على شمول المشتق لهما كما تقدم؟ قلت: نعم لأن معناهما الشخص المنسوب لمكة أو المدينة بنحو كونها مسكنه، فمعنى المشتق منه حاصل في المشتق؛ لأنه من قيود معناه ومعتبراته[٢] اهـ، وقوله[٣]: إذ لا معنى لكونه في الأول إلخ، أي بخلاف ما يتوهمه المستشكل من أن معنى كونه في الأول خصوص كونه جزء معناه، وهو توهم بعيد كما لا يخفى، وقوله: أو على معنى كونه موجودًا إلخ، أي أو غير ذلك، ككونه تمام /٤٢و/ معناه كما علم من كلامه في مقتل؛ فافهم.

[صدق تعريف الاشتقاق على الأسماء الأعجمية وجواب الأصفهاني عنه]

ثم إذا أتقنت ما مرّ لا يخفى عليك ما يتعلق بتعريفهم دخولًا وخروجًا، لكن بقي شيء ينبغي التنبيه عليه، وهو أن التعريف صادق كما قال الأصفهاني في شرح المحصول كما في الآيات بنحو جبريل وميكائيل وليست مشتقة؛ لكون العجمة منافية للاشتقاق، ودليل العجمة منع الصرف، ودليل صدق التعريف بنحو ذلك ما روي أنه صلى الله عليه وسلم سأل جبريل لم سميت جبريل؟ وكذلك سأل عن ميكائيل وإسرافيل، فقال صلى الله عليه وسلم: لأنه آت[٤] بالجبروت في قبائل وميكائيل سمي بذلك لأنه يكيل الأرزاق وإسرافيل سمي بذلك لعظم خلقه[٥]، وأجاب الأصفهاني بأن ما ذكر حد للاشتقاق الحاصل في الأسماء العربية، وتلك الألفاظ ليست بعربية[٦]. أ هـ. قال في الآيات: فليتأمل حاصل جوابه، وكيف اندفع به الاعتراض[٧]هـ. ولا يخفى أن تعريف المصنف مثل تعريفهم في ذلك، فتنبه وبالله التوفيق.

الثاني: هو الحكم بأن اللفظ مأخوذ من آخر لوجود معناه مع الحروف الأصلية ولو من غير ترتيب فيه، كالحكم بأن جذب مأخوذ من الجبذ الذي هو بمعنى الجذب وليس مقلوبه كما توهم، ومعناه المد والتحويل، قال في القاموس: جذبه يجذبه: مده، والشيء: حوله عن موضعه كجاذبه، وقد انجذب وتجاذب انتهى، وقال في باب الذال المعجمة: الجبذ: الجذب، وليس مقلوبه، بل لغة صحيحة، ووهم الجوهري وغيره، كالاجتباذ، والفعل: كضرب، انتهى.

---

(١) في الأصل: كتبت في الطرة اليسرى ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (على).
(٢) ينظر: الآيات البينات للعبادي ١٠٦/٢ – ١٠٧ .
(٣) أي ابن قاسم العبادي
(٤) (لأنه آت) في ب وفي ج: (لأني آتي)
(٥) لم أقف عليه في كتب السنة
(٦) ينظر: الكاشف عن المحصول ٧٤/٢ – ٧٥، والآيات البينات للعبادي ١٠٣/٢ .
(٧) ينظر: الآيات البينات للعبادي ١٠٣/٢ .

[المراد من وجود معنى المشتق في المشتق منه في الاشتقاق الكبير]

قوله[١]: **(لوجود معناه إلخ)**، فيه أنه لا يشترط وجود معنى المشتق منه في المشتق إلا في الاشتقاق الصغير، بل يكفي في غيره تناسب المعنيين في الجملة، وقد تقدم مثال ذلك، وبهذا يعلم ما في التعريف الآتي فتنبه. قوله[٢]: **(مع الحروف الأصلية)** مُخرج لما ينفرد به الاشتقاق الأكبر عن الكبير على أنه أعم منه[٣] كما يشعر به كلامه، ومخرج له بأجمعه على أنه مباين له[٤].

[عدم اشتراط الترتيب في الاشتقاق الكبير وأثره]

قوله[٥]: **(ولو من غير ترتيب)** يفيد اندراج الاشتقاق الصغير[٦] في الكبير[٧]، واندراج اشتقاق لات يُليته /٤٢ظ/ من ليت[٨] وظـــاهر كلام المحلي الآتي خلافه[٩]، ولا يقال: يمكن إرجاع ما هنا إليه بجعل الواو للحال ولو وصلية، فيخرج به عن التعريف حينئذ الاشتقاق الصغير؛ لأنه لا[١٠] يصح جعل الواو هنا للحال على أنه يخرج به حينئذ اشتقاق لاته يُليته من ليت ولا وجه له[١١]، نعم خروجه[١٢] لازم لتعريفه؛ إذ قد خرج أولًا بقوله: لوجود معناه فيه[١٣]، ويمكن إرجاع كلام[١٤] المحلي إلى ما هنا، فقد قيل كما في حاشية العطار على المحلي: مراد المحلي أنه لا يشترط فيه الترتيب فيصدق بوجود

---

(١) في ج + (قوله).
(٢) في ج + (قوله).
(٣) بحيث لا يعتبر عدم الموافقة في جميع الحروف الأصول شرطًا في الاشتقاق الأكبر، فيصدق بوجودها وعدمها.
(٤) وذلك حال اعتبار عدم الموافقة في جميع الحروف الأصول شرطًا في الاشتقاق الأكبر.
(٥) في ج + (قوله).
(٦) من جهة أن قوله : (ولو من غير ترتيب) ليس فيه اشتراط عدم الترتيب في الاشتقاق الكبير.
(٧) في ب + (في الكبير)
(٨) من جهة أن بين لات وليت مناسبة وترتيبًا.
(٩) أي الآتي في متن الإتحاف، حيث نقل عن المحلي قوله: (أما الكبير فليس فيه الترتيب)
(١٠) في ب: كتب في الطرة اليسرى (راجع واذكر الصغير وتنبه) ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (لا)
(١١) إذ إن جعل الواو للحال فيه اشتراط عدم الترتيب .
(١٢) أي خروج (لات يليته من ليت) من الاشتقاق الكبير؛ إذ ليس فيه معناه .
(١٣) في ب – (إذ قد خرج أولًا بقوله: لوجود معناه فيه)
(١٤) في ج: كتبت في الطرة اليسرى ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (إرجاع).

الترتيب وعدمه[١] أ هـــ. فهو أعم من الصغير حينئذ على كلامه أيضًا وعلى مناسبة ذلك يقال: مراد المحلي بقوله: والأكبر ليس فيه /٩ظ/ جميع الأصول، أنه[٢] لا يشترط فيه وجود الجميع، فيصدق بوجود الجميع وعدمه، ومراد المصنف بقوله في الأكبر: مع بعض الحروف الأصلية، أي سواء وجد باقيها أم لا، فالأكبر أعم منهما حينئذ.

[المباينة والأعمية بين أنواع الاشتقاق وأثرهما وتوجيه التسمية في الأنواع الثلاثة]

هذا وفي العطار ما حاصله أنه على المباينة تكون التسمية بصغير وكبير وأكبر اصطلاحية خالية عن المناسبة، وعلى الأعمية تكون التسمية حينئذ بالصغير والكبير والأكبر ظاهرة؛ لأن العام أكثر أفرادًا[٣] اهـــ. وقد وجه التسمية في شرح المراح بأن الكبير تحتاج معرفته إلى شدة تأمل بخلاف معرفة الصغير ومعرفة الأكبر محتاجة إلى تأمل أشد مما تحتاج إليه معرفة الكبير[٤]. وهذا التوجيه جار سواء قلنا بالأعمية أم لا، ثم لا يخفى أنه يتعلق بالتعريف كلام يعلم بالمقايسة على ما مر فتفطن.

[الاشتقاق الكبير في جذب وجبذ واشتقاق الفعل من الفعل]

قوله[٥]: **(كالحكم بأن جذب إلخ)** علم مما مر أنه لا منافاة بين اشتقاقه من الجذب واشتقاقه من الجبذ /٤٣و/ بل كل من الفعلين مشتق من كل من المصدرين، وأحد الفعلين مشتق من الآخر دون الآخر، فلا يقال: ما المانع من اشتقاقه من مصدره الذي هو الجذب؟.

هذا وقد رأيت بهامش أن اشتقاقه من الجذب حقيقة ومن الجبذ مجاز أهـــ. فتأمله. ولا يخفى أنه يقال مثل ذلك كله في اشتقاق ثلب من الثلم. قوله[٦]: **(ومعناه)** أي الجذب.

---

(١) ما ورد في حاشية العطار كما يلي: "(قوله (أي المحلي): فليس فيه الترتيب) المتبادر منه أنه يشترط فيه عدم الترتيب فيكون مباينا للصغير وحينئذ، فالتسمية بصغير وكبير اصطلاحية خالية عن المناسبة وقيل: المراد أنه لا يشترط فيه ذلك فيصدق بوجود الترتيب وعدمه، فهو أعم من الصغير، فالتسمية حينئذ بالصغير، والكبير ظاهرة؛ لأن العام أكثر إفرادًا" ينظر: حاشية العطار ٣٧٠/١

(٢) في ب: كتبت هذه الكلمة أعلى اللوحة ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (الأصول)

(٣) ينظر: حاشية العطار ٣٧٠/١

(٤) ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (شرح مراح الأرواح لديكنقوز) ص ١٠

(٥) في ج + (قوله).

(٦) في ج + (قوله).

قوله[١]: **(وقال في باب الذال إلخ)** أفاد بذلك أن الجبذ[٢] لفظ مستعمل أصلي بمعنى الجذب وليس مقلوبه.

والثالث: هو الحكم بأن اللفظ مأخوذ من آخر لوجود معناه مع بعض الحروف الأصلية، ولو من غير ترتيب فيه،

قوله[٣]: **(هو الحكم إلخ)** يتعلق بالتعريف كلام يعلم بالمقايسة على ما مر فتفطن.

[المناسبة بين الحروف في الاشتقاق الأكبر]

قوله[٤]: **(مع بعض الحروف الأصلية)** صادق بما إذا كان باقي الأصول قد اعتبر ما يناسبه بالنوعية أو المخرج، وبما إذا كان باقيها لم يعتبر ما يناسبه بذلك[٥]، نحو حمار وحيوان مع أن الحكم بأخذ الحمار من الحيوان باطل، وقد قال التفتازاني كما في حاشية العطار على شرح المحلي لجمع الجوامع: إن اعتبر في الاشتقاق الحروف الأصول مع الترتيب، فالاشتقاق الصغير، وإلا فإن اعتبر الحروف الأصول فالكبير، وإلا فلا بد من مراعاة تناسب الحروف بالنوعية أو المخرج[٦] أهـ. فلو قال المصنف مع مراعاة تناسب الحروف الأصلية بالنوعية أو المخرج لكان حسنًا، ويمكن أن قوله: كالحكم إلخ تقييد، وبما سمعته عن العلامة التفتازاني تعلم صحة الاعتراض على قول الفقهاء: الضمان مشتق من الضم؛ لأنه ضم ذمة إلى أخرى بأنهما مختلفان في بعض الأصول، أي من حيث نوع المخرج[٧]، فلا يصح جواب العطار عنه بأنه /٤٣ظ/ لا يشترط الاتفاق في جميع الأصول

---

(١) في ج + (قوله).
(٢) في ج: كتبت في الطرة اليمنى ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (أن).
(٣) في ج + (قوله).
(٤) في ج + (قوله).
(٥) (باقيها ... بذلك) في ب: (غير ذلك)
(٦) ينظر: شرح مختصر المنتهى الأصولي ١/ ٦١٣، وحاشية العطار ١/ ٣٧٠
(٧) أي: أن الضمان من تركيب (ض م ن) والضم من تركيب (ض م م)، يقول الزركشي: "الضمان مشتق عند أبي محمد من الضم ، فهو ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق، ورد بأن لام الكلمة في الضم ميم، وفي الضمان نون، وشرط صحة الاشتقاق وجود حروف الأصل في الفرع، ويجاب بأنه من الاشتقاق الأكبر، وهو المشاركة في أكثر الأصول مع ملاحظة المعنى، وعند القاضي من التضمن فذمة الضامن تتضمن الحق، وعند ابن عقيل : من الضمن ، فذمة الضامن في ضمن ذمة المضمون عنه، والخلاف في الاشتقاق، أما المعنى فواحد" ينظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقي٣/١٤٠

في الاشتقاق الأكبر(١)؛ إذ يشترط الاتفاق في الجميع من حيث النوع أو المخرج، كما علم من كلام التفتازاني. نعم يمكن أن المسألة خلافية فيتم جواب العطار، وإذا قُيّد البعض في كلام المصنف بالأغلب أخذًا من النظم الآتي لم يرد نحو الحيوان والحمار فتدبر(٢).

كالحكم بأن ثلب كنصر مأخوذ من الثلم كالنصر، ومعناه اللوم والتعييب، قال في القاموس: ثلبه يثلبه: لامه، وعابه، وهي: المثلبة، وتضم اللام، وـــ ثلبه وثلمه . والثلب، بالكسر: الجمل تكسرت أنيابه هرمًا. انتهى. وقال في الأحكام: ثلبه: لامه، وما ثلب مسلمًا قط، وما لك تثلب الناس وتثلم أعراضهم، وما اشتهى الثلب إلا من أشبه الكلب، وما عرفت في فلان مثلبة، وفلان مثلوب وذو مثالب، وما أنت إلا مثلبة، أي عادتك الثلب، وبعير ثِلب: هَرم، ورمح ثلب: خوار. من المجاز ما هو الأثلب: أي شيخ هرم استعير للرجل صفة الجمل، تقول: ثلب علي ثلب بيده ثلبًا أ هـ بالحرف،

[استدراك المحشي على المصنف في بيان المناسبة بين الثلب والثلم في الاشتقاق الأكبر]

قوله(٣): **(ومعناه اللوم والتعييب إلخ)** كل من النقلين يفيد مغايرة معنى الثلم للمعنى المذكور للثلب(٤) الذي هو اللوم والتعييب، أما الأول فلأنه عطف فيه قوله وثلمه بعد قوله لامه وعابه وهذا يقتضي المغايرة وإن أفاد أن الثلب والثلم يأتيان بمعنى واحد غير ذلك، وأما الثاني فلعطف تثلم على تثلب في قوله: وما لك تثلب الناس وتثلم أعراضهم(٥)، وهو يقتضي ذلك، ولم ينقل ما يفيد أن الثلم يأتي أيضًا بمعنى اللوم والتعييب.

وبالجملة ما نقله يفيد أن الثلب بمعنى اللوم والتعييب، ولا يفيد أن الثلم يأتي كذلك، مع الحاجة إلى ذلك على زعمه، ومع إطالته بما لا حاجة إليه هنا، ولو اعتبر مطلق التناسب وقال: يقال كما في المصباح ثلبه ثلبًا من باب ضرب، عابه ونقصه(٦)، وثلمت الإناء ثلمًا من باب ضرب، كسرته من حافته(٧)، فهما متناسبان في مطلق الإخلال – لأجاد مع

---

(١) قال العطار: "(قوله – أي المحلي–: ليس فيه جميع الأصول) ، أي: بل فيه المناسبة في بعض الحروف الأصلية كما في الثلم وثلب، ومنه قول الفقهاء: الضمان مشتق من الضم؛ لأنه ضم ذمة إلى أخرى، فلا يعترض بأنهما مختلفان في بعض الأصول". ينظر: حاشية العطار ٣٧٠/١

(٢) حيث قال المصنف في النظم: (وثان خلا الترتيب منه كما تلي وفي ثالث من أحرف الأصل أغلب) وقال المحشي: "والمعنى أنه لا يشترط في الثالث وجود جميع حروف الأصل، بل المدار على الأغلب، وقد علمت أن ما يفيده ظاهر تعريفه السابق من أن المدار على بعض حروف الأصل ولو واحدًا غير صحيح فافهم".

(٣) في ج + (قوله).

(٤) في ج: كتبت في الطرة اليسرى ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (المذكور).

(٥) ينظر: أساس البلاغة ١١١/١ (ث ل ب).

(٦) ينظر: المصباح المنير ٨٣/١ (ث ل ب) ونص المصباح (عَابَهُ وَتَنَقَّصَهُ).

(٧) ينظر: المرجع السابق: الصفحة نفسها (ث ل م).

الاختصار، وأفاد المقصود بلا إنكار، ومثل ثلب من الثلم نعق من النهق، الأول صوت الغراب، والثاني صوت الحمار فتدبر.

قوله[١]: **(وهي)** أي[٢] الواحدة من هذا الفعل المثلبة[٣] وجمعها المثالب وهي العيوب[٤]، قوله[٥]: **(من المجاز)** خبر مقدم وما بعده مقصود لفظه مبتدأ، قوله[٦]: **(بيده ثلبًا)** صوابه/٤٤و/ الرفع[٧]، قوله[٨]: **(أ هـ بالحرف)** إن كان الغرض التبري فانظر وجهه.

قال العلامة المحلي بعد تعريف المتن للاشتقاق بأنه رد لفظ إلى آخر ولو مجازًا لمناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصلية ما نصه: ثم ما ذكر تعريف للاشتقاق المراد عند الإطلاق، وهو الصغير أما الكبير فليس فيه الترتيب كما في الجذب وجبذ، والأكبر ليس فيه جميع الأصول كما في الثلم وثلب ويقال أيضا أصغر وصغير وكبير وأصغر وأوسط وأكبر[٩]. انتهى. ولا يخفى عليك أنك إذا اعتبرت ما تقدم في التنبيه صارت الأقسام اثني عشر في كل واحد أربعة فليتأمل. وقد جمعت محصل ذلك فقلت:

وأقسام ما عُدَّ اشتقاقًا ثلاثة ... صغيرٌ كبيرٌ أكبرٌ وهْو أقربُ
فأولها ردّ لما ناسب الذي ... له رُدَّ في معنًى ولفظٍ يرتب
وثان خلا الترتيب فيه كما تُلي ... وفي ثالث من أحرف الأصل أغلب
وعُبِّر بالأصغرْ صغيرٌ كبيرُهُ ... وأصغرُ أوسطٌ ثم أكبرُ أغربُ.

[الإشارة إلى عدد أقسام الاشتقاق وتوضيح أبيات المصنف]

قوله[١٠]: **(المراد عند الإطلاق)** نبه بذلك على وجه حمل تعريف المصنف عليه، يخفى قرب ذلك الحمل فتفطن، قوله[١١]: **(والأكبر ليس فيه جميع الأصول)** ظاهره وإن لم يكن باقيها معتبرًا ما يناسبه بالنوعية أو المخرج، ويمكن أن يكون قوله: كما في الثلم

---

(١) في ج + (قوله).
(٢) في ج: كتبت في أسفل اللوحة ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (وهي).
(٣) في ب: وهي المثلبة أي، وبعدها بياض، وكتب الناسخ في الطرة اليسرى ما يلي (هكذا بياض بالأصل وكتب بخطه بالهامش ما نصه: راجع مرجع هذا الضمير ومعنى الثلم. هـ منه)، وفي ج: كتبت (أي المثلبة) أعلى اللوحة، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (الفعل).
(٤) في ب – (وجمعها ... العيوب)
(٥) في ج + (قوله).
(٦) في ج + (قوله).
(٧) النص في أساس البلاغة ١/١١١ (ث ل ب) " تقول: رأيت ثلبًا على ثلب، بيده ثلب".
(٨) في ج + (قوله).
(٩) ينظر: حاشية العطار ١/٣٧٠
(١٠) في ج + (قوله).
(١١) في ج + (قوله).

وثلب، تقييدًا فافهم. قوله[١]: **(ما تقدم في التنبيه)** أي من الاشتقاق العلمي القائم بالفاعل، والعلمي القائم بالمفعول إلخ الأربعة المتقدمة، قوله[٢]: **(صارت الأقسام)** أي لمطلق ما يسمى بالاشتقاق سوى الفن والإدراك[٣] والملكة، لا للاشتقاق اصطلاحًا لما علمت فتنبه. قوله[٤]: **(في كل واحد أربعة)** أي في كل واحد من الصغير وأخويه، ولو قال: في كل واحد من الأربعة السابقة ثلاثة لكان خيرًا مما ذكره؛ لانقسام كل واحد من الأربعة السابقة إلى صغير وكبير وأكبر دون العكس إلا بتكلف، كأن يراد بالصغير مثلًا مطلق ما يسمى اشتقاقًا صغيرًا فافهم.

قوله[٥]: **(وهو أقرب)** لأن العمل الواجب لتحققه أقل مما في غيره، ويمكن أن الضمير عائد على التعبير بهذه العبارة، ويرشحه البيت الأخير، ووجه القرب على هذا ظاهر جدًّا[٦]، قوله[٧]: **(رد لما ناسب)** أي رد إلى ما ناسب أو رد ما ناسب لكن يلزم على هذا عدم الإبراز مع كون الصلة جارية على غير ما هي له[٨] ويكون[٩] **(فثان)** مبتدأ خبره قوله: **(كما تُلي)** وعليه تكون الصلة جارية على غير ما هي له[١٠] ويكون قوله: **الترتيب فيه)** استثناء مقدمًا والمستثنى منه /٤٤ظ/ محذوف أي كما تلاه هو في جميع ما ذكر خلا الترتيب فيه، أو خبره جملة قوله: خلا الترتيب فيه، أي من[١١] الترتيب فيه والنصب بنزع الخافض كثير على لسان أئمة أعلام، وقوله: **(كما تُلي[١٢])**، أي كالذي تلا

---

(١) في ج + (قوله).
(٢) في ج + (قوله).
(٣) في الأصل: (ولأدرك)
(٤) في ج + (قوله).
(٥) في ج + (قوله).
(٦) أي أن التعبير بالصغير والكبير والأكبر، أقرب مما ورد في البيت الأخير في قوله:
وعُبِّر بالأصغرْ صغيرٌ كبيرُهُ وأصغرُ أوسطْ ثم أكبرُ أغربُ
(٧) في ج + (قوله).
(٨) وبيان ذلك أنه على هذا التقدير يكون ضمير (ناسب) عائدًا على (ما) أي المشتق، وقوله: (الذي) أي المشتق منه، و(له) فيه ضمير المشتق منه، والضمير في (رُدّ) عائد على غير (الذي) فكان يجب عليه إبرازه ليبين أنه ضمير المشتق وليس ضمير المشتق منه، فيقول: (الذي رد هو له).
(٩) في ج: (قوله).
(١٠) أي أن ضمير نائب الفاعل في (تُلي) ليس عائدًا على (ما)، وإنما هو لقوله: (ثانٍ).
(١١) في ج : (عن).
(١٢) في الأصل : (تلا).

الثاني وهو الثالث، فإنه لا يجب فيه الترتيب، والمسوغ على كل للابتداء بالنكرة وصفها؛ إذ التقدير: وثان فيها منها بقرينة قوله: فأولها، قوله[١]: **(وفي ثالث)** خبر مقدم لقوله: أغلب، وسوغ الابتداء به تخصيصه بقوله: من أحرف الأصل، ولا يقال: سوغه وقوعه في مقام التقسيم[٢]، فإنه ليس كل وقوع في ذلك المقام يسوغ الابتداء بالنكرة[٣]، ووقوع هذا فيه غير مسوغ له كما لا يخفى بأدنى تأمل، والمعنى أنه لا يشترط في الثالث وجود جميع حروف الأصل بل المدار على الأغلب، وقد علمت أن ما يفيده ظاهر تعريفه السابق من أن المدار على بعض حروف الأصل ولو واحدًا غير صحيح فافهم.

فإذا ضربت تلك الأقسام الاثني عشر في الأربعة والعشرين المأخوذة من زيادة حرف أو حركة أو هما أو نقصان حرف أو حركة أو هما إلخ ما ذكره الكمال وشيخ الإسلام في حاشيتي المحلي[٤] بلغت مائتين وثمانية وثمانين قسمًا، فعليك باستخراجها من محلها، والله تعالى أعلم.

قوله:[٥]**(تلك الأقسام)** أي لمطلق ما يسمى بالاشتقاق سوى الفن والإدراك والملكة لا للاشتقاق اصطلاحًا فتنبه. قوله[٦]: **(في الأربعة والعشرين)** قيل: هي قليلة الجدوى أهـ؛ فالأحسن عدم التشويش بذكرها، قوله[٧]: **(إلى آخر ما ذكره الكمال إلخ)**، قال: ولا أثر لحركات الإعراب والبناء، ثم لم يوف بمقتضى ذلك في التمثيل[٨].

---

(١) في ج + (قوله).

(٢) أورد ابن هشام في مغني اللبيب قول من قال بأن التفصيل من مسوغات الابتداء بالنكرة، نحو النَّاس رجلَان، رجل أكرمته وَرجل أهنته، وتعقبه بأن فيه نظرًا؛ لاحتمال رجل الأول للبدلية وَالثَّاني عطف عَلَيْه، وَيُسمى هذا البدل بدل التَّفْصِيل. ينظر: مغني اللبيب ص ٦١٤

(٣) قال العيني: "وضابطه: أن يستعمل النكرة في التقسيم". المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٥٤٥/١.

(٤) ما ذكره الكمال وشيخ الإسلام في حاشيتيهما خمسة عشر نوعًا، لكن قال شيخ الإسلام بعد قول المحلي: (وقسمه في المنهاج خمسة عشر قسمًا) قال: "أي بزيادة حرف أو حركة ... مع أن غيره أوصلها إلى أربعة وعشرين قسمًا"، والذي بلغ بها هذا العدد هو ابن مالك. ينظر: مسألة في الاشتقاق لابن مالك ص ١٢٨: ١٣١، والدرر اللوامع بتحرير شرح جمع الجوامع للكمال بن أبي شريف (خ) لوحة (٥١)، (٥٢)، وحاشية شيخ الإسلام ٥٩٠/١.

(٥) في ب: – (قوله)، وفي الأصل: كتبت في الطرة اليمنى، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (فافهم).

(٦) في ج + (قوله).

(٧) في ج + (قوله).

(٨) جاء في حاشية العطار ٣٧١/١ "(قوله: خمسة عشر قسما) قد استوفاها الكمال والنجاري، وهي قليلة الجدوى، قال الكمال بعد أن ساقها: إن حركات الإعراب لا أثر لها ولا حركات البناء، وما في بعض الأمثلة السابقة من بنائه على اعتبار حركات الإعراب والبناء فإنما ارتكب للضرورة في التمثيل". الدرر اللوامع بتحرير شرح جمع الجوامع للكمال بن أبي شريف (خ) لوحة (٥١)، (٥٢).

تتمة

[بيان ما يطرد وما لا يطرد من أقسام الاشتقاق]

قال العطار في حاشيته على شرح المحلي لجمع الجوامع نقلًا عن الكمال: قال أبوحيان: لم يقل بالاشتقاق الأكبر من النحاة إلا أبو الفتح(١) وكان ابن الباذش(٢) يأنس به(٣)، والصحيح أنه غير معول عليه؛ لعدم اطراده، وعن ابن فارس أنه قال به وبنى عليه

---

(١) في الأصل: (الفتوح)، والمقصود ابن جني.

(٢) هو على بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي الأندلسي المعروف بابن الباذش النحـــوي، من تصانيفه "شرح كتاب سيبويه" و"شرح أصول ابن السراج في النحو" و"شرح الإيضاح لأبي على الفارسي" توفى سنة ٥٢٨ هـــ. ينظر: بغية الوعاة ١٤٢/٢، وهدية العارفين ٦٩٦/١.

(٣) هنا ثلاثة أمور ينبغي التنبه إليها:

الأول: أن ما ذكره ابن جني تحت عنوان (باب في الاشتقاق الأكبر) إنما يتعلـــق بالاشـــتقاق الكبيـــر (التقليب)، حيث بيّن المراد من الاشتقاق الأكبر بقوله في الخصائص ١٣٦/٢: "وأمَّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنًى واحدًا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد".

والذي يبدو من كلام صاحب الحاشية أنه تبع العطار في تعليق نقل أبي حيـــان عـــن ابـــن جنـــي بالاشتقاق الأكبر (الإبدال)، وليس الأمر كذلك، بل ما قصده أبو حيان في نقله عن ابن جني هو عين ما قصده ابن جني من الاشتقاق الأكبر، أعني الكبير المتعلق بتقليب المادة، ولعل لشيوخنا عذرًا فـــي هذا، فإنهم أُتُوا من عدم مطالعتهم المراد من مصطلح (الاشتقاق الأكبر) في كتاب الخصائص لابـــن جني، والدليل على عدم مطالعتهم الخصائص أن عبارة ابن الأثير في الاشتقاق الصغير والكبير -كما سيأتي- هي عبارة ابن جني في الصغير والأكبر، ولم يشيرا إلى ذلك.

وهذا الخلط - بتعليق الاشتقاق الأكبر عند ابن جني بالاشتقاق الأكبر المتعلق بالإبدال- وقع فيه بعض المحدثين أيضًا، كالشيخ محمد المختار الشنقيطي، والشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ. ينظر: شـــرح مراقي السعود للشيخ محمد المختار الشنقيطي ص ١٠٩، وأمالي الدلالات ومجالي الاختلافات للشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ ص ٢٦٦.

الثاني: أن ما ذُكِر من إيناس ابن الباذش بالاشتقاق الأكبر فيه نظر، حيث ذكر ابن جني أن أبا علـــي الفارسي هو من كان يأنس به، يقول ابن جني في أول باب الاشتقاق الأكبر: "هذا موضع لـــم يســـمِّه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي - رحمه الله- كان يستعين به ويخلد إليه، مع إعـــواز الاشـــتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمِّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه ويتعلل به، وإنما هذا التلقيب لنا نحن"، وفيما نقله الزركشي من عبارة أبي حيان ما يؤيد ذلك، قال الزركشي: " قال الشيخ أبو حيان: ولم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر أحد من النحويين إلا أبا الفتح، وحكى عن أبي علي الفارسي أنه كان يتأنس به في بعض المواضع". الخصائص ١٣٥/٢، والبحر المحيط للزركشي ٣١٧/٢. وقد كُتبت (وحكي) بالياء في نص الزركشي، على أنها فعل ماض مبني للمجهول، وفي ظني أن الصواب أنها مبنية للمعلوم، والذي حكى هو ابن جني كما في نص الخصائص. =

كتابه المقاييس في اللغة[١]. أ ه[٢]، وقوله: والصحيح /٤٥و/ أنه غير معول عليه، يشعر بأن قسيميه معول عليهما، لكن تعليله يقتضي عدم التعويل على الكبير أيضًا، فإنه غير مطرد كما هو مقتضى ما يفيده كلام السكاكي في المفتاح من أنه غير متعارف[٣]، بل صرح العلامة ضياء الدين الموصلي[٤] في كتابه المثل السائر بأنه غير مطرد، وبأنه لا يكاد يوجد في اللغة إلا قليلًا[٥]، إلا أنه جعل الاشتقاق ضربين فقط صغيرًا وكبيرًا، وأهمل الاشتقاق الأكبر، ولا يصح أن ذلك لمجرد عدم اطراده؛ إذ لو كان كذلك لأهمل الاشتقاق الكبير أيضًا فانظر حكمة صنيعه وصنيع النحاة سوى أبي الفتح.

=الثالث: أن ابن جني تحدث في باب (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) عن فكرة الاشتقاق الأكبر(الإبدال)، وإن كانت فكرة التصاقب تتجاوز الاشتقاق الأكبر،من حيث شمول الإبدال لجميع الحروف الأصول في بعض الأحيان، كما في (السلب، والصرف) و(الغدر، الختل)، (أفل، وغبر). ينظر: الخصائص ١٤٧/٢ : ١٥٤

وبعد أن كتبت ذلك كله، حصلت على النسخة الكاملة من كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان، وطالعت الأجزاء المتعلقة بالتصريف إلى أن ظفرت بنص أبي حيان في الجزء التاسع عشر، حيث يقول: "ولم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر أحد من النحويين إلا أبا الفتح، وحكى عن أبي علي أنه كان يأنس به في بعض المواضع، والصحيح أن هذا الاشتقاق غير معوّل عليه لعدم اطراده"، وقد قال ذلك عقب تعريفه للاشتقاق الأكبر بقوله: "فالأكبر هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد، نحو ما ذهب إليه أبو الفتح من عقد تقاليب (القول) الستة على معنى الخفة والسرعة"، ونقْله – كذلك- عن صاحب المحرر (الرازي) عقد تقاليب مادة الكلمة على القوة والشدة. ينظر: التذييل والتكميل ١٩٦/١٩ – ١٩٧. ولا أدري لمَ يعدل عن أن ينقل عن ابن جني عَقْدَ تقاليب مادة الكلمة على القوة والشدة وينقل عن الرازي، مع أنه نقل عقد تقاليب (القول) عن ابن جني، وقد ذكر ابن جني المادتين في باب واحد. فالحمد لله رب العالمين.

(١) ذكر الشيخ عبد السلام هارون في مقدمة تحقيق المقاييس (٣٩/١) في بيان معنى المقاييس أن ابن فارس "يفطن إلى الإبدال فطنة عجيبة، فلا يجعل للمواد ذات الإبدال معنًى قياسًا جديدًا، بل يردها إلى ما أبدلت منه". وهو أمر جدير بالنظر.

(٢) ينظر: حاشية العطار ٣٧٠/١، والدرر اللوامع (خ) لوحة (٥١)

(٣) ينظر: مفتاح العلوم ص ١٥

(٤) هو ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، المعروف بابن الأثير الكاتب، من تآليفه "المثل السائر في أداب الكاتب والشاعر" و" كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب"، توفي سنة ٦٣٧هـ. ينظر: شذرات الذهب ٣٢٨/٧، والأعلام ٣١/٨.

(٥) ينظر: المثل السائر ١٩٩/٣

وبالجملة: المطرد هو الصغير، لكن في أبواب مخصوصة، وقد تقدم لك ضابط ما هو مطرد منه، وضابط ما ليس بمطرد منه فتذكر[١].

ولنذكر لك بعض ما ذكره العلامة ضياء الدين مما يتعلق بالاشتقاق؛ لفوائد وبالله تعالى التوفيق، قال في المقالة الثانية التي هي في الصناعة المعنوية في النوع السادس والعشرين منها ما حاصله: الاشتقاق على ضربين، صغير وكبير، فالصغير: أن تأخذ أصلًا من الأصول[٢] على نظم مخصوص فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، كتركيب "س ل م"، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصريف[٣]، نحو: سلم وسالم وسلمان وسلمى، وقد اشتق للديغ لفظ السليم من السلامة؛ تفاؤلًا بالسلامة[٤]، والأصل في ذلك[٥] أن يضع واضع اللغة اسمًا أولًا لمسمًّى أول، ثم يجد مسمًّى آخر أو مسميات شبيهة بالمسمى الأول فيضع لها اسما كالاسم الأول[٦] /٤٥ظ/، وأما الاشتقاق الكبير فهو أن تأخذ أصلًا من الأصول كيفما انتظم، فتعقد على تراكيبه وما تصرف منها معنى واحدًا يجمع الجميع، وإن تباعد شيء من ذلك عنها رد بلطف الصنعة[٧] والتأويل إليها[٨]، ولنضرب لذلك مثالًا، فنقول: إن لفظة "قمر"[٩] من الثلاثي لها ست تراكيب، وهي: "ق ر م، ق م ر، ر ق م، ر م ق، م ق ر، م ر ق"، فهذه التراكيب الست يجمعها معنى واحد، وهو القوة والشدة، فالقرم: شدة شهوة اللحم، وقمر الرجل، إذا غلب من يقامره، والرقم: الداهية، وهي الشدة

---

(١) في ب – (فتذكر)

(٢) في ب: كتب في الطرة اليسرى (قوله: أن تأخذ أصلًا إلخ، تعريف بالسبب وإلا فهو الحكم بأن اللفظ مأخوذ من آخر إلخ. هـ منه)، وفي ج: كتب في الطرة اليمنى (قوله: تأخذ إلخ، فيه تساهل منه هـ).

(٣) في ب وفي ج (تصرفه).

(٤) ما ذكره ابن الأثير في الاشتقاق الصغير هو عبارة ابن جني، قال في الخصائص ١٣٦/٢: "فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلًا من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب "س ل م"، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه؛ نحو: سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة والسليم: اللديغ، أطلق عليه تفاؤلًا بالسلامة".

(٥) في ب وفي ج: كتب في الطرة اليسرى من ب واليمنى من ج (قوله: في ذلك، أي فيما علم من اتحاد الأصل واختلاف صيغه وتناسبها في المعنى. هـ منه)، وفي ج (وتوافقها) بدلًا من (وتناسبها).

(٦) ينظر: المثل السائر ١٩٦/٣

(٧) في الأصل: (الصفة)

(٨) ما ذكره ابن الأثير في الاشتقاق الكبير هو عبارة ابن جني في الاشتقاق الأكبر، قال في الخصائص ١٣٦/٢: "وأمَّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنًى واحدًا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه".

(٩) في ج: (ق م ر).

التي تلحق الإنسان من دهره، وعيش مرمق[١] أي: ضيق، وذلك نوع من الشدة أيضًا، والمَقِر: شبه الصَّبِر[٢]، يقال: أمقر الشيء، إذا أمر، وفي ذلك شدة على الذائق وكراهة، ومرق السهم، إذا نفذ من الرمية، وذلك لشدة مضائه وقوته.

واعلم أنه إذا سقط من تراكيب الكلمة شيء[٣] فجائز ذلك في الاشتقاق؛ لأن الاشتقاق ليس من شرطه كمال تراكيب الكلمة، بل من شرطه أن الكلمة كيفما تقلبت بها تراكيبها[٤]، من تقديم حروفها وتأخيرها، أدت إلى معنى واحد يجمعها، فمثال أصل ما سقط من تراكيب الثلاثي لفظة "وس ق"، فإن لها خمس تراكيب، وهي: "وس ق، وق س، س وق، ق س و، ق وس"، وسقط من جملة التراكيب قسم واحد، وهو سقو، وجميع الخمسة المذكورة تدل على القوة والشدة أيضًا، فالوسق من قولهم: استوسق الأمر أي: اجتمع وقوي، والوقس: ابتداء الجرب[٥]، وفي ذلك[٦] شدة على من /٤٦و/ يصيبه وبلاء، والسوق: متابعة السير، وفي هذا عناء وشدة على السائق والمسوق، والقسوة: شدة القلب وغلظه، والقوس معروفة، وفيها نوع من الشدة والقوة؛ لنزعها السهم وإخراجه إلى ذلك المرمى المتباعد.

واعلم أنا لا ندعي أن هذا[٧] يطرد في جميع اللغة، بل قد جاء شيء منها كذلك، وهذا مما يدل على شرفها وحكمتها؛ لأن الكلمة الواحدة تتقلب على ضروب من[٨]

---

(١) في ج: (مزمق).

(٢) روى أَبُو عبيد عَن الْأَصْمَعِي قَالَ: المَقِر: الصَّبِر نفسُه. وَكَذَلِكَ الأمويّ. وَقَالَ أَبُو عَمْرو: المَقِر: هُوَ شجر مُرٌّ. ينظر: تهذيب اللغة ١٢٧/٩(م ق ر).

(٣) في ب وفي ج: كتب في الطرة اليمنى (قوله: إذا سقط من تراكيب الكلمة شيء، بأن كان بعض تراكيبها مهملًا. هـ منه)

(٤) في ب وفي ج: كتب في الطرة اليمنى (قوله: كيف تقلبت بها تراكيبها، أي تراكيبها الموضوعة، فلا ينافي ما قبله. هـ منه) وفي ج (كيفما) بدلًا من (كيف).

(٥) في الأصل، وب، وج: (الحرب)، وما أثبته ملائم للسياق، فـ"الوقس: الجرب". لسان العرب ٢٥٧/٦ (و ق س).

(٦) في الأصل: (ذاك) وما أثبته من ب ملائم لنص المثل السائر.

(٧) في ب: كتب في الطرة اليمنى (قوله: أن هذا، أي ما ذكره من شرط الاشتقاق الكبير، ثم حرر اشتراط ما ذكره إن شئت . هـ منه).

(٨) في الأصل: (في) وما أثبته من ب ملائم لنص المثل السائر.

التقاليب، وهي مع ذلك دالة على معنى واحد، وهذا من أعجب الأسرار التي توجد في لغة العرب وأغربها، فاعرفه[١] اهـ.

[بين الاشتقاق والتجنيس]

ثم اعلم أنه قد يأتي لفظان مثلًا لا يجمعهما[٢] الاشتقاق، وإنما بينهما تجنيس وهو – كما في المثل السائر– اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، وقد يأتي عكس ذلك ويتوهم من لم يتقن معرفة الاشتقاق والتجنيس خلاف الواقع، ومن الأول كما في المثل السائر ما في قوله صلى الله عليه وسلم: "أسلم سالمها الله، وغفار غفر الله لها، وعُصَيَّة عصت الله ورسوله[٣]"[٤] قال: فإن أسلم وغفار وعُصَيَّة أسماء قبائل، ولم تُسمَّ أسلم من المسالمة، ولا غفار من المغفرة، ولا عُصَيَّة من تصغير عصا، وهذا هو التجنيس وليس بالاشتقاق، والنظر في مثل ذلك يحتاج إلى فكرة وتدبر؛ كي لا يختلط التجنيس بالاشتقاق[٥] اهـ.فتأمل. ومن الثاني كما في المثل السائر أيضًا قول البحتري:

أَمَحلّتَيْ[٦] سَلمَى بكاظمةَ اسلَما[٧]

وقول الآخر:

وَمَا زَالَ مَعْقُولًا عِقَالٌ عَنِ النَّدَى ... وَمَا زَالَ مَحْبُوسًا عَنِ الْخَيْرِ حَابِسُ[٨]

قال: وربما ظن أن هذا البيت وما يجري مجراه تجنيس /٤٦ظ/، حيث قيل فيه: معقول وعقال، ومحبوس وحابس، وليس الأمر كذلك، وهذا الموضع يقع فيه الاشتباه

---

(١) ينظر: المثل السائر ١٩٨/٣ – ١٩٩، وعبارة ابن جني في الخائص قريبة من هذا، يقول: "واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة، بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذرًا صعبًا، كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبًا وأعز ملتمسًا، بل لو صحَّ من هذا النحو، وهذه الصنعة المادة الواحدة تتقلّب على ضروب التقلب كان غريبًا معجبًا، فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر ويجاريه إلى المدى الأبعد". الخصائص ١٤٠/٢ – ١٤١

(٢) في الأصل: (يجمعها) وما أثبته من ب ملائم للسياق.

(٣) في ج + (ورسوله).

(٤) رواه البخاري ٤/ ١٨١ برقم (٣٥١٣)، ومسلم ٤/ ١٩٥٣ برقم (٢٥١٨).

(٥) ينظر: المثل السائر ١٩٧/٣

(٦) في الأصل: (أملتي) وما أثبته من ب ملائم للسياق.

(٧) صدر بيت من الكامل، وعجزه: (وَتَعَلَّمَا أَنَّ الْهَوَى مَا هِجْتُمَا). ينظر: ديوان البحتري ٧٥٦/٥ وعجزه.

(٨) من الكامل لجرير، ورواية الديوان (فما زال معقولا عقال عن العلا) ينظر: ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ١٨٤/١ .

كثيرًا على من لم يتقن معرفته[١]. أهـ. فتأمل. وقال الزملكاني في شرح المفصل كما نقله العطار: ومن الاشتقاق قوله تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ ﴾ [الروم: ٤٣] وقوله – عليه الصلاة والسلام – «ذو الوجهين لا يكون عند الله وجيها»[٢] وليس منه ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾ [الرحمن: ٥٤] ؛ لأن الجنى ليس من معنى الاجتنان[٣]. أهـ.

[تصور الوضع عند السكاكي وعلاقته بمذهب البصريين والكوفيين في الاشتقاق]

ثم إني رأيت في المفتاح في نسخة سقيمة جدًّا ما فيه مخالفة للمعروف من مذهب البصريين والكوفيين في الاشتقاق، فأردت ذكر ما لخصته منه مع زيادة للإيضاح هنا عسى أن يعثر عليه ذو همة علية واقتدار على بعض شروحه فيراجع، لعله يظفر بما يكشف عن حقيقة الحال، وهو أن الواضع يعتبر المعاني أولًا، ثم يقصد لجنس جنس منها معينًا بإزاء كل من ذلك طائفة من الحروف، ثم يقصد لتنويع الأجناس شيئًا فشيئًا متصرفًا في تلك الطوائف بالتقديم والتأخير، والزيادة فيها بعد والنقصان منها مما هو كاللازم للتنويع وتكثير الأمثلة، ومن التبديل لبعض تلك الحروف بغيره لعارض، وهكذا عند تركيب الحروف، كمن[٤] قصد هيئة ابتداء، ثم من تغييرها شيئًا فشيئًا بحسب التنويع فتجيء أنت فتبتدئ[٥] محل التنويع من حيث انتهى الواضع في تنويعه، وهو الأوضاع الجزئية، بأن تقصد المنتهى فترده لجنسه أي لأعم منه، ثم ترد ذلك الجنس لجنسه، وهكذا

---

(١) ينظر: المثل السائر ١٩٧/٣

(٢) أورده القاضي عياض في الشفا بهذا اللفظ، ولم أقف عليه به في كتب الحديث، وفي سنن أبي داود عن عمار بن ياسر: "قال رسولُ الله –صلى الله عليه وسلم–: "من كان له وجهانِ في الدُنيا، كان لهُ يومَ القيامَةِ لسانانِ من نار". ينظر: سنن أبي داود ٧/ ٢٣٥، حديث رقم (٤٨٧٣)، والشفا ص ١٢٢.

(٣) نص ابن الزملكاني في كتابه التبيان حيث قال: "الاشتقاق وهو أن تأتي بألفاظ يجمعها أصل واحد ويكون معناه مشتركًا كما أن حروفه الأصول مشتركة فتزيد على معنى الأصل تغاير اللفظين بوجه، كـ "ضرب – ويضرب – واضرب– وضارب– ومضروب – وضروب– وضراب– ومضراب– ومضرب" فإن ذلك كله مشتق من الضرب، ومنه قوله تعالى:﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ ﴾ [الروم: ٤٣] ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: " ذو الوجهين لا يكون وجيها عند الله ، ومما يشبه المشتق وليس بمشتق قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾ [[الرحمن: ٥٤]، وإن أصل كل واحد من الكلمتين غير أصل الأخرى، فجنى من جنى الشيء يجنيه، إذا قطعه، والجنة من جنه الله إذا ستره". التبيان في علم البيان ١٦٩ – ١٧٠، وينظر: حاشية العطار ١/ ٣٦٨

(٤) في ج: (من)

(٥) في الأصل: رسمت الكلمة هكذا "فتبتدائ" وفي ب وفي ج: رسمت هكذا: "فتبتدا" وكتب في الطرة اليسرى من ب "فتبتدا هكذا بألف بخط المؤلف".

فترجع /٤٧و/ من تلك الأوضاع الجزئية القهقرى في التجنيس، وهو التعميم، إلى حيث ابتدأ الواضع منه، وهو وضعه الكلي لتلك الجزئية من طوائف الحروف، مثلًا قصد الواضع في ضمن قصد أجناس المعاني أولًا إلى جنس البَيْن الذي هو مطلــق البينونة، وعيَّن بإزائه لفظ البين، وهو طائفة مخصوصة من الحروف هي ب ي ن، وعين بإزاء بقية الأجناس ألفاظًا، ثم قصد إلى تنويع ذلك الجنس شيئًا فشيئًا، وقصد تنويع بقية الأجناس متصرفًا في هذه الطائفة من الحروف الثلاثة المذكورة بشيء مما سبق، ومتصرفًا في بقية الطوائف كذلك، فمن جملة ما صدر منه قصده إلى أخص من البَيْن، وهو حصول البينونة وتعيينه[١] بإزائه لفظ بان بالوضع النوعي، ثم إلى أخص من ذلك، وهو المباينة من جانب، فعين[٢] بإزائه لفظ باين بالوضع النوعي، ثم إلى أخص من ذلك وهو المباينة من الجانبين فعين بإزائه لفظ التباين، ثم إلى أخص من ذلك وهو موضع التباين، فعين بإزائه لفظ[٣] المتباين[٤] بالوضع النوعي، فتجيء أنت فتبتدئ من لفظ المتباين الذي هو لموضع التباين وهو أخص تلك المعاني[٥]، فترده إلى أعم منه في لفظ التباين الذي هو بمعنى المباينة من الجانبين[٦]، ثم ترد هذا إلى أعم منه في لفظ باين الذي هو بمعنى المباينة من جانب[٧]، ثم ترد هذا إلى أعم منه في لفظ بان الذي هو بمعنى حصول البينونة، ثم ترد هذا إلى أعم منه في لفظ البَيْن، قال: وهذا أي ما تصنعه أنت، هو الذي يعنيه أصحابنا بالاشتقاق، ثم إذا اقتصرت في التجنيس على ما تحتمله حروف كل طائفة بنظم مخصوص /٤٧ظ/ كمطلق البينونة فيما مر بنا من المثال للباء ثم الياء ثم النون، وهو المتعارف، سمي الاشتقاق الصغير، وإن تجاوزت إلى ما احتملته من معنى أعم من ذلك كيفما انتظمت، مثل الصور الست للحروف الثلاثة المختلفة من حيث النظم والأربع والعشرين للأربعة – يعني فيما إذا كانت الأصول أربعة– والمائة والعشرين للخمسة – يعني فيما إذا كانت الأصول[٨] خمسة– سمي الاشتقاق الكبير، وههنا نوع ثالث من الاشتقاق كان يسميه

---

(١) في الأصل: (وتعينه) وما أثبته من ب ملائم للسياق.
(٢) في الأصل: (معنى).
(٣) في ب وفي ج +: (التباين ثم إلى أخص من ذلك وهو موضع التباين فعين بإزائه لفظ).
(٤) (النوعي ... المتباين) في ج كتبت العبارة في الطرة اليسرى ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (بان).
(٥) (وهو ... المعاني) في ب: كتبت في الطرة اليسرى ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (التباين).
(٦) في الأصل: (جانب) وما أثبته من ب وج ملائم لما في مفتاح العلوم.
(٧) (ثم ... جانب) في ج كتبت العبارة في الطرة اليسرى ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (الجانبين).
(٨) (أربعة ... الأصول) في الأصل: كتبت في الطرة اليسرى إلى أعلى اللوحة.

شيخنا الحاتمي[١] رضي الله عنه الاشتقاق الأكبر، وهو أن تتجاوز إلى ما احتملته أخوات تلك الطوائف[٢] من الحروف نوعًا أو مخرجًا، وقد عرفت الأنواع والمخارج على ما نبهناك، وإنه نوع لم أر أحدًا من سحرة هذا الفن، وقليل ما هم، حام حوله على وجهه إلا هو، وما كان ذلك منه تغمده الله برضوانه إلا لكونه الأول والآخر في علماء الفنون الأدبية إلى علوم أخر ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤] [٣] فتدبر حق التدبر[٤] في ذلك، والله تعالى[٥] أعلم.

التذييل

لا بد في تحقيق الاشتقاق من التغيير ولو تقديرًا كما في طَلَبَ من الطَلَب ولا بدّ من قيام الوصف بمن اشتق له من لفظه اسم كالعالم لمن قام به العلم خلافًا للمعتزلة حيث قالوا: إنه تعالى عالم بذاته وليس قائمًا به علم لئلا تتعدد القدماء

التذييل [٦]

[التغيير المقدر في الاشتقاق]

قوله[٧]: **(لا بد في تحقق الاشتقاق من التغيير)** تصريح بما علم مما مر، وقد تقدم التنبيه على ذلك فتنبه. قوله[٨]: **(كما في طَلَب من الطَّلَب)** لما كان حال آخر الكلمة غير معتبر كان التغير[٩] هنا مقدرًا، وإلا فالطلب ساكن الآخر قبل دخول العامل بسكون الوقف؛ فإن الأسماء ما لم يقم بها سبب البناء فهي قبل التركيب موقوفة لا معربة ولا مبنية[١٠]، بخلاف طَلَبَ فإنه متحرك الآخر بحركة البناء الأصلي.

---

(١) ذكر الدكتور أحمد مطلوب أن السكاكي لم يذكر من مشايخه غير الحاتمي، يقول: "وقد رجعنا إلى ما تيسر لنا من المصادر فلم نستطع أن نعرف الحاتمي هذا معرفة تامة" وذكر احتمال أن يكون الحاتمي هو سديد الدين بن محمد الخياطي، وقد كان رأسًا في الفقه والكلام، وذكرت المصادر أن السكاكي تفقه عليه. ينظر: البلاغة عند السكاكي ص ٥٣.

(٢) في ب: (الطائفة).

(٣) ينظر: مفتاح العلوم ص ١٤ – ١٥

(٤) في الأصل: (التدبير) وما أثبته من ب ملائم للسياق.

(٥) في ب + (تعالى).

(٦) في ب وفي ج + (التذييل) وقد كتبت في الطرة اليمنى في ب، واليسرى في ج.

(٧) في ج + (قوله).

(٨) في ج + (قوله).

(٩) في ج : (التغيير).

(١٠) اختلف في الأسماء قبل التركيب من هذه الجهة، فقيل: مبنية، وقيل معربة حكمًا، وقيل موقوفة لا معربة ولا مبنية. ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٣٥، وتوضيح المقاصد للمرادي ١/ ٣٠١.

[معنى قيام الوصف بمن اشتق له من لفظه اسم وبيان ما لا يدخل فيه]

قوله[١]: **(ولا بد من قيام الوصف إلخ)** ليس المراد أنه لا بد من قيامه به بالفعل حال الاشتقاق، بل المراد أنه لا بد أن تكون له حالة قيام /٤٨و/ به كما يعلم من كلامه بعد فتنبه.

ثم هذا الشرط إنما هو في اشتقاق اسم الفاعل ونحوه، لا في اشتقاق نحو الحمار من الحمرة والقارورة من القرار فتنبه لذلك أيضًا، ولا تأخذ بظاهر كلامه.

ثم لا يخفى أنه لا يشترط مثل هذا الشرط فيما إذا كان اشتقاق الاسم من اسم الذات كلابن وتامر؛ بناء على أن نحو ذلك من المشتق[٢]؛ إذ من المحال قيام الذات بغيرها، فلذلك خص الوصف.

[خلاف المعتزلة في اشتراط قيام الوصف بمن اشتق له من لفظه اسم ومذهبهم في الصفات]

قوله[٣]: **(حيث قالوا: إنه تعالى عالم بذاته إلخ)** فلزم من كلامهم أنه يصح اشتقاق الاسم من دال الوصف لمن لم يقم به ذلك الوصف، فهم غير مصرحين بذلك، وإنما يلزم ما قالوه، فيحتمل أن يقولوا به ويحتمل خلافه[٤]، لكن قال في الآيات: كلام المحصول صريح في أنهم صرحوا بذلك[٥]، ثم المقصود من قوله: **(حيث قالوا إلخ التمثيل)** فإنهم على ما قاله المحلي في شرح جمع الجوامع قالوا مثل ذلك في بقية صفات المعاني ما عدا

---

(١) في ج + (قوله).

(٢) في الأصل: رسمت من دون نقط التاء.

(٣) في ج + (قوله).

(٤) قال الكمال على قول المصنف: (حيث نفوا عن الله تعالى صفاته الذاتية كالعلم): " أشار بذلك إلى أن المعتزلة لم يصرحوا في قاعده الاشتقاق بما نقل عنهم، وإنما أخذ ذلك من نفهيم [نفيهم] صفات الذات كالعلم والقدرة مع موافقتهم على أن الله سبحانه عالم قادر ... لكن بذاته لا بصفة زائدة، متكلم بمعنى أنه خالق الكلام في شجرة بناء على إنكارهم الكلام النفسي، وبزعمهم أن لا كلام إلا اللفظي، وقيام اللفظي بذاته ممتنع، فلزم من ذلك صدق المشتق على ما لم يقم به الوصف، أي معنى المشتق منه، فما نقل عنهم لازم لمذهبهم، ولازم المذهب ليس بمذهب على الراجح، فقد يقول المعتزلة: ما ذكرتم هو مقتضى اللغة، ولم نخالفه، ولكن الدليل العقلي منع من قيام الكلام بالذات المقدسة، وكان معنى الكلام في وصفه تعالى خلقه إياه وهذه الصفة ثابتة له تعالى، وباعتبارها وقع الاشتقاق، فلم يخالفوا قاعدة الاشتقاق؛ إذ هم قائلون بأن الاشتقاق باعتبار صفة ثابتة له تعالى". الدرر اللوامع (خ) لوحة (٥٢).

(٥) ينظر: الآيات البينات للعبادي ١١١/٢، والمحصول ٢٣٨/١ – ٢٣٩

الكلام، فإنهم قالوا فيه: متكلم، بمعنى خالق الكلام[١] في جسم من الأجسام كالشجرة، فلم يخالفوا هنا كما قاله المحلي في شرح جمع الجوامع؛ لاتصافه تعالى بصفة الخلق، قال: ولم يخالفوا أيضًا في الباقي لموافقتهم على تنزيهه تعالى عن أضداد القدرة والعلم إلخ، فلا يسعهم نفي ذلك، وإنما ينفون زيادته على الذات، ويزعمون أنه نفس الذات، مرتبين ثمرته على الذات، ككونه عالمًا قادرًا[٢]. انتهى[٣] بالمعنى، أي فالقدرة عندهم هي الذات باعتبار تعلق مخصوص، والعِلْم هو الذات باعتبار تعلق مخصوص أيضًا، وهكذا فالذات من حيث إيجادها الشيء مثلًا قدرة، ومن حيث الانكشاف /٤٨ظ/ المخصوص علم وهكذا، وقد نقل ذلك في الآيات عن السعد وغيره[٤]، فالاشتقاق هنا ليس من وصف حتى تجيء المخالفة، هذا[٥] وانظر ما معنى علم الله ويعلم الله[٦] مثلًا على مذهبهم المذكور من أن العلم هو نفس الذات لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار، وأن القدرة هي[٧] نفس الذات كذلك وهكذا[٨]، وقد رُدَّ مذهبهم بما لا حاجة هنا إلى ذكره[٩].

ثم إن العلامة الناصر فيما كتبه على كلام المحلي ذكر أن المعتزلة[١٠] والحكماء[١١] يقولون: إن تلك الصفات صفات اعتبارية ثابتة للذات، فالعلم بمعنى انكشاف المعلوم

---

(١) في ب وفي ج : (للكلام).
(٢) ينظر: حاشية العطار ١/٣٧١ – ٣٧٢
(٣) في ج : (أ هـ).
(٤) ينظر: الآيات البينات للعبادي ٢/١١٣ وكلام التفتازاني في شرح العقائد ص ٥٨
(٥) في ب: (هنا).
(٦) (ويعلم الله) في ج تكرر رسمها في الطرة اليسرى ووضعت علامة اللحق على نفس العبارة.
(٧) في ج: كتبت هذه الكلمة في الطرة اليسرى، ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (القدرة).
(٨) وذلك أنهم إذا "قالوا: عَلِم الله أمر كذا، أو يعلم كذا، فمعناه عندهم أنه لا يجهل، ويرون أن الفعل دخله المجاز، والمراد به هذا، كما دخل المجاز في قولهم: مات فلان، مع أنه لم يحدث موتًا لكنه دليل على أنه ليس بحي". مسائل ابن رشد الجد ١/ ٦١٣.
(٩) من ذلك ما ذكره الرازي "أن المشتق مركب والمشتق منه مفرد، والمركب بدون المفرد غير معقول". المحصول ١/٢٣٩.
(١٠) المعتزلة: فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي، وازدهرت في العصر العباسي، وقد اعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية؛ لتأثرها ببعض الفلسفات المستوردة مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة والجماعة، وقد أطلق عليها أسماء مختلفة منها: المعتزلة والقدرية والعدلية وأهل العدل والتوحيد والمقتصدة والوعيدية. ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب ١/٦٤ – ٦٥
(١١) المقصود بهم هنا الفلاسفة، كما يبدو من سياق الحديث بعد.

لا صفة توجب الانكشاف وهكذا[١]، وعليه يظهر معنى قولنا: علم الله مثلًا، ويكون معنى قول المحلي: إن العلم ونحوه عندهم نفس الذات، بمعنى[٢] أنه ليس أمرًا وجوديًّا زائدًا عليها، لكن قال العطار: إن ما ذكره العلامة الناصر خلاف المحرر في الكتب الكلامية المعتمدة وكان الشيخ أخذه من قول الجلال الدواني[٣] في شرح العقائد العضدية ظاهر كلام المعتزلة أنها من الاعتبارات العقلية[٤]، فنقله ولم ينظر فيما كتبه حواشيه في هذا المحل[٥].

وقد قال بعض من كتب عليه من محققي المتأخرين: وأما باطن كلامهم، فالصفات التي جعلها الأشاعرة والماتريدية صفات حقيقية زائدة مثل العلم والقدرة، هي عين الذات عندهم إلا صفة الإرادة فإنها حادثة قائمة بذاتها لا بمحل في زعمهم، والصفات التي جعلوها صفات اعتبارية زائدة ليست بتلك الصفات، بل الصفات المعللة بها كالعالمية المعللة بالعلم إلخ، لكن لما كان العلم /٤٩و/ والقدرة وأمثالهما عين الذات عندهم كانت تلك الصفات معللة بالذات عندهم لا بالعلم الزائد إلخ؛ ولذا قالوا: هو عالم بالذات وقادر بالذات وعلمه عين ذاته وعالميته زائدة وقادر بذاته وقادريته زائدة إلخ، فليس للواجب علم زائد لا صفة حقيقية ولا اعتبارية؛ ولذا أورد عليهم الأشاعرة بأن قولهم: هو عالم ولا علم له، بمنزلة قولنا: هذا الجسم أسود ولا سواد له، وهو سفسطة فلو أثبتوا له تعالى علما زائدًا

(١) ينظر: الآيات البينات للعبادي ١١٢/٢ – ١١٣ .

(٢) في ج – (بمعنى).

(٣) في ب: (الدوالي)، وهو جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني الشافعي، تقدم فِي الْعُلُوم سِيمَا العقليات، مشارك في بعض العلوم له مصنفات كثيرة، منها شرح التهذيب للتفتازاني في المنطق، شرح عقائد الإيمان لعضد الدين الإيجي، توفى سنة ٩١٨هـ. ينظر: الأعلام ٣٢/٦، ومعجم المؤلفين ٩/ ٤٧.

(٤) قال الجلال الدواني: "ولا خلاف بين المتكلمين كلهم والحكماء في كونه تعالى عالمًا قادرًا مريدًا متكلمًا وهكذا في سائر صفاته، ولكنهم تخالفوا في كون الصفات عين ذاته أو غير ذاته أو لا هو ولا غيره، فذهب المعتزلة والفلاسفة إلى الأول، وجمهور المتكلمين إلى الثاني والأشعري إلى الثالث، والفلاسفة حققوا عينية الصفات بأن ذاته تعالى من حيث إنه مبدأ انكشاف الأشياء عليه علم، ولما كان مبدأ الانكشاف على ذاته بذاته كان عالمًا وكذا الحال في القدرة والإرادة وغيرهما من الصفات ... وأما المعتزلة فظاهر كلامهم أنها عندهم من الاعتبارات العقلية التي لا وجود لها في الخارج، واستدل الفريقان على نفي الغيرية". حاشية الكلنبوي على شرح الجلال الدواني ومعهما حاشية المرجاني وحاشية الخلخالي ص ٢٥٩ – ٢٦٢

(٥) ينظر: حاشية العطار ٣٧٢/١

ولو وصفًا اعتباريًّا لم يكن لذلك الإيراد وجه أصلًا[١] أهـــ. فهذا صريح فيما قاله الشارح وفي الدواني أيضًا، والفلاسفة حققوا عينية الصفات[٢] أهـــ.

فرجع كلام المعتزلة إلى كلام الفلاسفة بعينهم، ولنا في هذا المطلب رسالة مستقلة استوعبنا فيها أطراف الكلام[٣] أهـــ.

وأنت ترى العلامة الناصر سوى فيما ذكره بين المعتزلة والحكماء، والذي يفهم من كلامه أنه لا مستند له في ذلك إلا أن إثبات الصفات وجعلها عين الذات محال بداهة؛ لما يلزمه من اتحاد الذات والمعنى، وقد رده في الآيات بما حاصله أنه ليس اللازم على ذلك إلا اتحاد الذات والصفات التي ليست عندهم من قبيل المعاني بحسب الذات لا بحسب الاعتبار أيضًا[٤] أهـــ.

ثم كونها عندهم عين الذات سوى الإرادة، فإنها حادثة قائمة بذاتها في زعمهم مخالف لكلام المحلي، حيث استثنى الكلام ولم يستثن الإرادة[٥]، فحرر إن شئت. قوله[٦]: **(لئلا تتعدد القدماء)** والحق أن تعدد القدماء[٧] إنما هو محذور في ذوات لا في ذات وصفات أهـــ. محلي على جمع الجوامع[٨].

---

(١) ينظر: حاشية الكلنبوي على شرح الجلال الدواني ومعهما حاشية المرجاني وحاشية الخلخالي ص ٢٦٢ وقال المحشي المرجاني: " قوله: (وأما المعتزلة فظاهر كلامهم الخ) وهذا الظاهر مذهب قدمائهم على ما عرفت، وهم مع مشاركتهم المتأخرين من الأشاعرة في زيادة الصفات وهو الوبال والقول المحال، زادوا عليهم بكذب زائد فجعلوها أمورًا اعتبارية، تعالى عما يقوله الظالمون علوًّا كبيرًا. قوله: (واستدل الفريقان) أي الفلاسفة ومتأخروا المعتزلة المتابعين لهم المتشبثين بأذيالهم في عينية الصفات، وفيه إشارة إلى أنهم عدلوا عن مذهبهم وتابعوا الفلاسفة تحاشيًا عن النقص بالذات والاستكمال بالغير" حاشية الكلنبوي على شرح الجلال الدواني ومعهما حاشية المرجاني وحاشية الخلخالي ص ٢٦١ – ٢٦٢ .

(٢) ينظر: حاشية الكلنبوي على شرح الجلال الدواني ومعهما حاشية المرجاني وحاشية الخلخالي ص ٢٦١

(٣) ينظر: حاشية العطار ١/ ٣٧٢. ولعل العلامة العطار يقصد رسالته في جواب سؤال عن أزلية العالم، وقد طبعت في الأصلين للدراسات والنشر عام ٢٠٢٠م، بعنوان (رسالة في حدوث العالم والفرق بين أزليّة الإمكان وإمكان الأزليّة) بتحقيق مصطفى أحمد ثابت.

(٤) ينظر: الآيات البينات للعبادي ١١٣/٢ .

(٥) ينظر: حاشية العطار ٣٧١/١ – ٣٧٢

(٦) في ج + (قوله).

(٧) في ب – (القدماء)

(٨) ينظر: حاشية العطار ٣٧٢/١ .

ولا بد أن يكون للوصف اسم فلا يصح مما لا اسم فيه كأنواع الروائح فإنها لم توضع لها أسماء استغناء عنها بالتقييد كرائحة العنبر والمسك والورد

[لا يشتق إلا مما له اسم من الأوصاف، وبيان الخلل في عبارة المصنف]

قوله[١]: **(ولا بد أن يكون للوصف /٤٩ظ/ اسم فلا يصح مما لا اسم له كأنواع الروائح)** ولا يخفى أن هذا الكلام خال عن الفائدة، واعلم أنهم قالوا: إن قام بالشيء وصف له اسم وجب الاشتقاق، وذكروا قولهم: له اسم؛ لصحة الطرد، ثم أخذوا محترز ذلك بقولهم: أو ما ليس له اسم، كأنواع الروائح لم يجب؛ لاستحالته، فأخذ المصنف ما ذكروه لصحة الطرد وقدمه، وجعله شرطًا، فجاء الخلل في كلامه[٢].

وحيث قام بالشيء وصف له اسم وجب لغة الاشتقاق من ذلك الاسم لمن قام به الوصف كاشتقاق العالم من العلم لمن قام به معناه

[ما يدخل في وجوب الاشتقاق من المطرد وغيره إذا قام بالشيء وصف له اسم]

قوله[٣]: **(وحيث قام بالشيء وصف إلخ)**[٤] هذا في اشتقاق نحو اسم الفاعل مما هو

---

(١) في ج + (قوله).

(٢) نص عبارة تاج الدين السبكي: "فإن قام به ما له اسم وجب الاشتقاق، أو ما ليس لـــه اســـم، كـــأنواع الروائح لم يجب"، وذكر الشيخ حلولو: أن ذلك يعني أن كل ما قام به وصف، وكان لذلك الوصـــف اسم وجب الاشتقاق لغة من ذلك الاسم، كاشتقاق العالم من العلم لمن قام به معناه، وإن قام به وصف ليس له اسم، كأنواع الروائح، فإنه لم يوضع لها اسم؛ استغناء بالتقييد، كرائحـــة كـــذا، لـــم يجـــب الاشتقاق؛ لاستحالته، ونبه الشيخ حلولو إلى أن عبارة المصنف (تاج الدين السبكي) بنفي الوجوب في ما ليس له اسم مخالف لعبارة الإمام (الرازي) بالاستحالة؛ فإن نفي الوجـــوب لا يـــدل علـــى عـــدم الجواز.

ومن هنا كانت عبارة المصنف (ابن الجوهري) هنا خالية عن الفائدة كما ذكر المحشي (الخفـــاجي)؛ حيث إنه اشترط ما هو واقع بالفعل، ونفى صحة ما هو غير حاصل ويســـتحيل وقوعـــه. ينظـــر: المحصول ٢٤٨/١، وجمع الجوامع ص ٢٧، والضياء اللامع شرح جمع الجوامع ١٨٣/٢ – ١٨٤.

(٣) في ج + (قوله).

(٤) قال ابن السراج: "إن قال قائل: إذا اشتق لشيء من كلمة بناء من الأبنية فهل يلزم أن يكون ذلك اللفظ والبناء لكل ما وجد فيه ذلك المعنى أم لا؟ الجواب في ذلك أنه يجب أن يفرق بين الأبنية إذا اشـــتق شيء من شيء ليكون أوضح، وإلا خرج الكلام إلى اللبس، وليس كل ما يشارك شيئًا في معنى فـــلا بد أن يشتق له من لفظه ويصاغ له بناء، وإنما ينظر إلى ما استعملت العرب مـــن ذلـــك فيســـتعمل ويوقف عنده ... وقد أحكم هذا المعنى سيبويه رحمه الله وأجاده، فقال: (وأمـــا الـــدّبَران والسِّـــماك والعيوق وهذا النحو، فإنما يُلزَم الألفَ واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه. فإن قال قائل: أيقـــال لكل شيء صار خلف شيء دَبَران، ولكل شيء عاق عن شيء عيّوق، ولكل شيء ســـمك وارتفـــع سِماك، فإنك= =قائل له: لا، ولكن هذا بمنزلة العِدل والعَديل. والعديل: ما عادَلك من الناس، والعِدل

مطرد، أي غير مقصور على السماع، دون اشتقاق نحو القارورة مما ليس بمطرد، والمطرد كما يؤخذ من كلام شيخ الإسلام وغيره هو ما جعل معنى الأصل المشتق منه جزءًا من معناه كاسم الفاعل إلا لمانع كالفاضل لا يطلق على الله تعالى مع إثبات الفضل له، وغير المطرد: ما ليس كذلك كالقارورة، فإن معنى القرار إنما اعتبر مرجحًا للتسمية بالقارورة ولم يجعل جزء معناها، فلا تطلق على غير الزجاجة المخصوصة، وكالدَّبَرَان فإن معنى الدّبُور إنما اعتبر مرجحًا للتسمية بالدبران ولم يجعل جزء معناه، فلا يطلق على شيء مما فيه دبور غير الكواكب الخمسة التي في الثور، وهي منزلة من منازل القمر(١)، وقد يقال: عدم إطلاق الفاضل ونحوه لمانع شرعي، ثم رأيته في الآيات نقل استظهار تخصيص قوله في جمع الجوامع: فإن قام به ما له اسم وجب الاشتقاق بالمطرد عن شيخ الإسلام معللًا بأنه قاعدة والقاعدة يجب اطرادها(٢)، قال سم: وأقول: يحتمل أن المراد الوجوب ولو في الجملة فيشمل غير/٥٠و/ المطرد أيضًا فليتأمل(٣) أهـ. وقال قبل ذلك: وهل يجب الاشتقاق إذا كان في الذوات كتامر ولابن وحداد فإنه صحيح كما تقدم في الكلام على قوله: ومن لم يقم به وصف لم يجز أن يشتق له منه اسم، فيه نظر، ولا يبعد تخريجه على اطراد استعمال ذلك وعدمه، فإن قلنا باطراده فالقياس الوجوب، أو بعدمه ففيه ما يأتي آنفا(٤) أهـ. وأراد بما يأتي ما ذكره عن شيخ الإسلام مع قوله بعده: وأقول

لا يكون إلا للمتاع، ولكنهم فرقوا بين البناءين ليفصلوا بين المتاع وغيره. ومثل ذلك بناء حصين وامرأة حصان، فرقوا بين البناء والمرأة، فإنما أرادوا أن يُخبروا أن البناء مُحرز لمن لجأ إليه، وأن المرأة محرزة لفرجها. ومثل ذلك الرزين من الحجارة والحديد، والمرأة رزان، فرقوا بين ما يُحمَل وبين ما ثقُل في مجلسه فلم يخف. وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب؛ فقد يكون الاسمان مشتقّين من شيء والمعنى فيهما واحد، وبناؤهما مختلف، فيكون أحد البناءين مختصًا به شيء دون شيء ليفرق بينهما. فكذلك هذه النجوم اختُصّت بهذه الأبنية) فهذا كلام سيبويه ومذهبه وهو الصواب الذي لا مذهب عنه" الاشتقاق لابن السراج ص ٢٦ – ٢٧، والكتاب لسيبويه ١٠٢/٢.

(١) ينظر: حاشية شيخ الإسلام ٥٩١/١ – ٥٩٢.

(٢) ينظر: الآيات البينات للعبادي ١١٥/٢ .

(٣) ينظر: المرجع السابق: الصفحة نفسها.

(٤) ينظر: الآيات البينات للعبادي ١١٥/٢ .

إلخ[١]، يعني أنه يختلف الحال بإرادة ظاهر الوجوب وإرادة الوجوب ولو في الجملة فافهم.

[الأفعال التي أماتتها العرب وتعدد الفرع للأصل الواحد لا ينافي الاطراد]

ثم في الآيات ما نصه: فإن قلت قضية الفرق الذي أبدوه هنا بين ما يطرد وما لا يطرد أن الفعل من الأول مع أن بعض الأفعال لا يستعمل؛ لأن العرب أماتتها فهل ينافي ذلك اطراد الأفعال؟ قلت: لا ينافيه؛ لأن تلك الأفعال التي أماتتها العرب كالمستثنيات من القاعدة[٢] أهـ. وبهذا يندفع ما يقال هنا، وهو أن العطار في حاشيته على شرح المحلي لجمع الجوامع كتب على قوله: الاشتقاق رد لفظ إلى لفظ آخر بأن يحكم بأن الأول مأخوذ من الثاني أي فرع عنه، ما نصه: وقد يتعدد الفرع لأصل واحد، فقد صرح ابن يعيش في شرح المفصل بأنه قد يكون[٣] الاسمان مشتقين من شيء، والمعنى بهما واحد وبناؤهما مختلف، فيخص أحد البناءين شيئًا دون شيء للفرق، فإنهم قالوا عِدْل لما يعادل من[٤] المتاع، وعديل لما يعادل من الأناسي، والأصل واحد، وهو ع د ل. والمعنى واحد، ولكن[٥] خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق، ومثله بناء حصين وامرأة /٥٠ظ/ حَصان، والأصل واحد، والمعنى واحد، وهو الحرز، فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ إليه، والمرأة تحرز فرجها[٦] أهـ. إذ لا يخفى أنه مشكل على الفرق المذكور، ويجاب عنه بأنه في معنى المستثنى من القاعدة فتدبر.

[معنى وجوب الاشتقاق لغة]

ثم إن قلت: ما معنى وجوب الاشتقاق لغة؟ ولأي شيء ذلك؟ قلت: لما وضع واضع اللغات المشتقات أعني أسماء الفاعلين والمفعولين ونحو ذلك بقانون كلي، فقال مثلًا مراعيًا أحوال أسماء الأحداث أعني المصادر: وضعت وزن فاعل لكل ما له مبدأ اشتقاق[٧]

---

(١) قال في الآيات: "قال شيخ الإسلام: والظاهر تخصيصه بالمطرد؛ لأنه قاعدة، والقاعدة لا تكون إلا مطردة ا.هـ . وأقول : يحتمل أن المقصود الوجوب ولو في الجملة، فيشمل غير المطرد أيضًا فليتأمل". حاشية شيخ الإسلام ٥٩٨/١، والآيات ١١٥/٢

(٢) ينظر: الآيات البينات للعبادي ١١٠/٢ .

(٣) في ج: (تكون)

(٤) زيادة يقتضيها السياق وهي في شرح المفصل.

(٥) في ج: (ولكن)

(٦) ينظر: شرح المفصل ١٣٠/١، وحاشية العطار ٣٦٩/١

(٧) في ج: (اشتقاقه)

باعتبار حالة اتصافه به، إن كان غير متقض، أو بآخر جزء منه إن كان متقضيًا، في أي زمن من الماضي وأخويه، فلم يخص بالمشتقات المذكورة شيئًا من ذلك دون غيره وجب وجوبًا صناعيًّا لغويًّا أن كل ما قام به وصف له اسم يشتق له من اسمه اسم، أي يصح إطلاق ذلك المشتق الذي اشتقه الواضع من اسم الوصف على ذلك الشيء الذي قام به الوصف، فظهر معنى وجوب الاشتقاق لغة، واستبان سبب ذلك الوجوب.

ولك – وهو الوجه الوجيه – أن لا تؤول قوله: وجب الاشتقاق لغة، وتقول: إن خصوص المضي في قوله[١]: إن قام، وقوله: لمن قام، غير مراد، والمعنى أن واضع اللغة وجب عنده وجوبًا صناعيًّا، ولزم بمقتضى وجوب[٢] صناعته أن ما قام به وصف له اسم، أو يقوم به ذلك، يشتق هو له من اسمه اسم، أي من نحو اسم الفاعل والمفعول، والغرض من ذلك إفادة أنه قد فعل ذلك الواجب الناشئ وجوبه عن قواعد الصناعة، وبعد أن كتبت ذلك كله رأيته في الآيات قال: /٥١و/ ما معنى الوجوب لغة وكان معناه لزوم وقوع ذلك أو صحته[٣] أهـ. وما تقدم لك أوضح منه وأوفى بالمقصود، ثم قول الواضع: وضعت وزن فاعل إلخ بالوجه السابق من مراعاته أحوال المصادر، إنشاء حكمي لذوات ذلك الوزن، من قائم وماش وجالس ونحوه بعد عدمها، لا[٤] أنها كانت موجودة من قبل، ولا يخفى بعد ما مر لك أول الرسالة أن ذلك لا يخرجه عن كونه اشتقها حقيقة فتذكر[٥].

والجمهور على اشتراط وجود معنى المشتق منه في المحل حتى يكون إطلاق المشتق عليه حقيقة إن كان مما يستمر، وإلا فآخر جزء كالتكلم، ومن ثم كان اسم الفاعل حقيقة إذا أطلق باعتبار حال التلبس ولو بعد انقضائه أو قبل مجيئه لا حال النطق خلافا للقرافي

[اشتراط الجمهور وجود معنى المشتق منه في المحل ليكون إطلاق المشتق حقيقة]

قوله[٦]: **(والجمهور على اشتراط وجود معنى المشتق منه في المحل إلخ)** ما تقدم في أنه لا بد في صحة الاشتقاق عند غير المعتزلة من قيام الوصف إلخ، أي من أن تكون

---

(١) في ج: كتب في الطرة اليمنى (قوله: في قوله: إن قام، أي بالنسبة للجواب. أ هـ منه) ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (قوله).

(٢) في ج: (قواعد).

(٣) ينظر: الآيات البينات للعبادي ١١٥/٢ .

(٤) في الأصل وفي ب: (إلا).

(٥) يعني ما ذكره في أول الرسالة أن "معنى أخذ اللفظ من آخر ليدل على معناه أن الواضع بعد أن وضع المشتق منه أتى بلفظ وأنشأه لمعنى مراعيًا في ذلك اللفظ حال المشتق منه، وإن كان إنشاؤه للفظ حكميًّا كما إذا كان الوضع نوعيًّا".

(٦) في ج + (قوله).

له حالة قيام إلخ، ولم يعلم منه شرط كون الإطلاق حقيقيًّا، وفيه خلاف بين المتفقين على شرط الاشتقاق المذكور، فبيَّن هنا أنه لا بد لكون الإطلاق حقيقيًّا عند الجمهور من وجود المعنى إن لم يكن مما يتقضى شيئًا فشيئًا، أو وجود آخر جزء منه إن كان من ذلك[١]، أي لا بد من وجوده هو أو آخر أجزائه في الحالة التي يكون الإطلاق باعتبارها، أي أنه يشترط كون الإطلاق باعتبار حالة وجود المعنى أو آخر أجزائه، فظهر حينئذ أن ما هنا غير ما تقدم، ويكون معنى كلامه هنا هو ما ذكر، لا أنه يشترط وجود ذلك في حال النطق ولا في حال ما مطلقًا كما يتوهم من ظاهر العبارة قبل التأمل في المعنى، [فقد][٢] ظهر قوله: **(ومن ثم كان اسم الفاعل حقيقة إلخ)** وإلا فهو غير ملتئم مع ظاهر العبارة كما لا يخفى[٣]، وكون ظاهر عبارته مخالفًا لمراده ليس عيبًا، حيث كان المراد يعلم بالتأمل، ويقطع شبهة النزاع في ذلك وقوع /٥١ظ/ مثله في كلام الصادق، وقد نبه على مثل ذلك سم في آياته[٤]،

[اعتبار آخر جزء مما يتقضى شيئًا فشيئًا من الأفعال]

ثم إنه نبه في آياته أيضًا على كيفية اعتبار آخر جزء مما لا يستمر فقال: مثلًا إذا أريد اشتقاق ناطق لمن صدر منه النطق بزيد قائم فإن أريد بالنطق المشتق منه النطق بجميع الجملة اعتبر آخر حروف هذه الجملة، وإن أريد النطق بجزئها الأول فقط أو الثاني فقط اعتبر آخر ذلك الجزء فقط وإن أريد النطق بحرفين من أحد الجزأين أو منهما اعتبر ثاني ذينك الحرفين وإن أريد النطق لا بقيد شيء من ذلك اعتبر أي بعض كان من الجملة

---

(١) في الأصل: كتبت في الطرة اليسرى ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (من).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) قال في الآيات: "قول المصنف: (والجمهور على اشتراط بقاء معنى المشتق منه إلخ) ليس معناه بقاءه في حال النطق ولا في حال ما مطلقًا كما يتوهم من ظاهر العبارة قبل التأمل في المعنى، بل معناه بقاؤه هو أو آخر أجزائه في الحال الذي يكون الإطلاق باعتباره، وحاصله أنه يشترط كون الإطلاق باعتبار حال وجود المعنى أو آخر أجزائه، فظهر بما لا مزيد عليه للعاقل المتمهل الطالب لصريح الحق صحة ما قاله المصنف تبعًا لأبيه، وأنه لا منافاة بين قوله: (والجمهور إلخ) وما بناه عليه في قوله: (ومن ثم إلخ)". الآيات البينات للعبادي ١٢٢/٢.

(٤) قال في الآيات: "فإن قيل: هذا الذي قررت به كلامه وقوله: (والجمهور على اشتراط بقاء معنى المشتق منه إلخ) صحيح في نفسه، لكن حمل عبارته عليه لا يخلو عن بُعد، قلنا: لو سلمنا ذلك كان غاية الأمر ارتكاب مسامحة في العبارة، فإن رد الاعتراض إليها كان مناقشة لفظية ليست من دأب المحصلين، ولا التفات إليها بين المحققين، ولا منشأ للتوقف في أمثال ذلك إلا عدم الإلف بصنيع الأئمة ومحققيهم". الآيات البينات للعبادي ١٢٣/٢.

حرفًا كان أو أكثر ولعل هذا في غاية الظهور وإنما نبهت عليه لئلا يسبق الفهم إلى خلافه[١] أهـ.

هذا[٢] وفي المحلي على جمع الجوامع وإنما اعتبر في القسم الثاني آخر جزء لتمام المعنى به[٣] أهـ. والظاهر أن مراده مجرد تنكيت[٤] الحكم لا تأويل كلام المصنف، ويحتمل أن مراده أنه يكفي اعتبار أي جزء وإنما اعتبر المصنف آخر جزء لتمام المعنى به لكن حمله على ذلك هو الوجه إن لم يكن في كلامهم ما يمنعه، فإنه هو الملائم لخلاف القرافي[٥]؛ إذ يبعد كل البعد أن القرافي يقول: لا يكون قولك: زيد سائر من البصرة إلى المدينة حقيقة إلا إذا قلته حال تلبسه بآخر جزء من ذلك السير، فليحمل كلام المصنف هنا على أنه يكفي اعتبار حالة وجود أي جزء مما لا يستمر، وإن كان خلاف ظاهر كلامه إن لم يكن في كلامهم ما يمنع ذلك الحمل.

[اعتراض الكوراني على ابن السبكي في اشتراط وجود معنى المشتق منه في المحل والجواب عنه]

ثم رأيته في الآيات نقل من نسخة سقيمة عن الكوراني[٦] ما محصله أنه أورد على /٥٢و/ ابن السبكي[٧] أنه لو كان وجود المعنى شرطًا لما كان مثل متكلم ومخبر حقيقة ولو حين المباشرة، واللازم باطل اتفاقًا، وجه الملازمة أن حصول هذه الأفعال إنما يكون

---

(١) ينظر: الآيات البينات للعبادي ١١٨/٢ – ١١٩ .

(٢) في ج: كتبت في الطرة اليمنى ووضعت علامة اللحق فوق (أ هـ).

(٣) ينظر: حاشية العطار ٣٧٥/١

(٤) يقال: "جاء في كلامه بِنُكْتَةٍ، أي دقيقةٍ يحتاج السّامعُ في استخراجِها إلى فضل تأمّلٍ، يَنْكُتُ معه الأرضَ كما هو شأنُ المتأمّل" الطراز لابن معصوم ٣٢٠/٣

(٥) هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين القرافي، انتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب مالك. وهو مصري المولد والمنشأ والوفاة. له مصنفات جليلة في الفقه والأصول، من مؤلفاته (شرح تنقيح الفصول) في الأصول و (مختصر تنقيح الفصول) و (الخصائص) في قواعد العربية. توفي عام ٦٨٤ هـ ١٢٨٥م ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ١/ ٢٣٦، والأعلام ٩٤/١.

(٦) هو شهاب الدين أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني الرومي الحنفي، الفقيه الأصولي المفسر المحدث المقرئ. من مؤلفاته (الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع) في أصول الفقه و(شرح الكافية في النحو) توفي سنة ٨٩٣هـ. ينظر: الضوء اللامع ١/ ٢٤١، وهدية العارفين ١/ ١٣٥.

(٧) هو: تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي، تتلمذ على أبيه تقي الدين السبكي، ولزم الذهبي، له مصنفات مفيدة منها: (جمع الجوامع) (طبقات الشافعية الكبرى) (رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب)، (الأشباه والنظائر)، توفي ٧٧١ هـ . ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر ٣ / ٢٣٢، والأعلام ١٨٤/٤.

بتقضي أجزائها شيئًا فشيئًا، فلا تجتمع الأجزاء في حين من الأحيان قط، فقبل الحصول لا تتحقق[١]، وبعد الحصول قد انقضى، فأجاب بأن اللغة مبنية على المساهلة، وإلا لخرج أكثر الأفعال التي هي من الأحوال، كيضرب ويمشي ضرورة أنها تحصل تدريجًا، فالوجود في جزء كاف، أي ما دام مباشرة لجزء منه فهو حقيقة، وعند انقضاء الأجزاء بأسرها يصير مجازًا[٢] أهـ. وقوله[٣]: كيضرب ويمشي، أي اللذين أريد بهما الحال، وقوله: فالوجود في جزء كاف، أي في كون الفعل حقيقة، وقوله: فهو حقيقة، أي فالفعل حقيقة، فلا يقال: هذا صريح في أنه يعتبر عنده في كون الوصف المشتق المنقضي[٤] مدلوله شيئا فشيئا حقيقة وجود المعنى حال النطق، ثم المقصود من نقل هذا أن جوابه المذكور يشعر بأنه يكفي في المشتق المذكور[٥] اعتبار حالة وجود أي جزء من معناه إذ يبعد الفرق بين الفعل وغيره في كفاية جزء ما فيه دون غيره، هذا وقال العضد كما في الآيات: التحقيق أن المراد المباشرة العرفية كما يقال: يكتب القرآن، ويمشي من مكة إلى المدينة، ويراد به أجزاء من الماضي ومن المستقبل متصلة لا يتخللها فصل يعد عرفًا تركًا لذلك الأمر وإعراضًا عنه[٦] أهـ. ومحصله أنه كما تسومح فيما نحن فيه في اعتبار الحال لغة بحيث إن الأزمنة الماضية القريبة /٥٢ظ/ المتصلة عرفًا والمستقبلة كذلك تعد منه واتصالها باتصال مباشرة الحدث فيها عرفًا بحيث إن الجلوس للاستراحة لا يعد تركًا للسير، والاشتغال[٧] بإصلاح القلم لا يعد تركًا للكتابة، كذلك يتسامح فيما نحن فيه فيعتبر المباشرة العرفية، ولا شك أنه يعد مباشرًا للحدث عرفًا في حالة الاستراحة مثلًا، ويعد مباشرًا له عرفًا في حال تلبسه بأي جزء منه، فكلام العضد مفيد كفاية أي جزء في كون الوصف المنقضي[٨] معناه شيئًا فشيئًا حقيقة لا أنه لا بد من أجزاء متصلة، وإن فهم ذلك من كلامه العلامة الناصر وأقره سم وقال السيد فيما كتبه على العضد كما في الآيات

---

(١) في ج: (تحقق).
(٢) ينظر: الآيات البينات للعبادي ٢/١١٥- ١١٦
(٣) أي في الآيات في النص السابق
(٤) في ج: (المنقضي).
(٥) في ج: كتبت في الطرة اليسرى ووضعت علامة اللحق فوق (المشتق).
(٦) ينظر: شرح مختصر المنتهى الأصولي ١/ ٦٢٤ – ٦٢٥، والآيات ٢/١١٨.
(٧) في الأصل: رسمت من دون نقط التاء.
(٨) في الأصل: (المقتضي) وما أثبته من ب ملائم للسياق، وفي ب: رسمت من دون نقط القاف.

أيضًا: فالمخبر والمتكلم حقيقة لمن يكون مباشرًا للخبر والكلام مباشرة عرفية حتى لو انقطع كلامه بتنفس أو سعال قليل لم يخرج عن كونه متكلمًا حقيقة، وعلى هذا القياس أفعال الحال، فقد تسومح لغة في اعتبار الحال واعتبار هذه الأمور على الوجه المذكور[١] أهـ. قال سم: ويؤخذ من قوله: وعلى هذا القياس أفعال الحال، أنه لا يخرج عن كونه كاتبًا وماشيًا في المثالين المذكورين، يعني يكتب القرآن ويمشي من مكة إلى المدينة، بنحو المحتاج إليه من الاشتغال بإصلاح القلم والمكث للاستراحة في السير، واعلم أن هذا التحقيق الذي ذكره العضد جعله شيخنا العلامة مقابلًا لما قاله المصنف من اعتبار آخر جزء، ولا يخفى أنه لا مانع من اعتبار كفاية كل منهما في كون المشتق حقيقة، بل لا يتجه إلا ذلك، ويمكن حمل كلام المصنف عليه بأن يراد باشتراط وجود آخر جزء اشتراط أن لا يتقضى آخر جزء[٢] /٥٣و/، وهذا صادق بما قبل آخر جزء أيضًا، فمعنى وإلا فوجود آخر جزء: وإلا فعدم مضي آخر جزء[٣] أهـ. بالمعنى، لأجل مناسبة عبارة الرسالة التي هي المقصود هنا، فتدبر حق التدبر في هذا المقام فإنه مزلة للأقدام.

[قولان آخران مقابلان لاشتراط الجمهور وجود معنى المشتق منه في المحل ليكون إطلاق المشتق حقيقة]

ثم مقابل قول الجمهور الذي اقتصر عليه المصنف قولان كما يعلم من جمع الجوامع[٤]، الأول منهما كقول الجمهور إلا فيما إذا وقع معنى المشتق وفُني قبل الحالة التي أطلق باعتبارها، ولم يوجد فيها هو بتمامه فيما[٥] إذا لم يكن متقضيًا، ولا جزء منه فيما إذا كان متقضيًا، فإنه عند الجمهور مجاز كالمطلق قبل وجود المعنى باعتبار الحالة التي قبل وجوده بجامع عدم وجود المعنى أو جزئه في الحالة التي أطلق المشتق باعتبارها في كل، ولم ينظروا إلى وجوبه قبل الحالة التي أطلق باعتبارها في أحدهما دون الآخر، وأما على هذا القول الأول فهو حقيقة استصحابًا للإطلاق فالمشتق المطلق بعد انقضاء

(١) ينظر: حاشية الشريف الجرجاني على شرح مختصر المنتهى للعضد الإيجي ١/ ٦٣٢، والآيات البينات للعبادي ١١٦/٢

(٢) في ج + (آخر جزء)

(٣) ينظر: الآيات البينات للعبادي ١١٦/٢- ١١٧

(٤) ينظر: جمع الجوامع ص ٢٧

(٥) في ج – (فيما)

المعنى باعتبار حالة عدمه بعد وجوده، والمطلق في حالة وجود المعنى أو جزئه كذلك، كل منهما حقيقة على هذا القول؛ لذلك، مجاز على قول الجمهور؛ لما تقدم(١).

والقول الثاني من القولين المقابلين لقول الجمهور الوقف لتعارض الدليلين المذكورين(٢).

[جريان الخلاف في المسألة متى طرأ على المحل وصف وجودي يناقض الأول]

ثم الأصح جريان الخلاف سواء طرأ على المحل وصف وجودي يناقض الأول أو لا؛ إذ لا يظهر فرق، وقيل: إن طرأ على المحل وصف وجودي يناقض الأول، كالسواد بعد البياض، والقيام بعد القعود، لم يسم المحل بالمشتق من اسم(٣) الأول /٥٣ظ/ إجماعًا، والخلاف في غير ذلك(٤).

[لا خلاف في أن الإطلاق باعتبار الحال حقيقة وباعتبار الاستقبال مجاز]

ثم قد استبان لك أن كلام الجمهور في المشتق مطلقًا، وأن المخالفة والتوقف في بعض صوره، فالمشتق المطلق عند وجود معنى المشتق منه أو جزئه باعتبار حالة وجوده

---

(١) بيان ذلك أنه ينبغي أن يعلم أن في كل كلام زمانين، زمان ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه وهو الذى يقال له حال اعتبار الحكم، وزمان إثبات النسبة وهو الذى يقال له حال التكلم وحال الحكم، فإذا قلنا مثلًا: ضرب زيد، فزمان نسبة الضرب هو الزمان الماضى؛ إذ فيه ثبت الضرب لزيد واتصف به، وأما زمان إثبات هذه النسبة فهو حال التكلم بهذا الكلام، فلا يكون أحدهما عين الآخر، فالحال فى قولهم: اسم الفاعل حقيقة فى الحال، المراد به حال التلبس بالحدث، وهو حال اعتبار الحكم وزمن ثبوت النسبة، ثم إن الزمن ليس داخلا في مفهوم الأسماء المشتقة حتى يكون جزءًا من المدلول، وإلا كانت أفعالا، بل اعتبر على أنه قيد مخصص للحدث القائم بها، فإطلاق اسم الفاعل إنما يكون مجازًا إذا أطلق على غير المتصف باعتبار أنه كان اتصف أو أنه سيتصف، وأما إطلاقه على المتصف باعتبار اتصافه فحقيقة، سواء كان الاتصاف فى الحال أو فى الماضي أو فى المستقبل، هذا على رأي الجمهور، أما على رأي غيرهم ممن لا يشترط بقاء المعنى مطلقًا فإطلاقه على غير المتصف حقيقة استصحابًا للأصل إذا كان قد اتصف فى الماضى، وأما إطلاقه على من يتصف فى المستقبل فمجاز اتفاقًا". ينظر: حاشية العطار ٣٧٤/١، وحاشية الشيخ الجيزاوي على شرح مختصر المنتهى ٦٣٥/١

(٢) ذكر الآمدي وابن الحاجب أن القول الثالث في المسألة هو الفصل بين ما هو ممكن الحصول وما ليس ممكنًا، فمعنى المشتق منه إن كان ممكنًا بقاؤه، كالضرب ونحوه، اشترط، وإلا فلا، كالمصادر السيالة، نحو التكلم والتحرك، ورُدّ ما ذكراه بأنه ليس مذهبًا في المسألة، ولم يقل به أحد، وإنما ذكره الفخر الرازي بحثًا على لسان الخصم ودفعه على لسانه أيضًا، حيث قال في المحصول: لم لا يجوز أن يقال: حصول المشتق منه شرط في كون المشتق حقيقة إذا كان ممكن الحصول، فأما إذا لم يكن كذلك فلا؟، فهذا قول لم يقل به أحد. ينظر: ينظر: المحصول ٢٤٣/١، والإحكام للآمدي ٥٤/١، وبيان المختصر للأصفهاني ١/ ٢٤٤، وحاشية العطار ٣٧٥/١ – ٣٧٦.

(٣) في ج: كتبت في الطرة اليسرى ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (من).

(٤) ينظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي ٤١٨/١

أو وجود جزئه حقيقة اتفاقًا، والمطلق قبل وجود المعنى كالضارب لمن لم يضرب باعتبار هذه الحالة مجاز اتفاقًا كما هو واضح. قوله[١]: **(ومن ثم)** أي من أجل اشتراط وجود معنى المشتق منه أو جزئه[٢] في الحالة التي يكون الإطلاق باعتبارها.

[الخلاف في المراد بالحال بين الجمهور والقرافي وبيان الخلل في عبارة المصنف]

قوله[٣]: **(باعتبار حال التلبس إلخ)** عبارة جمع الجوامع: ومن ثم كان اسم الفاعل حقيقة في الحال أي حال التلبس لا النطق خلافًا للقرافي[٤]، فغيَّرها المصنف إلى ما ترى فاختلت، فإنه لا يخفى أن قوله: لا حال النطق، عطف على قوله: حال التلبس، فينحل المعنى إلى أنه إذا أطلق باعتبار حال النطق لا يكون حقيقة خلافًا للقرافي المخالف في خصوص[٥] هذه الصورة ولا يخفى فساده من جهتين، اللهم إلا أن يجعل معطوفًا على محذوف مفرع على ما قبله، أي فالمراد في كلامهم بالحال حال التلبس لا حال النطق خلافًا للقرافي فتدبر.

[تفريق القرافي بين المحكوم به والمحكوم عليه]

ثم إن القرافي[٦] كما في المحلي بنى على ما ذهب إليه سؤاله في نصوص ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ ﴾ [النور: ٢] ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ ﴾ [المائدة: ٣٨] ﴿ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ٥]، ونحوها[٧] أنها إنما تناولت من اتصف بالمعنى بعد نزولها الذي هو حال النطق مجازًا، والأصل عدم المجاز، قال: والإجماع على تناولها له حقيقة، وأجاب بأن المسألة في المشتق المحكوم به، نحو زيد ضارب، فإن كان محكومًا عليه كما /٥٤و/ في الآيات المذكورة فحقيقة مطلقًا[٨]. وقد ردوا عليه التفرقة بين المحكوم عليه والمحكوم به[١]،

---

(١) في ج + (قوله).
(٢) (أو جزئه) في ج: كتبت في الطرة اليسرى ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (منه).
(٣) في ج + (قوله).
(٤) ينظر: جمع الجوامع في أصول الفقه تاج الدين السبكي ص ٢٧
(٥) في ج: كتبت في الطرة اليسرى ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (في).
(٦) ينظر تفصيل مذهب القرافي في كتابه العقد المنظوم في الخصوص والعموم ٥٤٤/١ – ٥٤٦، وممن وافق القرافي في ذلك الإسنوي في كتابه التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ص ١٥٤.
(٧) في ج: كتبت في الطرة اليسرى ووضعت علامة اللحق فوق كلمة (المشركين).
(٨) ينظر: حاشية العطار ٣٧٦/١ – ٣٧٧
(١) الرادّ على القرافي هو الكورانى، حيث وصف كلام القرافي بأنه كلام من لا تحقيق عنده من وجوه، أما أولًا فلأن الكلام في اللغة، هل يشترط بقاء المعنى للإطلاق حقيقة أو لا؟ ولا ريب في أن كون اللفظ محكومًا عليه أو به لا دخل له في هذا لا نفيًا ولا إثباتًا، وأما ثانيًا فلأن وجوب الحكم في مسألة الزاني والسارق ليس مبنيًّا على أن الصفة في النصين وقع محكومًا عليه وأنه حقيقة مطلقًا، بل لأن

ونازع بعضهم في الرد[1]، وأظن أنه لو نظر إلى نحو قوله تعالى:﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ [النساء: ١٣٥] لانتهى عن نزاعه فتدبر[2].

تتمة مهمة

لخصتها من الآيات إلا قليلًا فإنه بمقتضى ما مر

[اختلاف معنى الوصف بين علماء النحو وعلماء المعاني]

اعلم أنه وقع في كلام طائفة من المحققين اختلاف في معنى الوصف كاسم الفاعل، فمقتضى كلام الشيخ عبد القاهر حيث قال: إنه لا دلالة في "زيد منطلق" على أكثر من ثبوت الانطلاق[3]، إن معناه ذات ما متصفة بمعنى المشتق منه، من غير اعتبار زمان أو

الشارع رتب الحكم على الوصف الصالح للعليَّة، فحيث وجد الوصف وجد الحكم، كما رتب وجوب الزكاة على السَّوم في قوله: (في السائمة زكاة) مع أن القول بأن اسم الفاعل حقيقة في المستقبل مخالف للإجماع. ينظر: الآيات البينات للعبادي ١٢٤/٢.

(١) يقصد العلامة الناصر اللقاني في ما نقله عنه العبادي في الآيات من قوله تعقيبًا على قول القرافي: (فإن كان محكومًا عليه كما في الآيات المذكورة فحقيقة مطلقًا) حيث قال العلامة الناصر: (هذا حق لا شك فيه لقول المناطقة: وأما صدق وصف الموضوع على ذاته فبالفعل عند ابن سينا، أي ما صدق عليه مفهوم الموضوع بالفعل، سواء كان ذلك الصدق في الماضي والحاضر أو المستقبل)، ووافقه الجيزاوي، حيث قال بعد نقله رد الكوراني على القرافي: "وفيه أن ابن سينا قد اعتبر في الموضوع الاتصاف بالوصف العنواني= =بالفعل؛ فلتفرقة القرافي وجه"، وقد أطال صاحب الآيات في الرد على شيخه العلامة الناصر بأمور، منها أن كلام المناطقة يعود إلى اعتبار حال التلبس، ومنها أنه لا يلزم أن يكون الاصطلاح المنطقي موافقًا لأوضاع اللغة، وثالثها أن كون اعتبار صدق وصف الموضوع عند ابن سينا ليس على ظاهره؛ إذ المراد منه اتصاف يفرضه الذهن لا بحسب الخارج. ينظر: الآيات البينات ١٢٤/٢ : ١٢٦، وحاشية الشيخ الجيزاوي على شرح مختصر المنتهى الأصولي ٦٣٤/١

(٢) قال الأنبابي: "وقد ردوا عليه (أي على القرافي) التفرقة بين المحكوم عليه وغيره، وأبقوا المسألة على عمومها، وقالوا في دفع السؤال: المراد بالحال حال التلبس بالمعنى، وإن تأخر عن النطق بالوصف، لا حال النطق به فقط كما توهمه القرافي، ونازع بعضهم في الرد، وأظن أنه لو نظر إلى نحو قوله تعالى:(إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما) لانتهى عن نزاعه فتدبر". حاشية الأنبابي على رسالة الشيخ محمد الصبان في علم البيان ص ٢٣٥.
ولعل وجه التدبر في ما أورده أن تعلق الحكم في الآية لا يحتمل غير اعتبار حال التلبس، وإن تأخر عن النطق بالوصف أي بالغنى والفقر، فلا يمكن حمله على كلام ابن سينا بما فهمه منه العلامة الناصر اللقاني.

(٣) نص كلام الإمام عبد القاهر "موضوعَ الاسم على أن يُثْبَتَ به المعنى للشيءِ من غير أن يَقتَضي تجدُّده شيئًا بعْدَ شيء. ... فإذا قلتَ: "زيدٌ منطلقٌ"، فقد أثبتَّ الانطلاقَ فعلًا له، من غير أن تجعلَه يَتجدَّد ويَحْدُثُ منه شيئًا فشيئًا، بل يكونُ المعنى فيه كالمعنى في قولك: "زيد طويل"، و"عمرو قصير": فكما لا تقصد ههنا إلى أن تَجعل الطولَ أو القِصَرَ يتجدَّد ويَحدث، بل توجِبُهما وتُثْبِتُهما فقط، وتَقْضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرَّضُ في قولك: "زيدٌ منطلقٌ" لأكْثَرَ من إثباتِهِ لزَيد". دلائل الإعجاز ص ١٧٤

حدوث في ذلك المدلول، وكذلك هو مقتضى قول أهل المعاني: إن كون المسند اسمًا لإفادة الدوام والثبوت.

قال السيد: وليس فيه تعرض لحدوثه أصلًا، سواء كان على سبيل التجدد والتقضي أو لا، ثم قال: إن اسم الفاعل دون الصفة المشبهة قد يقصد به الحدوث بمعونة القرائن[١] أهـ. وهذا العلامة ابن الحاجب قد اعتبر في حد اسم الفاعل كونه بمعنى الحدوث[٢]، قال العلامة الصفوي[٣]: ولعل ذلك لاختلاف علماء النحو والمعاني فتأمل[٤]، ثم كتب بخطه بهامش ذلك ما نصه: ويمكن الجمع بحمل أحد الأمرين على كثرة الاستعمال والشيوع والآخر على الوضع. أهـ أقول: أو يجمع بأن له استعمالين أحدهما وهو الأكثر ما قاله أهل المعاني، والثاني وهو الأقل ما قاله أهل النحو كما يشعر بذلك ما نقلناه عن السيد حيث قال: وقد يقصد به الحدوث بمعونة القرائن[٥]. أهـ

[ما يتناوله إطلاق الوصف من دون اعتبار زمان أو حدوث]

فالوصف إذا أطلق بالمعنى /٥٤ظ/ الأول، أعني أن مدلوله ذات ما متصفة بمعنى المشتق منه، من غير اعتبار زمان أو حدوث، كان متناولًا حين الإطلاق حقيقة لا مجازًا لكل ذات ثبت لها ذلك الاتصاف، باعتبار ذلك الاتصاف وحالته، وإن تأخر الاتصاف عن الإطلاق، ولا يتناول ذاتًا لم يثبت لها الاتصاف باعتبار حالة عدم ثبوته لها، وإن سبق

---

(١) ينظر: الحاشية على المطول تلخيص مفاتيح العلوم – الشريف الجرجاني ص ١٨٥

(٢) قال ابن الحاجب: "اسم الفاعل: ما اشتقّ من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث". الكافية ص٤٠.

(٣) هو عيسى بن محمد بن عبيد الله، أبو الخير، المعروف بالصفوي: فاضل، متصوف، من الشافعية كان من أعاجيب الزمان، رحمه الله تعالى. هندي الموطن، قرأ في كجرات ودلى، وجاور بمكة سنين. وزار الشام وبيت المقدس وبلاد الروم (الترك) ثم استوطن مصر. نسبته إلى " صفي الدين " جده لأمه. ، له كتب منها «شرح مختصر على الكافية» و«شرح الغرّة» في المنطق للسيد الشريف، و «شرح الفوائد الضيائية» في المعاني والبيان، توفي سنة ٧٤٩ هـ، وقيل: ٩٥٣هـ. ينظر: شذرات الذهب ٤٢٧/١٠، والأعلام ١٠٨/٥.

(٤) جاء في شرح الصفوي على الكافية: "(اسم الفاعل ما) أي اسم، (اشتق من فعل) أي من اسم يحدث يعني المصدر (لمن قام) ذلك الفعل، معناه (به)، والأولى أن يقول: لما قام بمعنى الحدوث أي الوجود بعد أن لم يكن، يعني أنه وضع لذات حصل لها ذلك الحدث مع إفادة أن حصوله لها كان بعد أن لم يكن، فالضارب معناه شيء ثبت له الضرب بعد أن لم يكن ثابتًا، وكثيرًا ما استعمل اسم الفاعل في غير إفادة التجدد والحدوث كما في: الله عالم، ... وبذا يخالف ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أنه لا دلالة في زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق، وغيره من أن الاسم للثبوت، ولعل ذلك لاختلاف علماء النحو والمعاني فتأمل". ينظر: شرح الكافية / عيسى الصفوي – ٤٩٩٥ (خ) لوحة ٤٥.

(٥) ينظر: الحاشية على المطول ص ١٨٥، والآيات البينات ١٢٠/٢

الاتصاف على الإطلاق، بل وإن قارنه، فإذا قيل: الزاني[١] عليه الحد، كان معناه الحقيقي تعلق وجوب الحد بكل ذات اتصفت بالزنا باعتبار اتصافها به، وإن تأخر اتصافها به عن النطق بهذا الكلام أو تقدم عليه، ولا يتناول ذاتًا لم تتصف[٢] به حال النطق باعتبار عدم اتصافها به أي في هذه الحالة وباعتبارها، وإن كانت قد اتصفت به قبل ذلك أو ستتصف به بعد ذلك، وكذا لا يتناول ذاتًا اتصفت به حال النطق باعتبار حالة عدم اتصافها السابقة أو اللاحقة، فزيد الذي لم يتصف به حال النطق بهذا الكلام داخل فيه حقيقة باعتبار اتصافه به قبل أو بعد، فيكون مستحقًّا للحد بهذا الكلام بعد وقوع الزنا منه، غير داخل فيه[٣] باعتبار حالة عدم[٤] الاتصاف، وعمرو المتصف به حال النطق بهذا الكلام داخل فيه حقيقة باعتبار اتصافه به في تلك الحالة، فيكون مستحقًّا للحد بهذا الكلام غير داخل فيه باعتبار حالة عدم الاتصاف السابقة أو اللاحقة، وعلى الإطلاق بهذا المعنى تحمل الأوصاف في النصوص السابقة، فقوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ ﴾ [النور: ٢] معناه الحقيقي – والله أعلم– تعلق وجوب الجلد بكل ذات /٥٥و/ ثبت لها الزنا من ذكر وأنثى باعتبار حالة ثبوته لها في تلك الحالة، وإن تأخر ثبوته لها عن حال النطق، أي زمان النزول، فزيد الذي تأخر زناه عن النزول، وهند التي تأخر زناها عن النزول، داخلان[٥] حقيقة في هذا اللفظ باعتبار حالة ثبوت الزنا لهما، فهما محدودان بعد وقوع الزنا منهما بهذا الكلام، ولا يمنع من دخولهما فيه حال النزول حقيقة تأخر زناهما عن النزول؛ لأن الزمان غير معتبر[١] في معنى ذلك اللفظ فكل متصف بالزنا ولو في زمن متأخر داخل باعتبار اتصافه، فيجب حده إذا اتصف به بمقتضى هذا الكلام.

---

(١) في ج: كتبت في الطرة اليمنى ووضعت علامة اللحق فوق (قيل).

(٢) في ج: (يتصف).

(٣) كتب أعلى اللوحة في ب، وفي الطرة اليسرى في ج ما يلي: (قوله: غير داخل فيه إلخ، قال سم: إلا مجازًا باعتبار اتصافه السابق أو اللاحق، فاتصافه السابق أو اللاحق إن لوحظ هو باعتباره كان بذلك الاعتبار داخلًا فيه حقيقة، وإن لوحظ حال اعتباره الآن وجعل الإطلاق بذلك الاعتبار لكن بسبب أنه ذو حالة أخرى سابقة أو لاحقة كان داخلًا فيه مجازًا لا حقيقة، فتفطن للفرق بين المقامين وأحسن التمييز بين هذين الاعتبارين ه، وهو حسن جدًّا لكن ينبغي التمهل في فهمه فإنه قد تزل فيه القدم باعتبار وجه في علاقة المجاز يلزمه اعتبار الحدوث في معنى الوصف كاعتبار علاقة ما كان أو ما يكون فتنبه، وبالله تعالى التوفيق هـ. منه) وقد ورد في ج (باعتبار حاله) بدلًا من (حال اعتباره).

(٤) في ج – (عدم).

(٥) في ج: (دخلان).

(١) كتب أعلى اللوحة في ب وأسفل اللوحة في ج ما يلي: (قوله: لأن الزمان غير معتبر إلخ، في مفهومه تفصيل كما لا يخفى هـ. منه.)

[ما يتناوله إطلاق الوصف مع اعتبار الحدوث]

وأما إذا أطلق الوصف بالمعنى الثاني بأن قصد به الحدوث، كأن قيل: الزاني، وأريد الذي حدث زناه في الزمن الحاضر مثلًا يجب حده، لم يتناول لفظًا[١] من لم يحدث زناه في ذلك الزمان، ولو باعتبار اتصافه بالزنا في غيره على سبيل الحقيقة كما هو ظاهر، نعم يتناوله على سبيل المجاز، فإذا قيل فيمن ليس متصفًا بالمعنى حال النطق لكنه قد اتصف به قبل أو سيتصف به بعد: زيد ضارب الآن، وأريد أنه متصف الآن بهذا الوصف الذي سيقع أو الذي وقع كان مجازًا، وكذا لو قيل فيمن لم يتصف بالمعنى أمس ، لكنه قد اتصف به الآن أو سيتصف به بعد: زيد ضارب أمس[٢]، وأريد أنه متصف أمس بهذا الوصف الذي هو واقع أو الذي سيقع، أو قيل فيمن لا يتصف بالمعنى في المستقبل، لكنه قد اتصف به الآن أو أمس زيد ضارب غدًا، وأريد أنه متصف غدًا بهذا الوصف الذي هو /٥٥ظ/ واقع الآن أو وقع أمس، فتدبر ذلك[٣]. والله تعالى أعلم.

والصلاة والسلام على من نور غيره من الخلائق مشتق من نوره البديع الفائق، وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأحبابه، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

انتهى ما تيسر جمعه من أقسام الاشتقاق بعون الملك الخلاق للفاضل الأوحد والكامل الأمجد روض المعارف وخلاصة العوارف موضح مناهج التحقيق ومزين مباهج التدقيق المستظل بكهف قل يا عبادي أستاذنا شمس الدين محمد الجوهري الخالدي المكنى بأبي هادي منحنا الله من بركاته ومتعنا بحياته آمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. تم.

تمت هذه النسخة يوم الثلاثاء ١٧ ربيع أول سنة ألف وثلاثمائة وواحد وذلك على يد الفقير إلى رحمة الله تعالى محمد محمد محمد خضير الشافعي مذهبًا الدمياطي بلدًا

---

(١) كتب أعلى اللوحة في ب وأسفل اللوحة في ج ما يلي: (قوله: لم يتناول لفظًا، وأما حكمًا فيتناول ذلك هـ. منه.)

(٢) في ب وفي ج + (لكنه قد اتصف به الآن أو سيتصف به بعد زيد ضارب أمس).

(٣) نقل الشمس الأنبابي عن منجم باشا قوله: "المعنى المجازي الذي استعمل فيه اللفظ يجب أن لا يكون متصفًا بالمعنى الحقيقي في حال اعتبار الحكم، وإلا لكان حقيقة، وهذا خلاف المفروض، ثم إنه إما أن يتصف به، أي بالمعنى الحقيقي بالفعل في زمان سابق على زمان اعتبار الحكم فيكون مجازًا باعتبار ما كان عليه، أو في زمان لاحق به فيكون مجازًا باعتبار ما يؤول إليه، أو يتصف به بالقوة لا بالفعل، فيكون مجازًا باعتبار علاقة القوة والاستعداد كما في إطلاق المسكر على الخمر المراقة، فظهر أن بين العلاقتين أعني علاقة الأوْل وعلاقة القوة تغايرًا وفرقًا واضحًا؛ لأن في الأوْل قد اعتبر الاتصاف بالفعل في زمان لاحق، وفي الثاني قد اعتبر الاتصاف بالقوة دون الفعل ولم يعتبر الزمان أصلًا". تقرير الشمس الأنبابي على شرح التفتازاني لتلخيص المفتاح ١٦٦/٤

الأحمدي طريقة غفر الله له ولوالديه ولمشايخه آمين، وصلى الله على سيدنا محمد النبـــي الأمي وعلى آله وصحبه وسلَّم[1].

(١) (تمت ... وسلم) في ب: (كان الفراغ من نسخها يوم السبت المبارك السابع عشر من شـــهر شـــعبان سنة ١٣١٦هـــ على يد كثير المساوي أحمد بن حسين خميس الطلاوي غفر الله له ولوالديه ولكـــل من اطلع على هذه النسخة ولمن دعا له بالعفو والمغفرة وصلى الله على سيدنا محمـــد وعلـــى آلـــه وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا). وفي ج: (وافق فراغ نقلها في يوم السبت الموافق السابع والعشرون من شهر صفر الخير سنة ١٣١٦هـــ ألف وثلاثمائة وستة عشر هجرية على صاحبها أفضـــل الصـــلاة وأزكى التحية والسلام. آمين).

فهرس المصادر والمراجع

- الإبهاج في شرح المنهاج لشيخ الإسلام السبكي وولده تاج الدين، تح: د/ أحمد جمال الزمزمي – د/ نور الدين عبد الجبار صغيري، ط دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤ م.
- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي تح عبد الرزاق عفيفي، ط المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق– لبنان.
- أساس البلاغة للزمخشري تح: محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
- الأشباه والنظائر للسيوطي، تح عبد الإله نبهان وآخرين، ط: مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٧م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تح عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ط٣ ١٤١٧ه/١٩٩٦م.
- الأعلام للزركلي، ط دار العلم للملايين، ط١٥ – أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١ ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لكمال الدين الأنباري، ط المكتبة العصرية، ط١ ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
- الآيات البينات لابن قاسم العبّادي على شرح جمع الجوامع للمحلي، ضبط وتخريج الشيخ زكريا عميرات، ط دار الكتب العلمية– بيروت، ط٢ ١٤٣٣ه/٢٠١٢م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون. للباباني تح: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليس. ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي تحرير عبد القادر عبد الله العاني ط وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت الطبعة الثانية ١٤٣١هـ ١٩٩٢م.
- البحر المحيط لأبي حيان تحقيق صدقي محمد جميل ط دار الفكر – بيروت ١٤٢٠هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، تح محمد حسن حلاق ط دار ابن كثير دمشق – بيروت، ط١ ١٤٢٧ه/٢٠٠٦م.
- بُغية الوعاة للسيوطي تح محمد أبو الفضل إبراهيم ط المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.
- البلاغة عند السكاكي د/أحمد مطلوب، ط مكتبة النهضة – بغداد، ط١ ١٣٨٤ه/١٩٦٤م.
- بلغة المشتاق في علم الاشتقاق للأستاذ محمد ياسين عيسى الفاداني المكيّ، الناشر: محمد صالح أحمد منصور الباز، الكتبي بمكة – دار السلام.
- تاج العروس تحقيق مجموعة من المحققين الناشر: دار الهداية.
- تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، د/خليل إينالجيك، ترجمة د/ محمد الأرناؤوط، ط دار المدار الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١ ٢٠٠٢م.
- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي، ط دار الجيل بيروت.

- التبيان في علم البيان المُطْلع على إعجاز القرآن لابن الزملكاني، تحقيق د/أحمد مطلوب، ود/خديجة الحديثي، ط مطبعة العاني – بغداد ط١ ١٣٨٣ه/١٩٦٤م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي تحقيق د/حسن هنداوي، ط كنوز إشبيليا – السعودية، ط١ ١٤٤٤ه/٢٠٢٢م.
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي، دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز – د عبد الله ربيع، ط مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث – توزيع المكتبة المكية، ط١ ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، ط١ ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- تقرير الأنبابي على شرح التفتازاني لتلخيص المفتاح وحاشيته الشهيرة بالتجريد في علم المعاني والبيان والبديع، ط مطبعة السعادة – مصر ١٣٣٠هـ.
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي، د. محمد حسن هيتو، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١ ١٤٠٠ه.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، ط دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١ ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان ط دار الفكر العربي ط١١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨م.
- الثغر الباسم في مناقب سيدي أبي القاسم للسيد أحمد رافع، ط سنة ١٣٣٣هـ.
- جامع الدروس العربية للغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢٨ ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
- الجامع الصحيح (صحيح البخاري) تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، ط دار طوق النجاة، ط١ ١٤٢٢هـ.
- جمع الجوامع في أصول الفقه تاج الدين السبكي، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، ط دار الكتب العلمية– بيروت، ط٢ ٢٠٠٣م/١٤٢٤ه.
- جمهرة أعلام الأزهر الشريف في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريين، د/أسامة السيد محمود الأزهري، ط مكتبة الإسكندرية، ط١ ٢٠١٩م.
- حاشية الأنبابي على رسالة الشيخ محمد الصبان في علم البيان، ط المطبعة الأميرية– بولاق – مصر، ط١ ١٣١٥ه.
- حاشية الروض المربع لابن قاسم النجدي، ط ١ ١٣٩٧ هـ.
- حاشية الصبان على الألفية، لمحمد علي الصبان، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، ط المكتبة التوفيقية – مصر.
- حاشية الصبان على شرح السلم للملوي، لمحمد علي الصبان ط مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ١٣٥٧ه/ ١٩٣٨م.
- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني لأبي الحسن العدوي، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط: دار الفكر – بيروت ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

- حاشية العطّار على جمع الجوامع للعلامة الشيخ حسن العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للإمام ابن السبكي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .
- حاشية العطار على شرح زكريا الأنصاري على متن إيساغوجي في المنطق، الشيخ حسن العطار، ط مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ١٣٤٧ه.
- حاشية الكلنبوي على شرح العضدية للجلال الدواني ومعهما حاشية المرجاني وحاشية الخلخالي، ط دار الطباعة العامرة ١٣١٧ه.
- حاشية الكوراني على شرح التفتازاني للعقائد النسفية، للملا إلياس الكوراني، تحقيق بشير برمان، ط دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، ط١ ٢٠١٧م.
- حاشية دده جونكي على شرح التصريف العزي للتفتازاني، لكمال الدين دده خليفة، تحقيق نسيم بلعيد الجزائري، ط دار تحقيق الكتاب– لبنان ٢٠٢١م.
- حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع، تحقيق عبدالحفيظ بن طاهر هلال الجزائري، ط مكتبة الرشد ط١ ١٤٢٨ه ٢٠٠٧م.
- الحاشية على المطول شرح تلخيص مفاتيح العلوم، للشريف الجرجاني، تحقيق د/رشيد أعرضي، ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١ ٢٠٧م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السّيد البطليوسي ، تحقيق الدكتور يحيى مراد، ط دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١ ٢٠٠٣م /١٤٢٤ه.
- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر عبد الرزاق البيطار المحقق: محمد بهجة البيطار ط دار صادر – بيروت – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- الخاطريات، لابن جني، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، ط دار الغرب الإسلامي بيروت – لبنان، ط١ ١٤٠٨ه/ ١٩٨٨م.
- الخصائص لابن جني تحقيق الشيخ محمد علي النجار ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ٤ ١٩٩٩م.
- الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، لعلي باشا مبارك، ط المطبعة الكبرى الأميرية– بولاق – مصر، ١٣٠٥هـ.
- الخفاجيون في التاريخ د/محمد عبد المنعم خفاجي، نشر وتعليق مجاهد منعثر منشد.
- خلاصة علم الوضع للدجوي، ط مكتبة القاهرة.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد عبدالمعيد ضان ، مجلس دائرة المعارف ، حيدر آباد ، الهند ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢ م .
- دلائل الإعجاز في علم المعاني عبد القاهر الجرجاني تح: محمود محمد شاكر ط: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط٣ ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون، تحقيق د/ محمد الأحمدي أبو النور، ط دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

- ديوان البحتري تحقيق حسن كامل الصيرفي ط دار المعارف ط ثالثة (دت).
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب تحقيق د/نعمان محمد أمين طه، ط دار المعارف ط ثالثة.
- رسالة الاشتقاق لابن السراج، تحقيق محمد علي الدرويش- مصطفى الحدري، (د ط) ١٩٧٢م.
- سفينة الراغب ودفينة المطالب، محمد راغب باشا، ط المطبعة المصرية ببولاق.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة، تحقيق محمود الأرناؤوط، ط مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠ م.
- سنن أبي داود، تحقيق شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللـــي، ط دار الرســـالة العالميـــة، ط١، ٢٠٠٩م .
- الشافية في علم التصريف لابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، ط المكتبة المكية – مكـــة، ط١ ١٤١٥هـــ ١٩٩٥م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية محمد بن محمد مخلوف، علق عليه: عبدالمجيد خيالي، ط دار الكتب العلمية، لبنان، ط١ ١٤٢٤ هـــ - ٢٠٠٣م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد تحقيق محمود الأرناؤوط ط دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـــ - ١٩٨٦ م.
- شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ط مكتبة صبيح بمصر.
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب تحقيق د/ يوسف حسن عمر ، ط جامعة قار يونس- ليبيـــا ١٩٧٥م.
- شرح الزركشي على مختصر الخرقي، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، ط دار الكتب العلمية بيروت سنـــ١٤٢٣ـــة هـــ.
- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب تح غازي بن خلف العتيبي ط مكتبة الرشد ط١ ١٤٢٢ه/٢٠٢١م.
- شرح العقائد النسفية للتفتازاني، تحقيق الأستاذ علي كمال، ط دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان ١٤٣٦ه/ ٢٠١٤م.
- شرح الكوكب المنير لابن النجار، تح محمد الزحيلي ونزيه حماد، ط مكتبة العبيكان ط٢ ١٩٩٧ م.
- شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق د/إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ ٢٠٠١م.
- شرح العلامة الشيخ الملوي على السلم للأخضري في علم المنطق، صححه جماعة من العلمـــاء، ط مطبعة محمد علي صبيح وأولاده- مصر ١٣٥٥ه.
- شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي تحقيق د. المتولي رمضان أحمد الدميري ط مكتبـــة وهبـــة – القاهرة ط ٢ ١٤١٤ هـــ - ١٩٩٣ م.
- شرح كتاب سيبويه للرماني، دراسة وتحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار، ط دار الســـلام للطباعـــة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٤٢هـــــ ٢٠٢١م.
- شرح مختصر المنتهى الأصولي للإمام أبي عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي (المتوفى ٦٤٦ هـــــ) لعضد الدين عبد الرحمن الإيجي (المتوفى: ٧٥٦ هـــ) وعلى المختصر والشرح/ حاشية سعد الـــدين

التفتازاني (المتوفى: ٧٩١ هـ) وحاشية السيد الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦ هـ) وعلى حاشية الجرجاني/ حاشية الشيخ حسن الهروي الفناري (المتوفى: ٨٨٦ هـ) وعلى المختصر وشرحه وحاشية السعد والجرجاني/ حاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراقي الجيزاوي (المتوفى: ١٣٤٦ هـ) المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١، ٢٠٠٤ م.

- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز، ط مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٣ ١٣٧٩ هـ – ١٩٥٩ م.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم، للقاضي عياض، تحقيق عبده علي كشك، ط جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم– وحدة البحوث والدراسات، ١٤٣٤ه/٢٠١٣م.
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، عصام الدين طاشْكُبْري زَادَهْ، ط دار الكتاب العربي – بيروت.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط دار العلم للملايين – بيروت، ط٤ ١٩٨٧م .
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، زكي فهمي، ط مؤسسة هنداوي ٢٠١٧م.
- الضياء اللامع شرح جمع الجوامع، للشيخ حلولو، تحقيق د/عبد الكريم بن علي النملة، ط مكتبة الرشد – الرياض ط٢ ١٤٢٠ه/١٩٩٩م.
- الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول لابن معصوم، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.
- العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي، تحقيق د/ أحمد الختم عبد الله، ط دار الكتبي – مصر، ط١ ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
- العلم الخفاق من علم الاشتقاق، محمد صديق حسن خان، تحقيق أحمد عبد الفتاح تمام، ط مؤسسة الكتب الثقافية بيروت – لبنان، ط١ ١٤٣٣ه/٢١٢م.
- عنقود الزواهر في الصرف، لعلاء الدين علي بن محمد القوشجي، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور أحمد عفيفي ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١ م .
- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع للحافظ أبي زُرْعة، تحقيق محمد تامر حجازي، ط دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ ٢٠٠٤م/ ١٤٢٥ه.
- الفائق في غريب الحديث ، لمحمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعرفة ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ه.
- فقه اللغة وسر العربية للثعالبي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، ط إحياء التراث العربي، ط١ ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
- القاموس المحيط للفيروزآبادى تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي. ط: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان. ط٨ ٢٠٠٥ م.

- القول الإيجابي في ترجمة الشيخ الأنبابي للسيد أحمد رافع الطهطاوي (د ط).
- الكاشف عن المحصول في علم الأصول للأصفهاني، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ ١٤١٩ه/١٩٩٨م.
- الكافية في علم النحو لابن الحاجب تحقيق د/،صالح عبد العظيم الشاعر ط مكتبة الآداب – القاهرة ط١ ٢٠١٠م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون ط مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ١٤٠٨ه/ ١٩٨٨م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ط مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: ١٩٤١م.
- الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش – محمد المصري، ط مؤسسة الرسالة – بيروت.
- الكنز الثمين لعظماء المصريين، فرج سليمان فؤاد، طبع بمطبعة الاعتماد أكتوبر ١٩١٧م.
- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ، نجم الدين الغزي ، تحقيق خليل المنصور ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- اللباب في علل البناء والإعراب تحقيق د/ عبد الإله النبهان ، ط دار الفكر – دمشق ط ١ ١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور، ط دار صادر – بيروت ط٣ – ١٤١٤ هـ.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، تح أحمد الحوفي، بدوي طبانة، ط : دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة – القاهرة.
- المحصول للرازي دراسة وتحقيق: د/ طه جابر فياض العلواني، ط: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٧م.
- مذكرة المنطق عبد الهادي الفضلي، ط مؤسسة دار الكتاب الإسلامي– قم –إيران
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تح فؤاد علي منصور، ط دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- مسائل ابن رشد الجد، لابن رشد القرطبي، تحقيق: محمد الحبيب التجكاني، ط دار الجيل – بيروت، دار الآفاق الجديدة – المغرب، ط٢ ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي تحقيق د/محمد الشاطر، ط مطبعة المدني ط١ ١٤٠٣ه/١٩٨٢ه.
- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي تحقيق د/علي جابر المنصوري، ط عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط١ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، ط المكتبة العلمية – بيروت، لبنان.
- معاني القراءات للأزهري، ط مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م.
- معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مصطفى عبد الكريم الخطيب، ط مؤسسة الرسالة بيروت – لبنان، ط١ ١٤١٦ه/١٩٩٦م.

- معجم المؤلفين عمر رضا كحالة ط مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- معرفة الرجال في تراجم العلماء والأدباء، محمد حرز الدين، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، طبع بمطبعة الولاية – قم ١٣٦٥هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق مازن المبارك / محمد علي حمد الله ط دار الفكر – دمشق ط٦ ١٩٨٥م.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم طاشْكُبْري زَادَهْ، ط دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١ ١٤٠٥ هـ –١٩٨٥ م.
- مفتاح العلوم للسكاكي، تحقيق نعيم زرزور، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط٢، ١٩٨٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
- مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق عبد السلام محمد هارون الناشر: دار الفكر ١٩٧٩م.
- ملحة الإعراب للحريري، دار السلام – القاهرة/ مصر، ط١، ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م.
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، ط مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
- منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه، لتاج الدين السبكي، تح د/سعيد بن علي محمد الحميري، ط دار البشائر الإسلامية، ط١ ١٤٢٠ه/١٩٩٩م.
- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع ابن حماد الجهني، ط: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ط٤، ١٤٢٠ هـ.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج أحمد بابا التنبكتي، عناية وتقديم: د/عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط: دار الكاتب، طرابلس – ليبيا، ط٢، ٢٠٠٠ م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. المؤلف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ). ط: وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١.

المخطوطات

- تقرير الأنبابي على حاشية البرماوي على شرح ابن قاسم الغزي، مخطوط محفوظ في المكتبة الأزهرية – ٤٨٣١٠ سنة النسخ : ١٢٧٣ هـ.
- حاشية السيالكوتي على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية، عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي، رقم (٤٦٢٢) لوحة (١٩٢) مخطوط منشور على موقع وقفية الأمير غازي للفِكر القرآنيّ، نشر في ٩ يوليو، ٢٠٢٣م
- الدرر اللوامع بتحرير شرح جمع الجوامع للكمال بن أبي شريف، مخطوط دار الكتب المصرية ، برقم (١٧)

- شرح الكافية / عيسى الصفوي – ٤٩٩٥ مخطوطات تركية – فاتح، منشور على موقع وقفية الأمير غازي للفكر القرآنيّ، نشر في ٢٦ سبتمبر، ٢٠٢٣م.
- شرح المفتاح للتفتازاني (خ) محفوظ في جامعة أم القرى، مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية، قسم المخطوطات، مستنسخ إلكتروني. [د. م. : د. ن.، ١٩--]
- الفوائد الخاقانية صدر الدين الشرواني مخطوطة وقفية الإمام غازي للفكر القرآني، رقم (٨٦٦)، نشر في ٣١ يوليو، ٢٠٢٣م.

الأبحاث

- الكشف عن صاحب البسيط في النحو، حسن موسى الشاعر، بحث منشور في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة – ٢٠ العددان ٧٨-٧٧ محرم – جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م.
- مسألة في الاشتقاق لابن مالك، تحقيق محمد وجيه تكريتي، منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الرابعة عشرة، العدد (٣٨) جمادى الأولى – شوال ١٤١٠هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
القسم الأول : **قسم الدراسة**	١٣٠٩
المبحث الأول :المحشي والمصنف	١٣١٠
المبحث الثاني :محتويات الحاشية	١٣١٦
المبحث الثالث :أسلوب المحشي ومصادره وموقفه من الماتن	١٣٢٠
المبحث الرابع :نقد النص المحقق	١٣٢٥
المبحث الخامس :توثيق العنوان ونسبة الحاشية إلى المؤلف	١٣٢٧
المبحث السادس وصف نسخ المخطوط ونماذجها ومنهج التحقيق	١٣٢٩
القسم الثاني: **النّص المحقّق**	١٣٣٤
المصادر والمراجع	١٤٠٤
فهرس الموضوعات	١٤١٢

❖